



الأمم المتحدة

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والأربعون

(٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الملحق رقم ١٦

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ١٦

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثامنة والأربعون
(٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

المحتويات

الفصل

الفقرات الصفحة

١	٢٠-١		تنظيم الدورة	الأول -
١	٦-٢		جدول الأعمال	ألف -
٢	٩-٧		انتخاب أعضاء المكتب	باء -
٢	١٤-١٠		المشاركون	جيم -
٤	١٥		الوثائق	دال -
٤	٢٠-١٦		اعتماد تقرير اللجنة	هاء -
٦	٣٨٩-٢١		المسائل البرنامجية	الثاني -
٦	٤٢-٢١		الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	ألف -
٩	٣٦٥-٤٣		الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	باء -
٩	٦٢-٤٣		الجزء الأول: موجز الخطة	
			البرنامج ١ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	
١٢	٧٤-٦٣			
٢٣	٨٣-٧٥		الشؤون السياسية	البرنامج ٢ -
٢٥	٩٣-٨٤		نزع السلاح	البرنامج ٣ -
٣١	١٠٢-٩٤		عمليات حفظ السلام	البرنامج ٤ -
٣٤	١١١-١٠٣		استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	البرنامج ٥ -
٣٥	١١٩-١١٢		الشؤون القانونية	البرنامج ٦ -
٣٧	١٣٣-١٢٠		الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	البرنامج ٧ -

٤١	البرنامج ٨ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٣٤-١٤٢
٤٤	البرنامج ٩ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٤٣-١٥١
٤٦	البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية	١٥٢-١٦٠
٤٩	البرنامج ١١ - البيئة	١٦١-١٨٠
٥٨	البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية	١٨١-١٩٣
٦٢	البرنامج ١٣ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١٩٤-٢٠٣
٦٦	البرنامج ١٤ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٠٤-٢١٩
٦٩	البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ .	٢٢٠-٢٣١
٧٢	البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢٣٢-٢٤٤
٧٦	البرنامج ١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٤٥-٢٥٧
٧٩	البرنامج ١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٥٨-٢٦٥
٨٩	البرنامج ١٩ - حقوق الإنسان	٢٦٦-٢٨٢
٩٢	البرنامج ٢٠ - توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	٢٨٣-٢٩٥
٩٤	البرنامج ٢١ - اللاجئون الفلسطينيون	٢٩٦-٣٠٤
٩٧	البرنامج ٢٢ - المساعدة الإنسانية	٣٠٥-٣١٤
١٠٢	البرنامج ٢٣ - الإعلام	٣١٥-٣٢٥
١٠٥	البرنامج ٢٤ - خدمات الإدارة والدعم	٣٢٦-٣٤٢
١٢٠	البرنامج ٢٥ - الرقابة الداخلية	٣٤٣-٣٥٣
١٢٦	البرنامج ٢٦ - الأنشطة المشتركة التمويل	٣٥٤-٣٥٧
١٢٧	البرنامج ٢٧ - السلامة والأمن	٣٥٨-٣٦٥

١٢٨	٣٨٩-٣٦٦	 التقييم	جيم -
		١ - التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني	
١٢٨	٣٧٦-٣٦٦		
١٣٠	٣٨٣-٣٧٧		٢ - التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
		٣ - تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية	
١٣١	٣٨٩-٣٨٤		
١٣٣	٤٣٥-٣٩٠		الثالث - مسائل التنسيق
١٣٣	٤١٤-٣٩٠		ألف - تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق
		باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	
١٣٧	٤٣٥-٤١٥		
١٤١	٤٤٠-٤٣٥		الرابع - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها
١٤٢	٤٤٣-٤٤١		الخامس - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة
			المرفقان
١٤٥			الأول - جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة
١٤٦			الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ ودورها الموضوعية في الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بمقر الأمم المتحدة. وقد عقدت اللجنة ما مجموعه ٢٠ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى)، في المرفق الأول.

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - وُجّه انتباه اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل إلى مذكرة الأمانة العامة (E/AC.51/2008/L.2) المقدمة عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٧، والتي أفادت اللجنة بأنه لا تتوافر أية تقارير ذات صلة صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة لكي تنظر فيها في دورتها الثامنة والأربعين.

برنامج العمل

٤ - وُجّه انتباه اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل إلى مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة الوثائق (E/AC.51/2008/L.1)، التي تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة كي تنظر فيها.

٥ - وأقرت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه، برنامج عمل الدورة المؤقت، علماً بأن المكتب سيدخل التعديلات عليه، عند الاقتضاء، خلال الدورة.

٦ - وقدم أمين اللجنة عقب جلستها الثانية، إحاطة غير رسمية عن المسائل التنظيمية المتصلة بالدورة، بينما قدم مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية إحاطة غير رسمية عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ووفقاً لأحكام الفقرات ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٩ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن دورتها السابعة والأربعين (A/62/16) بصيغته المؤيدة من الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٢٢٤، كرست اللجنة جلستها الصباحية المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه لمسألة الجزء الأول: موجز الخطة، الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة

٢٠١٠-٢٠١١، في ظل حضور رفيع المستوى، وجلستها التي عقدت بعد ظهر ١٦ حزيران/يونيه لحوار غير رسمي مع رئيس وحدة التفتيش المشتركة عن مسائل التنسيق.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الأولى المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، رين ييشنغ (الصين) رئيسا للجنة في دورتها الثامنة والأربعين.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، انتخبت اللجنة بالتركية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم للدورة الثامنة والأربعين: نواب الرئيس: هندريك أ. فان دير فستهيوزن (جنوب أفريقيا) ويوليانا جيفكوفنا جورجيفا (بلغاريا) وسامر س. علوان كنفاي (جمهورية فتزويلا البوليفارية). وانتخبت ستيفانيا روسيني (إيطاليا) بالتركية مقررّة للدورة الثامنة والأربعين.

٩ - وأعضاء مكتب الدورة الثامنة والأربعين للجنة هم كالتالي:
الرئيس:

رين ييشنغ (الصين)

نواب الرئيس:

هندريك أ. فان دير فستهيوزن (جنوب أفريقيا)

يوليانا جيفكوفنا جورجيفا (بلغاريا)

سامر س. علوان كنفاي (جمهورية فتزويلا البوليفارية)

المقررّة:

ستيفانيا روسيني (إيطاليا)

جيم - المشاركون

١٠ - كانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة:

إيطاليا	الاتحاد الروسي
باكستان	الأرجنتين
البرازيل	أرمينيا
البرتغال	إسرائيل
بلغاريا	إندونيسيا
بنغلاديش	أوروغواي
بنن	إيران (جمهورية - الإسلامية)

بيلا روس	سويسرا
جامايكا	الصين
جزر القمر	فرنسا
الجمهورية العربية الليبية	فترويل (جمهورية - البوليفارية)
جمهورية أفريقيا الوسطى	كوبا
جمهورية كوريا	كينيا
جنوب أفريقيا	النيجر
زمبابوي	هايتي
السنگال	الهند

١١ - ومثل مراقبون الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة:

الإمارات العربية المتحدة	كرواتيا
إسبانيا	كولومبيا
ألمانيا	مصر
أنغولا	المكسيك
أوغندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
أوكرانيا	ناميبيا
بنما	النمسا
بولندا	نيجيريا
الجمهورية الدومينيكية	الولايات المتحدة الأمريكية
الجمهورية العربية السورية	اليابان
سلوفينيا	البعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة
سنغافورة	البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة

١٢ - وحضر ممثلون عن الصناديق والبرامج التالية:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)
صندوق الأمم المتحدة للسكان
برنامج الأغذية العالمي

١٣ - وحضر الدورة أيضا كل من رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام؛ ووكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ووكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ والأمين العام المساعد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)؛ والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والمراقب المالي؛ ووكيل الأمين العام للشؤون القانونية؛ ووكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن؛ والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ ونائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ونائب الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؛ ومدير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ ورئيس وحدة التفتيش المشتركة؛ وبعض كبار المسؤولين في الأمانة العامة.

١٤ - ونوقشت البرامج و/أو أجزاء البرامج التالية من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بالتداول عبر الفيديو: البرنامج ١: شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات؛ والبرنامج ٥: استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية؛ والبرنامج ١٩: حقوق الإنسان.

دال - الوثائق

١٥ - ترد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين في المرفق الثاني من هذا التقرير.

هاء - اعتماد تقرير اللجنة

١٦ - في الجلسة ٢٠، المعقودة في ٣ تموز/يوليه، عرضت المقررة مشروع تقرير اللجنة (Add.1-35 و E/AC.51/2008/L.4).

١٧ - وأدلى ممثلو إيطاليا وإسرائيل والاتحاد الروسي وبلغاريا والبرتغال وجامايكا ببيانات قبل اعتماد التقرير. وأدلى أيضا ببيان ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بصفته مراقبا.

١٨ - وقدم رئيس اللجنة إيضاحات بشأن مسألة أثارت بشأن اعتماد جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين.

١٩ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين (E/AC.51/2008/L.4 و Add.1-35).

٢٠ - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات كل من بنغلاديش وبيلاروس والأرجنتين وكوبا وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا وفرنسا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وإندونيسيا وأوروغواي وأرمينيا والبرازيل وسويسرا. وأدلى أيضا ببيانين ممثلا الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا بصفتهم مراقبين.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧

٢١ - نظرت اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/63/70).

٢٢ - وعرض الأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، المراقب المالي، للتقرير وأجاب على ما طُرح من أسئلة خلال نظر اللجنة في التقرير. وكان من بين الحضور ممثلون لمكتب خدمات الرقابة الداخلية.

المناقشة

٢٣ - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن موافقتها بشكل عام على استنتاجاته. وأعرب عن الدعم لضرورة تحسين التفاعل والتنسيق فيما بين الوكالات.

٢٤ - وأشارت عدة وفود إلى التأخير في إصدار التقرير، وشجعت الأمانة العامة على احترام القواعد المتعلقة بإصدار الوثائق. واعتُبر تكرار التأخر في تقديم الوثائق بجميع اللغات الرسمية مؤشراً على وجود مشاكل جوهرية، وربما دورية، في توجيه المنظمة وإدارتها. واقترح أن تحلل الأمانة العامة هذه المشاكل الماثلة وتقدم حلولاً لها.

٢٥ - وفي ذلك الخصوص، رُحِّب باعتزام الأمين العام أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ مؤشر إنجاز لتقديم وثائق ما قبل الدورة في موعدها تحت بندي التوجيه التنفيذي والإدارة لكل من إدارات الأمم المتحدة.

٢٦ - وأعرب عن القلق بشأن المشاكل المنهجية بخصوص صياغة الأداء وقياسه. ولوحظ أن تلك المسائل كان ينبغي تناولها في سياق تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن إطار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج (A/62/701 و Corr.1).

٢٧ - وأثير سؤال بشأن ما قدمه تقرير الأداء ذلك للدول الأعضاء من معلومات عن التأثير الفعلي للمنظمة خلال فترة السنتين.

٢٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن التخطيط والميزنة يشكّلان العملية الرئيسية في الأمم المتحدة، كما هو الحال في أي منظمة. وبذلك ينبغي أن تسمح العملية للهيئات الحكومية الدولية بتحديد أولويات الأهداف وتخصيص الموارد وفقاً لذلك. ومن ثم، يجب أن تجد الدول الأعضاء والأمانة العامة السبل الكفيلة بتحسين تلك العملية لتصبح أبسط ولها معنى بدرجة أكبر. وينبغي زيادة التركيز على الإدارة القائمة على النتائج بحق، وتقليله فيما يخص توزيع فرادى الوظائف على فرادى الوحدات وقياس معدلات التنفيذ القائمة على النواتج.

٢٩ - وأثني على الأمانة العامة لتحقيقها معدلاً لتنفيذ النواتج بلغ ٨٩ في المائة، في حين أعرب عن رأي مفاده أن ذلك الرقم يمثل انخفاضاً عن فترة السنتين السابقة قدره ١ في المائة، وطلب إلى الأمانة العامة تحديد سبب الانخفاض ومعالجته.

٣٠ - وأعرب عن القلق بشأن انخفاض معدلات تنفيذ النواتج فيما يتعلق بالسلامة والأمن وبتزع السلاح، وأشار إلى الانخفاض النسبي كذلك لمعدلات التنفيذ الخاصة بمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشجعت الأمانة العامة على تحسين تلك المعدلات.

٣١ - ولوحظ أن عمليات حفظ السلام حققت معدل تنفيذ نسبته ١٠٠ في المائة، ولكن أُشير أيضاً إلى أن المنظمة لا تزال تضطلع بعملياتين بالغتي الصعوبة من عمليات حفظ السلام (العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد)، وهو أمر ما زال يؤثر على السلام والاستقرار في أفريقيا.

٣٢ - وطُرحت أسئلة محددة بشأن ما قام به مديرو البرامج وموظفونهم من أجل تحسين أدائهم في مجال استعمال بيانات الأداء البرنامجي في صنع القرارات، وسبب عدم وجود مواقع لمراكز الأمم المتحدة للإعلام على شبكة الإنترنت باللغة الصينية، وعن خطط الأمانة العامة لشغل الشواغر على وجه السرعة، وعن التخطيط لتعاقب الموظفين في مجال خدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٣٣ - وشجعت الأمانة العامة على اتخاذ إجراءات فعالة من أجل معالجة كل تلك هذه المسائل.

٣٤ - وأشار إلى أنه ربما يمكن لنظام للتخطيط لموارد في المؤسسة أن يساعد في تحسين التخطيط، بما في ذلك التخطيط لإعداد التقارير.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٥ - أعربت اللجنة عن أسفها لعدم إصدار تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة، وفي ذلك الخصوص، كررت الإعراب عن ضرورة تحسين القدرة على الاستجابة ودرجة المساءلة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة داخل الأمانة العامة، وكفالة إصدار كل الوثائق ذات الصلة في الوقت المناسب وفقاً لقاعدة الأسابيع الستة من أجل ضمان أن تنظر اللجنة فيها على النحو المناسب في إطار اضطلاعها بولايتها.

٣٦ - وسلمت اللجنة بالمشاكل المنهجية التي تُصادف في إعداد ذلك التقرير، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة إدخال تغييرات منهجية تتعلق بتحسين جودة صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء في الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مع مراعاة تعليقات اللجنة.

٣٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام اقتراح تعديلات على النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم^(١)، من أجل نقل المنظمة إلى ما هو أبعد من الميزنة القائمة على النتائج باتجاه الإدارة القائمة على النتائج بحق، مع مراعاة أي قرار قد تتخذه الجمعية في سياق تقرير الأمين العام بشأن إطار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج.

٣٨ - وأوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة استخدام النتائج المفصلة المبينة في تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في استعراض الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٩ - وأوصت اللجنة بأن توصي الجمعية العامة بإخضاع جميع مديري البرامج للمساءلة عن تحقيق النتائج وتوثيق التقدم المحرز باتجاه الوفاء بالالتزامات الواردة في الميزانية البرنامجية عن طريق طلب تقديم تقارير امتثال على مستوى البرامج الفرعية وإدراج المسؤوليات الإدارية ذات الصلة في عملية تقييم الأداء.

٤٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات شاملة في التقارير المقبلة التي تتناول الأداء البرنامجي للأمم المتحدة عن كل المسائل الجامعة ذات الصلة.

(١) ST/SGB/2000/8.

- ٤١ - وأوصت اللجنة، بعد أن أخذت في الاعتبار حاجة الدول الأعضاء إلى فهم أفضل لأثر مختلف الأنشطة، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن نتائج الرصد والتقييم على مستوى الإدارات وعلى المستوى التنفيذي، مع القيام بوجه خاص بمراجعة كيفية تقاسم الدروس المستفادة وتطبيقها في أنشطة التخطيط.
- ٤٢ - ومع إقرار اللجنة بالتقدم المحرز في تقديم المعلومات المتعلقة بالتحديات والعقبات والأهداف التي لم تتحقق، فإنها رأت أن تلك المعلومات غير متسقة بين كل البرامج. وفي ذلك الخصوص، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تحسين الاتساق ومواءمة تقديم المعلومات في كل البرامج.

باء - الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

الجزء الأول:

موجز الخطة

- ٤٣ - نظرت اللجنة في جلستها ٧ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في الجزء الأول، موجز الخطة، من الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ((A/63/6 (Part one)).
- ٤٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٤٥ - أعرب عن التقدير العام لتقديم وثيقة تلتزم بقرارات الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢.
- ٤٦ - وأشار إلى أن الجمعية العامة كانت قد أكدت في قرارها ٢٦٩/٥٨ على أن الإطار الاستراتيجي، الذي يتألف من الجزء الأول: موجز للخطة، والجزء الثاني: خطة برنامجية لفترة السنتين، ينبغي أن يشكّل التوجيه السياسي الرئيسي للمنظمة وينبغي أن يكون الأساس الذي يقوم عليه تخطيط البرامج والميزنة والرصد والتقييم. وأعرب عن آراء تقول بأن الجزء الأول يعكس أهداف المنظمة الأطول أجلاً، في حين أن الجزء الثاني يغطي فترة سنتين.
- ٤٧ - وأعرب عن آراء تشدد على أهمية الإطار الاستراتيجي حيث أنه يحدد وجهة المنظمة ويمثل أساس تخطيط البرامج وميزنتها. وأعرب أيضاً عن رأي يقول بأن الإطار الاستراتيجي لا بد أن يسهم في تقوية الأمم المتحدة على جميع المستويات وأن يجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

وأشير إلى أن موجز الخطة ينبغي أن يعكس الجهود المبذولة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الدولية الكبرى ذات الصلة. وأعرب عن التقدير للإبقاء على الأولويات الثماني التي تحددت منذ عام ١٩٩٨ كمجالات للأولوية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٨ - ورُحِّب بالتفسير الواضح الوارد في الفرع الثاني، "أهداف المنظمة الأطول أجلاً". وشُدِّد على الحاجة إلى مواصلة ترتيب الأولويات عن طريق إيضاح القضايا الأساسية، للحيلولة دون إهمال المنظمة وتحميلها فوق طاقتها. ولوحظ أيضاً عدم وجود ولايات تشريعية بالنسبة لبعض العناصر الواردة في الفرع الثاني، بينما توجد أولويات حددتها الولاية، منها التنمية، لم تُمنَح إلا اعتباراً محدوداً كجزء من مجالات الأولوية للمنظمة. وأعرب عن القلق إزاء عدم الإشارة إلى تعزيز ركيزة التنمية باعتبارها من بنود الأولوية بالنسبة للمنظمة.

٤٩ - وأعرب عن آراء تؤيد إقامة منظمة أكثر قوة وحدانية، عن طريق تحقيق المساواة الكاملة أمام الدول الأعضاء وداخل الأمانة العامة. ورُحِّب بنهج تعزيز المنظمة عن طريق إنشاء إطار للمساءلة. وأعرب عن التقدير لاستخدام الميزنة القائمة على النتائج كأداة لتحقيق المساواة، وأشير في ذلك الصدد إلى أهمية الرصد والتقييم.

٥٠ - وأعرب عن دعم تعزيز عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية وتسوية المنازعات أو الصراعات الدولية عن طريق التفاوض.

٥١ - وأعرب عن القلق بسبب أزمة الغذاء العالمية الراهنة وتأثيراتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشير على وجه الخصوص إلى ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً خلال الشهور القليلة الماضية لتخرج عن نطاق السيطرة مما أثر كثيراً على البلدان الأفريقية. وأعرب عن رأي مفاده أن على المنظمة أن تتخذ تدابير محددة لمواجهة أزمة الغذاء العالمية وضمان مواصلة تحقيق تقدم في مجال التنمية.

٥٢ - وأثيرت شواغل بشأن الإشارة إلى الإصلاح في ميدان العمل الإنساني في الفقرة ١٨، حيث أشير إلى عدم حدوث مناقشات بشأن الإصلاح وإنما دارت مناقشات بشأن تعزيز المنظمة وتحسينها. والتُمس تفسير للمقصود بـ "الإصلاح في ميدان العمل الإنساني". وأعرب عن القلق أيضاً إزاء إدراج النهج العقودي مع كونه مسألة لا تزال قيد المناقشة بين الدول الأعضاء.

٥٣ - وأعرب عن رأي بشأن مشاركة اللجنة بشكل أكبر في مسائل التماسك على مستوى المنظومة، وهو أمر من شأنه تيسير التوجه الذي ستتبعه المنظمة. كما أعرب عن آراء مفادها أن تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ككل سيساعد على تحديد الأهداف وتخطيط الأنشطة بصورة أفضل. وفي هذا الصدد، يتحتم أن تشكّل اللجنة أولويات مُعرّفة بشكل واضح بحيث يمكنها التأثير على برنامج عمل المنظمة.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - أحاطت اللجنة علماً بالتغيرات في شكل الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ والجزء السردية منه.

٥٥ - وأعربت اللجنة مجدداً عن أهمية أهداف المنظمة الأطول أجلاً التي تبغي ضمان تحقيق أهدافها بالكامل. وفي ذلك الصدد، شددت اللجنة أيضاً على الحاجة إلى بذل الأمانة العامة لجهود منسقة من أجل صياغة الإنجازات المتوقعة الملائمة بصورة أفضل، بشكل يتيح إدراج جميع الأنشطة والنواتج التي كلفت بها الدول الأعضاء بصورة فعالة وناجعة في مرحلة إعداد الميزانية.

٥٦ - ومع الاعتراف بحدوث تحسن في الإطار المنطقي، أوصت اللجنة بأن تستمر الجمعية العامة في تشجيع مديري البرامج على مواصلة تحسين الجوانب النوعية من مؤشرات الإنجازات لتمكّن من تحقيق تقييم أفضل للنتائج، مع مراعاة أهمية تعريف المؤشرات بطريقة تكفل إمكانية قياسها بشكل واضح.

٥٧ - وأوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة مديري البرامج على المراعاة الكاملة، عند إعداد الخطة البرنامجية، للعقبات والتحديات والدروس المستفادة والأهداف التي لم تتحقق خلال فترة السنتين السابقتين، كما تنعكس في تقرير أداء البرنامج.

٥٨ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة الأولويات الموضوعية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ والواردة في الفقرة ٤٥ من موجز الخطة.

٥٩ - وأوصت اللجنة بأن يُطلب من مديري البرامج ضمان ترجمة جميع الولايات التشريعية ترجمة دقيقة إلى برامج وبرامج فرعية، مع مراعاة البند ٤-٢ والقاعدة ١٠٤-٧ (هـ) من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والأحكام ذات الصلة من قرارات الجمعية العامة بشأن الميزنة القائمة على النتائج.

٦٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم موجزات الخطط المقبلة (الجزء الأول) من الأطر المقترحة، مع المراعاة الكاملة للمبادئ التوجيهية للجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٧٥/٥٩ و ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢، بالإضافة إلى القرارات اللاحقة ذات الصلة، لضمان أن تعبر تلك الموجزات بشكل أدق عن أهداف المنظمة الأطول أجلاً استناداً إلى جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٦١ - وأوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة استعراض موجز الخطة (الجزء الأول) من الإطار المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بحيث يعكس بمزيد من الدقة أهداف المنظمة الأطول أجلاً استناداً إلى جميع الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٦٢ - وشددت اللجنة، في معرض إعرابها مجدداً عن التوصية الواردة في الفقرة ١١٤ من تقريرها عن أعمال دورتها السابعة والأربعين (A/62/16)، على أن تقديم دعم الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع نموذجية في إطار "أمم المتحدة واحدة" ينبغي ألا يحكم مسبقاً على نتائج المداولات الحكومية الدولية الجارية في الجمعية العامة حول توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة.

البرنامج ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

٦٣ - نظرت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في البرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.1)).

٦٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات المثارة خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٦٥ - تم الإعراب عن تأييد البرنامج بصفة عامة والتقدير لهدفه الإجمالي، وتم الإقرار بأهمية الخدمات التي تقدمها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في نيويورك إلى الدول الأعضاء وخدمة المؤتمرات في مقار العمل الأخرى، لا سيما جنيف وفيينا ونيروبي. وجرى الإعراب أيضاً عن التأييد للتركيز على نوعية وكمية الخدمات المقدمة من البرنامج. وتم التشديد على أهمية تحسين الإدارة للتنسيق والاتصال في مجال خدمات المؤتمرات وتلافي التداخل والازدواج بين المقر وخدمات المؤتمرات في مقار العمل في جنيف وفيينا ونيروبي وتحقيق فعالية التكلفة.

٦٦ - وتم الإعراب عن التقدير للتقدم المحرز في جميع مقار العمل في مجال الإدارة الشاملة التي ترمي إلى تبسيط الإجراءات، وتحقيق وفورات الحجم وتحسين نوعية خدمات المؤتمرات. وفي حين جرى الإعراب عن آراء دعماً بصفة عامة للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ولجهود إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتوحيد إدارة خدماتها على نطاق عالمي حيث تشمل جميع خدمات المؤتمرات بمقار العمل بطريقة متكاملة، وجرى الإعراب عن القلق لأن

التوحيد قد تم تبسيطه بإفراط وأن هناك حاجة إلى الاعتراف بالظروف الخاصة بمقار العمل، ولا سيما في نيروبي، ومعالجتها بصورة كافية. وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن التغييرات التي اقترحتها لجنة المؤتمرات بشأن البرنامج تشكل بداية جيدة.

٦٧ - وجرى الإقرار بتأثير المصاعب الناشئة عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على الخدمات المقدمة من البرنامج، وجرى الإعراب عن آراء مفادها أن هناك حاجة إلى بذل جهود للتخفيف من تلك المصاعب.

٦٨ - وتم الإقرار بأن الخدمات المقدمة من البرنامج لها تأثير على عمل الدول الأعضاء، والتشديد على أن كفاءة التوازن بين الجودة ودقة المواعيد في تجهيز الوثائق وإصدارها، وتقديم الخدمات تعتبر ذات أهمية قصوى. وأشار أيضا إلى أن كفاءة جودة وكمية الوثائق والخدمات تعد مسؤولية مشتركة.

٦٩ - وجرى الإعراب عن القلق فيما يتعلق بالتأثير العكسي على جودة الخدمات لحالات التقاعد المتوقعة لموظفي البرنامج القائمين بخدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية على مر السنوات المقبلة، وكذلك المعدل المرتفع للإجازات في بعض مقار العمل، ولا سيما في نيروبي. وتم الإعراب عن آراء مفادها أنه من المهم بالنسبة للبرنامج النظر في خطة لتعاقب الموظفين، والتعاون مع الجامعات، سواء في البلدان النامية أو المتقدمة النمو، بهدف التعجيل بتعيين موظفي اللغات المؤهلين.

٧٠ - وطلب إيضاح بشأن كيفية زيادة توفير خدمات المؤتمرات للمجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء.

٧١ - وجرى التأكيد على أن الدراسة الاستقصائية وسيلة هامة لتقييم رضا العملاء تعتبر أسلوبا هاما لتقييم رضا العملاء عن جودة الخدمات التي تقدمها الإدارة، وينبغي بالتالي استمرارها.

الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - رحبت اللجنة بالتقدم المحرز في جميع مقار العمل في مجالات عديدة لإصلاح الإدارة، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة الشاملة، بهدف تبسيط الإجراءات، وتحقيق وفورات الحجم وتحسين جودة خدمات المؤتمرات. وفي حين جرى التسليم بأهمية تناغم الإجراءات وتوحيدها في مقار العمل الأربعة، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تضع في الاعتبار السمات الخاصة لكل مقر عمل والسياق المختلف للعمل على الصعيد القطري، ولا سيما في شعبة خدمات المؤتمرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

٧٣ - ولاحظت اللجنة مع القلق النقص في طلبات موظفي اللغات ذوي المؤهلات العالية لشغل الشواغر في المستقبل بسبب تقاعد مجموعة كبيرة من الموظفين. وفي هذا الصدد، أوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام النظر في اتخاذ تدابير لتعجيل بإجراء الامتحانات وإجراءات التعيين، وكذلك توفير التدريب الكافي بهدف كفالة التعاقب السلس لموظفي اللغات، وبالتالي تلافي آثار التعطيل على جدول الاجتماعات، ولا سيما في مقار العمل خارج المقر.

٧٤ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بإقرار الوصف البرنامجي للبرنامج ١، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وخدمات المؤتمرات، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، بعد إدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١-٣:

يُستعاض في الجملة الأخيرة عن عبارة "على نحو نشيط" بعبارة "بطريقة استباقية وتأزرية".

الفقرة ١-٤:

تُضاف الجملة التالية في نهاية الفقرة: "ويتعين أن تتخذ الإدارة تدابير فعالة لطلب تقييم من الدول الأعضاء لجودة خدمات المؤتمرات المقدمة إليها، باعتبارها مؤشرا رئيسيا لأداء الإدارة، وهو ما سيتيح فرصا متكافئة للدول الأعضاء لتقديم تقييماتها باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، وهو ما يتفق بالكامل مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة".

ألف - إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي "أ) انخفاض عدد الشكاوى المقدمة من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية وأعضاء هيئات الخبراء فيما يتعلق بسير الاجتماعات إضافة إلى مستوى خدمات الأمانة الفنية وجودتها".

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "تقديم خدمات المؤتمرات بجودة عالية" بعبارة "تقديم خدمات مؤتمرات ذات نوعية محسنة".

في الإنجاز المتوقع (د) تدرج عبارة "في حينها" بعد عبارة "إصدار الوثائق".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي " (أ) انخفاض عدد الشكاوى المقدمة من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء فيما يتعلق بجودة خدمات المؤتمرات".

تدرج عبارة "النسبة المئوية" بعد كلمة "زيادة" في المؤشرين (ب) '١' و '٢'.

وفي المؤشر (ج) '١' يستعاض عن كلمة "الحافطة" بكلمة "تحسين".

يستعاض عن المؤشر (د) بالمؤشرين التاليين: " (د) '١' زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة من الإدارات/المكاتب المعدة لها وفقاً للموعد النهائي المطلوب؛ " (د) '٢' زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة وفقاً للموعد النهائي المحدد، وفي حدود عدد الصفحات المنصوص عليه والتي تصدر وفقاً لقاعدة الستة أسابيع".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي " (أ) انخفاض عدد الشكاوى المقدمة من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء وكذلك الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة التحريرية والتحرير".

الاستراتيجية

الفقرة ٨-١

في الجملة الثانية تدرج عبارة "مع السعي إلى تحقيق قدر أكبر من الجودة ومن فعالية التكلفة" بعد عبارة "من منظور شامل للمنظومة بأكملها".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة والعاملين لحسابهم الخاص والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، والمتعاقدين".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي "أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء وكذلك الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة الشفوية وتدوين المحاضر الحرفية والنشر".

الاستراتيجية

الفقرة ٩-١

يستعاض في الفقرة الفرعية (أ) عن عبارة "فعالة من حيث التكلفة" بعبارة "حسنة التوقيت".

وفي الفقرتين الفرعيتين (ج) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (من القدرات الدائمة والعاملين لحسابهم الخاص والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين سواء كانوا دائمين أو مؤقتين والمتعاقدين".

باء - إدارة المؤتمرات، جنيف

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "تقديم نوعية عالية من" بعبارة "تحسين نوعية".

في الإنجاز المتوقع (د)، تُدرج عبارة "في الوقت المناسب" بعد عبارة "إصدار الوثائق".

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (أ) بعبارة "أ) انخفاض عدد شكاوى ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية والأعضاء في هيئات الخبراء فيما يتعلق بنوعية خدمات المؤتمرات".

وفي المؤشرين (ب) '١' و '٢' تضاف عبارة "النسبة المئوية من" بعد كلمة "زيادة".

وفي المؤشر (ج) '١' يُستعاض عن كلمة "الحفاظة على" بكلمة "تحسين".

ويُستعاض عن المؤشر (د) بالمؤشرين التاليين: "د) '١' زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة من الإدارات/المكاتب المعدة لها وفقا للموعد النهائي المطلوب؛" "د) '٢' زيادة النسبة المئوية للوثائق التي تقدم في مواعيدها وفي حدود عدد الصفحات المقررة وتصدر وفقا لقاعدة الستة أسابيع".

الاستراتيجية

الفقرة ١-١٠

في الفقرة الفرعية (أ) تضاف عبارة "لا سيما مجلس حقوق الإنسان" بعد عبارة "كيانات الأمم المتحدة الموجودة في جنيف".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (أ) بعبارة " (أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية، وأعضاء هيئات الخبراء، وكذلك الإدارات التي تتلقى الخدمات بشأن نوعية خدمات الترجمة التحريرية والتحرير".

الاستراتيجية

الفقرة ١-١١

في الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص، والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، والمتعاقدين".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية، وأعضاء هيئات الخبراء، وكذلك الإدارات التي تتلقى الخدمات بشأن نوعية خدمات الترجمة الشفوية والنشر".

الاستراتيجية

الفقرة ١-١٢

يُستعاض في الفقرة الفرعية (أ) عن عبارة "فعالة من حيث التكلفة" بعبارة "في الوقت المناسب".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص، والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، والمتعاقدين".

جيم - إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "تقديم خدمات المؤتمرات بمجودة عالية" بعبارة "تقديم خدمات مؤتمرات ذات نوعية محسنة".

وفي الإنجاز المتوقع (د) تُدرج عبارة "في حينها" بعد عبارة "إصدار الوثائق".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "أ) انخفاض عدد الشكاوى المقدمة من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء فيما يتعلق بمجودة خدمات المؤتمرات".

وفي مؤشري الإنجاز (ب) '١' و '٢' تُدرج عبارة "النسبة المئوية لـ" بعد كلمة "زيادة".

وفي مؤشر الإنجاز (ج) '١' يستعاض عن عبارة "الحفاظة على" بعبارة "تحسين".

يستعاض عن المؤشر (د) بالمؤشرين التاليين: "د) '١' زيادة النسبة المئوية للوثائق التي تقدمها الإدارات/المكاتب المعدة لها وفقا للموعد النهائي المطلوب؛" د) '٢' زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة وفقا للموعد المحدد، وفي حدود عدد الصفحات والتي تصدر وفقا لقاعدة الأسابيع الستة".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: "أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء إلى الأجهزة الحكومية الدولية، وأعضاء هيئات الخبراء وكذلك

الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة التحريرية والتحرير.

الاستراتيجية

الفقرة ١-١٤

في الجملة الثانية، تُدرج عبارة "الجودة و" قبل عبارة "الفعالية من حيث التكلفة".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين والمتعاقدين".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء وكذلك الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة الشفوية والنشر".

الفقرة ١-١٥

في الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض عن عبارة "فعالة من حيث التكلفة" بعبارة "في حينها".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين والمتعاقدين".

دال - إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتنسيقها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "تقديم خدمات المؤتمرات بجودة عالية" بعبارة "خدمات مؤتمرات ذات نوعية محسنة".

وفي الإنجاز المتوقع (د) تُدرج عبارة "في حينها" بعد عبارة "إصدار الوثائق".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء فيما يتعلق بجودة خدمات المؤتمرات".

وفي المؤشرين (ب) '١' و '٢' تُدرج عبارة "النسبة المئوية لـ" بعد كلمة "زيادة".

وفي المؤشر (ج) '١' يستعاض عن عبارة "الحفاظة على" بعبارة "تحسين".

ويستعاض عن المؤشر (د) بالمؤشرين التاليين: " (د) '١' زيادة النسبة المئوية للوثائق التي تقدمها الإدارات/المكاتب وفقا للموعد النهائي المطلوب؛ " (د) '٢' زيادة النسبة المئوية للوثائق المقدمة وفقا للموعد النهائي المحدد، وفي حدود عدد الصفحات المنصوص عليه، والتي تصدر وفقا لقاعدة الأسابيع الستة".

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: " (أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء

وكذلك الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة التحريرية والتحرير.

الاستراتيجية

الفقرة ١٧-١

في الجملة الثانية، تدرج عبارة "الجودة و" قبل عبارة "الفعالية من حيث التكلفة".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص، والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، والمتعاقدين".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "أ) انخفاض عدد الشكاوى من ممثلي الدول الأعضاء لدى الأجهزة الحكومية الدولية ومن أعضاء هيئات الخبراء وكذلك الإدارات التي تتلقى الوثائق فيما يتعلق بجودة خدمات الترجمة الشفوية والنشر".

الفقرة ١٨-١

في الفقرة الفرعية (أ)، يستعاض عن عبارة "الفعالية من حيث التكلفة" بعبارة "في حينها".

وفي الفقرتين الفرعيتين (د) و (هـ)، يستعاض عن عبارة "جميع فئات الموظفين (القدرات الدائمة، والعاملين لحسابهم الخاص، والمتعاقدين)" بعبارة "جميع الموظفين، سواء كانوا دائمين أو مؤقتين، والمتعاقدين".

الولايات التشريعية

تضاف الولاية التالية: "٢٨٦/٦٠، تنشيط الجمعية العامة".

البرنامج ٢

الشؤون السياسية

- ٧٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ٨ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.2)).
- ٧٦ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٧٧ - أعرب عن التقدير للبرنامج وعن تأييده.
- ٧٨ - وطلبت إيضاحات بشأن صياغة بعض جوانب التوجّه العام للبرنامج؛ وبشأن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامجين الفرعيين ١ و ٥؛ وبشأن توافر مرجع ممارسات مجلس الأمن المنشور على شبكة الإنترنت بلغات أخرى؛ وبشأن العقوبات التي تعترض تنفيذ البرنامج الفرعي ٤.
- ٧٩ - وأعرب عن آراء مفادها أنّ بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز يحتاج إلى مزيد من التحسين والصقل.
- ٨٠ - وأشار إلى توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية الواردة في تقريره عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية - المساعدة الانتخابية (E/AC.51/2007/2/Add.1)، بخصوص وضع قائمة إلكترونية بالخبراء في إطار البرنامج الفرعي ٢. والتّمس إيضاح بشأن التدابير المتخذة لتناول مسألي نوع جنس الخبراء المشمولين بالقائمة وتمثيلهم الجغرافي.
- ٨١ - وأعرب عن رأي مفاده أنّه يتعذر دعم البرامج الفرعية ٤ و ٥ و ٨. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنّ الإنجازات الفعلية في البلدان التي تستفيد من البرامج يجب أن تضمّن في الخطة البرنامجية لفترة السنتين للبرنامج الفرعي ٧.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٨٢ - شددت اللجنة على أهمية أن تعمل إدارة الشؤون السياسية بصورة متكاملة ومنسقة مع جميع الإدارات المعنية.
- ٨٣ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السردى من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢-٤

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "المجتمع الدولي على ممارسة الدبلوماسية الوقائية" بعبارة "الدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات"، وتُحذف عبارة "لمنع تصاعد المنازعات إلى صراعات".

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب النزاعات واحتواؤها وحلها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُدمج الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب) في إنجاز واحد هذا نصه: "أ) تحسين قدرات وإمكانات الدول الأعضاء على تحديد حالات النزاع ومنعها ومعالجتها".

يعاد ترقيم الإنجاز المتوقع (ج) فيصبح (ب) ويستعاض فيه عن عبارة "عملية السلام" بعبارة "عمليات السلام".

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) فيصبح (أ) '١'.

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ب) فيصبح (أ) '٢' وتضاف في نهايته عبارة "التي طلب فيها من الأمم المتحدة تقديم المساعدة".

يعاد ترقيم مؤشري الإنجاز (ج) '١' و (ج) '٢' فيصبحان (ب) '١' و (ب) '٢'.

الاستراتيجية

الفقرة ٢-٩

في إطار البند (أ)، تُحذف عبارة "الجديدة والمحتملة".

في إطار البند (ط)، يستعاض عن عبارة "للدبلوماسية الوقائية" بعبارة "لمنع نشوب الأزمات"، وتضاف كلمة "والعسكرية" بعد كلمة "والأمنية".

البرنامج الفرعي ٦

مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط

مؤشرات الإنجاز

في نهاية المؤشر (أ)، تضاف عبارة "بدعم من الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٧

مكتب دعم بناء السلام

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (ج) هذا نصه: "الأنشطة المنفذة ذات الأثر المباشر والفوري وعمليات صرف الأموال في حالات الطوارئ".

يعاد ترقيم الإنجاز المتوقع الحالي (ج) فيصبح (د).

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (أ) "٣" هذا نصه: "عدد التقارير التي تتضمن معلومات أساسية عن الزيارات الميدانية، المقدمة في حينها من مكتب دعم بناء السلام".

يضاف مؤشر إنجاز جديد رقمه (ب) "٣" هذا نصه: "تماشي أنشطة صندوق بناء السلام مع الأولويات التي حددتها لجنة بناء السلام".

يضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) هذا نصه: "الأنشطة المنفذة ذات الأثر المباشر والفوري وعمليات صرف الأموال في حالات الطوارئ، عند الاقتضاء".

يعاد ترقيم مؤشر الإنجاز (ج) "١" فيصبح (د) "١"، ومؤشر الإنجاز (ج) "٢" فيصبح (د) "٢".

البرنامج ٣

نزع السلاح

٨٤ - نظرت اللجنة في جلستها الجلسة ١١ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في البرنامج ٣، نزع السلاح، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.3)).

٨٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طرحت أثناء قيام اللجنة باستعراض البرنامج.

المناقشة

٨٦ - جرى الإعراب عن التقدير والدعم للبرنامج وللأعمال التي قام بها مكتب شؤون نزع السلاح.

٨٧ - وأعرب عن رأي مفاده أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين تشدد على الأسلحة الصغيرة وعدم الانتشار بأكثر ما تشدد على نزع السلاح عامة. والتمس إيضاح بشأن الطريقة التي استخدمت بها استقصاءات آراء العملاء لتقييم إنجازات المكتب. والتمس إيضاح أيضا بشأن الطرائق القائمة التي يمكن من خلالها للدول الأعضاء طلب المساعدة من مكتب شؤون نزع السلاح. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه لم يمكن دعم الصلة بين نزع السلاح والتنمية.

٨٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، أعرب عن رأي مفاده ضرورة التركيز على البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة للزمالكات في ميدان نزع السلاح، وبرنامج توفير التدريب والخدمات الاستشارية. وأعرب عن القلق كما التمس إيضاح بشأن صعوبة زيادة المشتركات في البرنامج.

٨٩ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٢، التمس إيضاح بشأن الولاية المحددة المتعلقة بمكافحة الإرهاب المشار إليها في هدف المنظمة. كما طلب إيضاح أيضا فيما يتعلق بعدد طلبات تقديم المساعدة والمدخل الموضوعي والمشورة المقدمة من فرع أسلحة الدمار الشامل.

٩٠ - وفيما يخص البرنامج الفرعي ٣، أعرب عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز تتسم باللبس الشديد من حيث قياس الإنجازات. واقترح وضع معايير وأهداف واقعية يمكن قياسها. والتمس إيضاح فيما يتعلق بنطاق الأنشطة والإجراءات القائمة من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه. والتمس إيضاح أيضا بشأن سلطة تقدير وتقييم "التكديس المفرط" للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأعرب عن رأي مفاده أنه نظرا لعدم وجود ولاية تتناول وضع معايير دولية موحدة بشأن استيراد وتصدير ونقل الأسلحة التقليدية، فلا يمكن للأمانة العامة سوى أن تقدم الدعم للمناقشات التي تجريها الدول الأعضاء فحسب بشأن المسألة.

- ٩١ - والتمس إيضاح بشأن المواعيد والتدابير التي وضعت من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الواردة في إطار البرنامج الفرعي ٤. والتمس إيضاح كذلك بشأن القواعد والإجراءات المنطبقة فيما يتصل بمشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في أنشطة نزع السلاح.
- ٩٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، التمس إيضاح بشأن السبب في التغيير الذي طرأ على الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بشأن مؤشر الانجاز (ب) '٢' الذي ورد في برنامج فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٩٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٣، نزع السلاح، في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات الوارد أدناه:

التوجه العام

الفقرة ٣-٢

يستعاض عن نص الجملة الأخيرة بالجملة التالية:

”ما برحت الأسلحة التقليدية، ولا سيما ما يتعلق بمنظومات الأسلحة الرئيسية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية، تحظى باهتمام كبير متزايد من المجتمع الدولي نظرا لما تخلفه هذه الأسلحة من دمار على الحياة اليومية للشعوب خاصة في المناطق المنكوبة بالتراعات“.

الفقرة ٣-٣

في الجملة الخامسة، تحذف عبارة ”وكذلك على رصد التطورات“، وتضاف عبارة ”تعقب التطورات في هذه المجالات“ بعد عبارة ”تحليلات أكثر تعمقا“.

في الجملة السادسة، بعد عبارة ”الرامية إلى منع“ ينقح نص الجملة لتصبح كالتالي: ”التكديس المؤدي إلى زعزعة الاستقرار والمفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها من جميع جوانبه، وصناعتها على نحو غير مشروع“.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح نصه كالتالي:

”(أ) تقديم دعم فعال إلى المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح وفي مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عدم الانتشار من جميع جوانبه، على كل من المستوى الموضوعي والإجرائي والتنظيمي“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) ١٠ تضاف عبارة ”وخاصة البلدان النامية“ بعد عبارة ”للدول الأعضاء“.

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٧

في الفقرة الفرعية (أ) يستعاض عن عبارة ”دعم موضوعي وتنظيمي“ بعبارة ”دعم تنظيمي وموضوعي“ بعد عبارة ”تقديم“.

وفي ذيل الفقرة الفرعية (أ) أيضا، تحذف عبارة ”وعدم الانتشار“ بعد عبارة ”ونزع السلاح“.

وفي الفقرة الفرعية (ج)، تحذف بقية الجملة التي تلي عبارة ”المتعددة الأطراف“، ويستعاض عنها بعبارة ”الاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وعدم الانتشار، والحد من الأسلحة“.

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

هدف المنظمة

ينقح هدف المنظمة ليصبح نصه كالتالي:

”تعزيز ودعم الجهود المبذولة لزرع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه، وكذلك مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في دعم المعاهدات القائمة المتصلة بأسلحة الدمار الشامل“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يدمج الإنجازات المتوقعة (ب) و (ج) ليصبح نصهما كالتالي:

” (ب) تعزيز المعارف المتعلقة بالتحديات الجديدة وفهم هذه التحديات، والتعاون المتعدد الأطراف في نطاق الولايات الحالية، فضلاً عن القدرة على التصدي لتلك التحديات من حيث علاقتها بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية إلى جانب الأسلحة البيولوجية والكيميائية، بما في ذلك الإرهاب المنطوي على استخدام أسلحة الدمار الشامل“.

يحذف الإنجاز المتوقع (ج).

مؤشرات الإنجاز

يعاد ترتيب مؤشر الإنجاز ”(ج)“ ليصبح (ب) ”٣“.

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لزرع السلاح)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

ينقح الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح نصه كالتالي:

” (أ) زيادة الإجراءات الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، ومكافحته والقضاء عليه“.

مؤشرات الإنجاز

ينقح المؤشر (أ) ليصبح نصه كالتالي:

” (أ) زيادة عدد الإجراءات المتخذة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لتنفيذ برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“.

ينقح المؤشر (ب) '٢' ليصبح نصه كالتالي:

"٢" عدد الدول التي تقدم معلومات إضافية عن المشتريات من الإنتاج الوطني والمخزونات العسكرية وعمليات نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في انتظار زيادة تطوير السجل من جانب الدول الأعضاء."

الاستراتيجية

الفقرة ٣-٩

في الفقرة الفرعية (ج) وبعد عبارة "التداول" تضاف عبارة "(بما في ذلك بشأن القضايا المتصلة بعمليات نقل الأسلحة)"، وتحذف الفقرة الفرعية (هـ).
ويعاد ترتيب الفقرات الفرعية التي تلي تلك الفقرة.

البرنامج الفرعي ٤

الإعلام والاتصال

الاستراتيجية

الفقرة ٣-١٠

في الفقرة الفرعية (ب) تضاف عبارة "بما في ذلك" بعد عبارة "التابع للأمين العام".
وفي الفقرة الفرعية (د)، تحذف بقية الفقرة الفرعية بعد عبارة "لبحوث نزع السلاح".

البرنامج الفرعي ٥

نزع السلاح الإقليمي

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢' تحذف بقية الفقرة الفرعية بعد عبارة "الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية".

الولايات التشريعية

قرارات مجلس الأمن

في عنوان القرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦) تحذف عبارة "بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل".

البرنامج ٤

عمليات حفظ السلام

٩٤ - نظرت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.4)).

٩٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٩٦ - أعرب عن التأييد العام لبرنامج عمل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وأعرب أيضا عن التأييد لتحسين سلامة وأمن الأفراد الذين يعملون في حفظ السلام.

٩٧ - وأثير شاغل بشأن اختلاف نُهج التدريب كما يتضح ذلك في التوجه العام وفي البرنامج الفرعي ٤. وطُرح سؤال عن العلاقة التي تربط بين التنمية والسلام والأمن، وعن الكيفية التي يمكن بها تجسيد ذلك البُعد المهم في برنامج العمل.

٩٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ١ ينبغي أن يتضمن عمليات محددة.

٩٩ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، أثير شاغل بشأن أثر القرارات المتخذة مؤخرا بشأن مكتب الشؤون العسكرية والوفاء بولايات البرنامج. وأعرب عن رأي مفاده أن الهدف واضح، ولكنه ينبغي أن يكون أكثر تحديدا ليتيح إجراء تقييم سليم للبرنامج. وبينما لوحظ إحراز تقدم في التخطيط للعناصر العسكرية ونشرها، أعرب عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى وضع ترتيبات رسمية في الوقت الملائم مع الشركاء في حفظ السلام.

١٠٠ - وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن البرنامج الفرعي ٣ يتطلب تقييما محددا لأنه يعكس اندماج عدة برامج فرعية كانت موجودة في فترات السنتين السابقة.

١٠١ - وأشير إلى أن بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بحاجة إلى مزيد من الصقل لتكون أكثر تحديداً.

الاستنتاجات والتوصيات

١٠٢ - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٤-٥

بعد الجملة الرابعة، يدرج ما يلي: "يلزم، في موازاة ذلك، إحراز تقدم مستدام بشأن الأمن والمصالحة الوطنية والتنمية، نظراً للترابط بين التحديات في البلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا السياق، ستقوم إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وسائر الإدارات ذات الصلة بتخطيط وتنفيذ أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على نحو ييسر بناء السلام بعد انتهاء الصراع ويمنع تجدد الصراع المسلح في الأجل الطويل".

الفقرة ٤-٦

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "لعمليات السلام التي تضطلع بها" بعبارة "للعمليات التي تديرها".

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "لعمليات السلام" بعبارة "لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المدعومة من جانب إدارة الدعم الميداني" وتحذف عبارة "وسياسات الشراء".

الفقرة ٤-٨

في نهاية الفقرة تضاف الجملة التالية: "وسوف تنفذ إدارة عمليات حفظ السلام توصيات اللجنة الخاصة، بصيغتها التي أقرتها الجمعية".

البرنامج الفرعي ١ العمليات

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) بما يلي: "عدد التوصيات المدرجة في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى المتعلقة بعمليات حفظ السلام الجديدة والقائمة".

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١٠

في الجملة الثانية، يستعاض عن عبارة "الدول الضعيفة الخارجة من حالات الصراع" بعبارة "حالات الخروج من الصراع".

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "لعمليات السلام" بعبارة "لعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المدعومة من جانب إدارة الدعم الميداني".

في الجملة السادسة، تحذف عبارة "والأمنية".

البرنامج الفرعي ٣

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

الاستراتيجية

الفقرة ٤-١٤

في الجملة الأخيرة، تضاف عبارة "ذات الصلة" بعد عبارة "الجهات الفاعلة"، ويحذف ما بعد عبارة "والدولية".

البرنامج الفرعي ٤

السياسة العامة والتقييم والتدريب

مؤشرات الإنجاز

تدرج عبارة "في الوقت الملائم" في نهاية مؤشر الإنجاز (أ).

البرنامج الفرعي ٦ خدمات الدعم المتكاملة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يستعاض عن عبارة "عمليات السلام" بعبارة "عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة المدعومة من جانب إدارة الدعم الميداني".

البرنامج ٥

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

١٠٣ - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.5)).

١٠٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٠٥ - أعرب الأعضاء عن تأييدهم للبرنامج، وعن إقرارهم وإشادتهم بأعمال مكتب شؤون الفضاء الخارجي وبما تعود به من نفع، وبخاصة على البلدان النامية. وجرى الإقرار بأهمية تعزيز قدرة البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بوضع قوانين وطنية في مجال الفضاء واستعمال علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها في مجالات تتصل بالتنمية المستدامة.

١٠٦ - والتمسوا توضيحات فيما يخص الأنشطة المقرر أن تضطلع بها الأمانة العامة فيما يتصل بتقديم المعلومات عن الأجسام الفضائية في الوقت المناسب وبمزيد من التنسيق، على النحو المبين في مؤشر الإنجاز (أ) '٣'.

١٠٧ - وأعربوا عن رأي مفاده أن استخدام الفضاء الخارجي ينبغي أن يخدم مصلحة الدول الأعضاء كافة، ولا سيما الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وأعربوا أيضا عن رأي مفاده أن من الضروري تحسين مستوى الشفافية فيما يتصل بالأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي، وأن من الضروري، علاوة على ذلك تحسين رصد الحطام في الفضاء.

١٠٨ - والتمسوا توضيحات بشأن ما إذا كانت مسألة تغير المناخ تشكل جزءاً من أعمال المكتب. والتمسوا مزيد من المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها إزاء التنقيف في مجال قانون الفضاء.

١٠٩ - والتمسوا أيضاً توضيحات بشأن أعمال المكتب المتصلة بالأمن الغذائي، وتغير المناخ، وإدارة الكوارث، وكيفية تبادل المعلومات مع البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

الاستنتاجات والتوصيات

١١٠ - أوصت اللجنة بأن تظل مسألة تغير المناخ، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الفضائية في هذا المجال، مدرجة في جدول أعمال مكتب شؤون الفضاء الخارجي لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، بالنظر إلى الأثر الذي يخلفه تغير المناخ على مختلف أنشطة منظومة الأمم المتحدة وإلى الحاجة إلى استراتيجية أكثر منهجية للتركيز عليه.

١١١ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٥، استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

مؤشرات الإنجاز

(لا ينطبق التعديل في مؤشر الإنجاز (د) '١' على النص العربي).

الاستراتيجية

الفقرة ٥-٥ (أ)

تُحذف عبارة "وتعزيز القدرة على تنفيذه"، وتضاف عبارة "وتعزيزه وتنفيذه" بعد عبارة "أنشطة الفضاء الخارجي".

البرنامج ٦

الشؤون القانونية

١١٢ - نظرت اللجنة في جلستها التاسعة، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.6)).

١١٣ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، كما رد على الاستفسارات المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ١١٤ - جرى الإعراب عن التقدير والتأييد العامين للأعمال التي اضطلع بها مكتب الشؤون القانونية من خلال برامج الفرعية المختلفة.
- ١١٥ - والتُّمس إيضاح بشأن التحديات التي تواجه مكتب الشؤون القانونية على ضوء ازدياد عدد طلبات المشورة.
- ١١٦ - والتُّمس إيضاح بشأن إقامة العدالة، لا سيما توفير الخدمات القانونية والدعم للمساعدة أثناء مقاضاة الموظفين ومعاقبتهم. والتُّمس مزيد من الإيضاح بشأن ما إذا كانت أية قرارات بخصوص المحكمة الإدارية للأمم المتحدة قد أُتخذت عقب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥٩/٥٥.
- ١١٧ - وقيل إنه من الصعب في بعض الأحيان فصل الجوانب المتعلقة بالموارد عن برنامج العمل. وبالتالي، التُّمس إيضاح بشأن مدى مراعاة المكتب لنتائج الأداء في أنشطة حفظ السلام ومدى استيعابه للدروس المستفادة في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.
- ١١٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، التُّمس إيضاح بشأن دواعي حذف مؤشر الإنجاز (ب) '٢' من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وقد كان موجودا في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الاستنتاجات والتوصيات

- ١١٩ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٦، الشؤون القانونية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تقديم الخدمات القانونية للأمم المتحدة ككل

الفقرة ٦-٧

في الجملة الثانية، بعد عبارة "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا"، تُضاف عبارة "أو الآلية المتبقية بعدهما".

في الجملة الرابعة، بعد عبارة "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا"، تُضاف عبارة "أو الآلية المتبقية بعدهما".

البرنامج الفرعي ٤

قانون البحار وشؤون المحيطات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، يُستعاض عن عبارة "اتفاقات تنفيذها" بعبارة "الاتفاقات المتصلة بتنفيذها".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، يُستعاض عن عبارة "اتفاقات تنفيذها" بعبارة "الاتفاقات المتصلة بتنفيذها".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، يُستعاض عن عبارة "اتفاقات تنفيذها" بعبارة "الاتفاقات المتصلة بتنفيذها".

البرنامج ٧

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٢٠ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة عشرة، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog. 7)).

١٢١ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، وردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٢٢ - أعربت اللجنة عن تأييدها للبرنامج وتوجهه العام وأهدافه وبرامجه الفرعية. وجرى التأكيد على الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتيسير مبادرات القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٢٣ - وأعربت اللجنة عن تأييدها، في إطار البرنامج الفرعي ١، لمواصلة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبخاصة عمليتي الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي.

١٢٤ - ولوحظ، في إطار البرنامج الفرعي ٢، القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، أنه يجب بذل مزيد من الجهد لتعزيز حقوق المرأة، بما فيها الحقوق الاقتصادية. وأعرب عن رأي مفاده أن العنف ضد المرأة من المسائل التي تسبب القلق لجميع البلدان. والتمست إيضاحات بشأن آليات تقييم الأهداف المتصلة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والعنف ضد المرأة.

١٢٥ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، السياسات الاجتماعية والتنمية، أعرب عن الارتياح إزاء إدراج الجهود المنسقة للقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق الاندماج الاجتماعي ضمن الأهداف والاستراتيجية.

١٢٦ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، أعرب عن رأي مفاده ضرورة بذل المزيد من الجهود المنسقة والعمل الملموس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتمست إيضاحات بشأن التدابير المقترحة لتبسيط عملية تقديم التقارير الوطنية للجنة التنمية المستدامة، وبشأن القياسات المستخدمة في التحقق من التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والأثر الذي يتركه في تعزيز التنمية الوطنية.

١٢٧ - وجرى التشديد على أهمية استراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما جرى التأكيد على الحاجة الماسة لتعزيز التنمية في أفريقيا، وخاصة في سياق تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢٨ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، الإحصاءات، التمتست إيضاحات بشأن آليات التنسيق مع اللجان الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المتعددة الأطراف، مثل البنك الدولي.

١٢٩ - والتمست إيضاحات بشأن آليات الرصد والتقييم الموجودة لاستعراض الإنجازات في إطار البرنامج الفرعي ٨، الإدارة العامة وإدارة التنمية.

١٣٠ - وأعرب عن رأي مفاده أن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ينبغي أن يشجع بدرجة أكبر على مشاركة المؤسسات الدولية في تمويل الجهود الإنمائية في إطار البرنامج الفرعي ١٠، تمويل التنمية.

١٣١ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإدارة يجب أن تواصل التشجيع على تقاسم المعارف في عملية إعداد التقارير، من خلال جملة أمور منها تنفيذ التوصية رقم ٣ لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، الواردة في تقريره عن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعارف في إطار السعي إلى بلوغ الأهداف الواردة في إعلان الألفية (انظر E/AC.51/2006/2، الفرع السادس باء).

الاستنتاجات والتوصيات

١٣٢ - لاحظت اللجنة الطبيعة المشتركة للقضايا الواردة في البرنامج، وأكدت في هذا الصدد على أهمية البرنامج الفرعي ٥ (الإحصاءات). وأوصت اللجنة بتعزيز الاستراتيجية من أجل الوصول إلى هدف المنظومة الإحصائية العالمية من خلال المشاركة الكاملة لمختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك من خلال جمع البيانات الإحصائية من الدول الأعضاء.

١٣٣ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٧-١

تُحذف الجملة الأخيرة.

تُضاف فقرة جديدة بعد الفقرة ٧-١، نصها كما يلي:

”٧-٢ يقع البرنامج في نطاق مسؤولية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتتمثل أهدافه البرنامجية الرئيسية في (أ) توفير الدعم الموضوعي للهيئات المنشأة بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تتناول قضية التنمية، ألا وهي الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجانه الفنية، وهيئات الخبراء، و (ب) تحليل احتمالات التنمية على الصعيد العالمي“.

يُعاد ترتيب الفقرات التالية بناء على ذلك.

الفقرة ٧-٢ القديمة

في الجملتين الأولى والثانية، تُحذف عبارة ”بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ودعيت هذه الالتزامات“ وتحل محلها عبارة ”، وتدعى“.

الفقرة ٧-٣ القديمة

في الفقرة الفرعية (٣)، تُضاف عبارة "والتعزيز الفعال لأنشطة بناء القدرات من أجل" بعد عبارة "تنمية القدرة"، ويحذف حرف "على".

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُستعاض عن الإنجاز المتوقع (د) بالإنجاز الجديد (د) التالي، ونصه كما يلي:

"(د) ازدياد التفهم للتدابير المتخذة لتنفيذ كافة القرارات والمقررات ذات الصلة المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما فيها القرارات والمقررات المتعلقة بالمرأة والتزاع المسلح، وتعزيز دعم ذلك بالسياسات العامة".

مؤشرات الإنجاز

يُستعاض عن المؤشر الحالي (د) بالمؤشر الجديد (د) التالي، ونصه كما يلي:

"(د) ازدياد عدد السياسات وخطط العمل الخاصة بكيانات الأمم المتحدة، التي توضع بدعم من مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، بشأن تنفيذ القرارات والمقررات المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما فيها القرارات والمقررات المتعلقة بالمرأة والتزاع المسلح".

البرنامج الفرعي ٣

السياسات الاجتماعية والتنمية

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) ٢، تُضاف بعد كلمة "البلدان"، عبارة "، بدعم من شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي".

البرنامج الفرعي ٦ السكان

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "ومؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥" بعبارة "ونائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي والتي تتصل بالسكان والتنمية، بما فيها مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥".

الاستراتيجية

في الفقرة القديمة ٧-١١ (أ)، وبعد كلمة "وتحقيق"، تُضاف العبارة التالية "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها".

البرنامج الفرعي ٧

السياسات العامة والتحليل في مجال التنمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، يُستعاض عن عبارة "الحد من الفقر" بعبارة "القضاء على الفقر".

الاستراتيجية

في الفقرة القديمة ٧-١٢ (هـ)، يُستعاض عن عبارة "مجلس الأمن والجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة" بعبارة "الجمعية العامة والجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن".

البرنامج ٨

أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

١٣٤ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.8)).

١٣٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٣٦ - أُعرب عن تأييد عام لبرنامج وللعمل الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة.

١٣٧ - وأُعرب عن القلق إزاء إعادة تنظيم مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا وأثرها على البرنامج. وأُعرب عن رأي مفاده أنّ إعادة التنظيم هذه غير متمشية مع قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ الذي قررت الجمعية بموجبه إنشاء مكتب الممثل السامي.

١٣٨ - وطُرحت أسئلة بشأن حشد المساعدات الدولية وتنسيقها. وأُعرب عن رأي مفاده أنّ تقدماً محدوداً قد أُحرز، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً. كما أُعرب عن رأي مفاده أنّ الدعم المقدم إلى هذه المجموعة من البلدان ينبغي أن يُعتبر أولوية في المجتمع الدولي. واقترح أنّ تُقدّم المساعدة إلى هذه البلدان في مجال التنمية الصناعية.

١٣٩ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، ذُكر أنّ الهدف هام وطموح لكنّ مؤشرات الإنجاز لا تعكس بالقدر الكافي مدى تحقيقه. واستُفسر عمّا إذا كان مؤشر الإنجاز (أ) '١' يساهم فعلاً في تحسين مستوى المعيشة. وأُعرب عن رأي مفاده أنه ليس هناك من استراتيجية متناسبة مع مؤشر الإنجاز (أ) '٢'. وطُرح سؤال عن كيفية قياس مؤشر الإنجاز (ب)، أي التقدم الذي تحرزه أقل البلدان نمواً في ما يتعلق بالأهداف المتفق عليها.

١٤٠ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، أُشير إلى أنّ البرنامج الفرعي لا يعكس بوضوح استعراض منتصف المدة لاستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وطُرح سؤال بشأن حشد الدعم الدولي المشار إليه في هدف البرنامج الفرعي.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤١ - أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ وأوصت بأن يُمنَح مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة التركيز والدعم المناسبين للاضطلاع بالولاية المسندة إليه. وفي هذا الإطار، أعربت

اللجنة عن أسفها لقرار دمج مكتب الممثل السامي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا دون أي ولاية.

١٤٢ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السردى من البرنامج ٨، أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٨-٢

في بداية الفقرة الفرعية (أ) "٣"، تضاف عبارة: "برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعة تنفيذه".

الفقرة ٨-٥

في بداية الفقرة الفرعية (أ)، بعد كلمتي "فضلاً عن"، تضاف عبارة: "برنامج عمل بربادوس و".

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

الاستراتيجية

الفقرة ٨-٦

في نهاية الفقرة، تضاف فقرة فرعية جديدة تنص على ما يلي:

"(ز) تيسير التعاون الفعلي بين أقل البلدان نمواً في مجال صنع القرار داخل مختلف الهيئات الحكومية الدولية، الأمر الذي سيساهم في تحقيق أهداف وغايات برنامج عمل بروكسل".

البرنامج الفرعي ٣

الدول الجزرية الصغيرة النامية

هدف المنظمة

بعد كلمتي "وتعبئته لصالح"، تضاف عبارة: "برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعة تنفيذه".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، بعد كلمة "تنفيذ"، تضاف عبارة: "برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومتابعة تنفيذه".

البرنامج ٩

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

١٤٣ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.9)).

١٤٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٤٥ - أعرب عن التقدير والدعم للبرنامج، ولا سيما لدوره التنسيقي المهم.

١٤٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن التوجه العام للبرنامج طموح، وأنه ينبغي التركيز على دعم الجهود التي تبذلها أفريقيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤٧ - وأعرب عن الدعم لدور البرنامج الفرعي ٣ في إذكاء الوعي على الصعيد الدولي بالحالة السائدة في أفريقيا. وأعرب عن رأي مفاده أن إصدار مجلة "Africa Renewal" قد يكون غير كاف في هذا الصدد، وأنه ينبغي تسخير وسائل أخرى أيضا. وفي هذا السياق، أعرب عن آراء مفادها أنه يجب إقامة علاقات استراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية في أفريقيا، وسلط الضوء على الدور الحفاز الذي يمكن أن يضطلع به هذا البرنامج الفرعي في مجال تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات، وإنشاء الشبكات ووضع برامج تركز على المنظور الجنساني.

١٤٨ - وجرى الترحيب بجهود الأمم المتحدة، وأعرب عن الدعم لجميع المجموعات المواضيعية. وأعرب أيضا عن الرغبة في وضع برامج إقليمية من أجل استحداث أسواق لتبادل السلع والخدمات داخل أفريقيا.

١٤٩ - وأعرب عن آراء مفادها أن بعض الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز تحتاج إلى مزيد من التحسين والصقل. والتمس إيضاح بشأن صياغة جوانب معينة من

استراتيجيات البرامج الفرعية وبشأن إمكانية قياس بعض الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز وطابعها الخاص.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٠ - أوصت اللجنة بأن يدرج مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا نتائج الاجتماعات المقبلة المكرسة لتنمية أفريقيا، من قبيل الاجتماعين الرفيعي المستوى بشأن التنمية، اللذين سيعقدان خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٥١ - وأوصت اللجنة كذلك بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ٩، دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهناً بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالمين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الاستراتيجية

الفقرة ٩-٩

يستعاض عن الجملة الأولى بالنص التالي: "يتولى المسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، الذي سيتعاون تعاوناً وثيقاً يتسم بروح المبادرة مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها (بما فيها مؤسسات بريتون وودز)، في أداء مهامه".

يعاد ترقيم الفقرة ٩-٩ لتصبح الفقرة ٩-٧، ويعاد ترقيم الفقرات التي تليها تبعاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) '١' بالنص التالي: "عدد التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام، التي تدرج ضمن القرارات التي يتخذها بشأن تنمية أفريقيا كل من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، وسائر الأجهزة الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحرجة" بعبارة "الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحرجة".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن المؤشر (أ) '٢' بما يلي: "زيادة عدد المجالات التي تصدر في الوقت المناسب".

يعاد تسمية المؤشر (ج) ليصبح (ج) '١'.

يضاف مؤشر جديد (ج) '٢' ينص على ما يلي:

"٢" عدد مراكز الأمم المتحدة للإعلام التي تفيد التقارير بأنها بادرت إلى التوعية العامة بقضية تنمية أفريقيا ومناصرتها وذلك كجزء من عملها".

البرنامج ١٠

التجارة والتنمية

١٥٢ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة عشرة، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.10)).

١٥٣ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي أثّرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٥٤ - أعرب عن التأييد لعمل برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية. وتم التأكيد على دور الأونكتاد بوصفه الكيان الرئيسي للأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية.

١٥٥ - وأعرب أيضا عن التأييد لتعزيز قدرة الأونكتاد في مجالات التجارة والتنمية، والتمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار والتنمية المستدامة. وأعرب عن الارتياح لأن تحديات من قبيل الطاقة وتغير المناخ وأزمة الأغذية تتجلى على النحو السليم في الإنجازات المتوقعة.

١٥٦ - ولوحظ أن أحكام اتفاق أكراد قد وردت بالفعل في برنامج العمل. وأشار إلى أن نتائج استعراض الخطة البرنامجية لفترة السنتين الذي أجراه الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد (انظر E/AC.51/2008/6) قد أُتيحت للجنة بعد مهلة جد قصيرة. بيد أنه لوحظ أيضا أن الفريق العامل كان قد فرغ لتوه من إجراء الاستعراض وأن النتائج قد نُقلت فورا. وأشار كذلك إلى أن مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد لم يَقم بعد باستعراض وتنقيح خطة فترة السنتين، وأنه ينبغي بذل الجهود لتأمين نظر المجلس في حينه مستقبلا.

١٥٧ - والتُمس إيضاح بشأن مدى تنسيق عمل الأونكتاد مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما طُلب إيضاح أيضا بشأن مؤشرات قياس الإنجاز.

١٥٨ - وأشار إلى أن الخطة البرنامجية لفترة السنتين ينبغي أن يتجلى فيها على نحو أفضل اتفاق أكراد، لا سيما في إطار البرنامج الفرعي ٥، أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة. وأشار إلى أنه يجب على الأونكتاد أن يعزز تركيزه الخاص على احتياجات البلدان الأقل نموا وأفريقيا عبر جميع المجالات التي تشملها ولايته. وأعرب عن الرأي القائل بأنه ينبغي زيادة النهوض بالبرنامج الفرعي ٥. وشُدّد بوجه خاص على أهمية تقديم المساعدة إلى أفريقيا والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مراعاة للتحديات التي تواجهها البلدان الأفريقية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٥٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن جدول الاجتماعات للهيئات القطاعية والوظيفية والإقليمية ينبغي زيادة تنسيقه كيما يتسنى إصدار التقارير ذات الصلة في الوقت المناسب بجميع اللغات، بغية تيسير نظر اللجنة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٦٠ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، حسبما ورد في الوثيقة A/63/6 (Prog.10) وفي المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الموجهة

إلى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس الفريق العامل المعني بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية للأونكتاد (E/AC.51/2008/6)، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة (انظر E/AC.51/2008/6، المرفق الثاني)
في الإنجاز المتوقع (ب)، تُضاف بعد عبارة "اتخاذ القرارات المتصلة بالتجارة" عبارة "بما في ذلك التصدي لأثر الحواجز غير الجمركية على التجارة والتنمية".

مؤشرات الإنجاز (انظر E/AC.51/2008/6، المرفق الثاني)

يُضاف المؤشر الجديد التالي (ب) '٢' ليصبح نصه كما يلي:
" (ب) '٢' زيادة عدد الإجراءات/المبادرات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء للحد من استخدام الحواجز غير الجمركية في التجارة الدولية أو إنهاء هذا الاستخدام".

ويُعاد ترقيم المؤشر الجاري من (ب) '٢' إلى (ب) '٣'.

البرنامج الفرعي ٦ الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

هدف المنظمة

يُستعاض عن كلمة "البشرية" بكلمة "الاقتصادية" وعن عبارة "تنمية التجارة والأعمال التجارية الدولية" بعبارة "تنمية التجارة وإمكانات التصدير".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، يُستعاض عن عبارة "برامج وسياسات فعالة لتنمية التجارة" بعبارة "برامج فعالة لتنمية التجارة والصادرات".

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، تُدرج بعد كلمة "الدولية" عبارة "وزيادة عدد المقترحات المتعلقة بالتجارة المتعددة الأطراف التي تعدها وتنفذها شبكات البلدان".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يُستعاض عن عبارة "الدعم التقني" بعبارة "دعم التجارة".

البرنامج ١١ البيئة

١٦١ - نظرت اللجنة في جلستها الرابعة عشرة، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.11)).

١٦٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٦٣ - أعربت اللجنة عن تأييدها للبرنامج ١١ وتوجهه العام.

١٦٤ - وأثنى على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره الهيئة الرئيسية المختصة بالبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة، كما ورد في الفقرة ١١-٢. وأعرب عن رأي مفاده أن الدور المضبوط لبرنامج البيئة في الأمم المتحدة يحتاج إلى توضيح، في حين أثّنت آراء أخرى على وضوح الوثيقة، وأشار إلى أنه إذا كان هناك موضوع يحتاج إلى توافق آراء دولي، فهو مجال البيئة.

١٦٥ - ورحبت آراء عديدة بمبادرة برنامج البيئة في تجميع استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ حول ست أولويات شاملة تستند إليها البرامج الفرعية الستة من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وفقا لمقرر مجلس إدارة برنامج البيئة د-١٠/٣.

١٦٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن النهج الذي اتبعه برنامج البيئة في تعزيز إدارته القائمة على النتائج حتى يصبح كيانا أكثر فعالية وكفاءة يركز على النتائج سيكون مفيدا للغاية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٦٧ - وطرح عدة أسئلة بشأن الفقرة ١١-٥ بشأن الإشارات إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمسؤولية المشتركة، وإعلان روما بشأن المواءمة، حيث إنهما ليسا من مؤتمرات الأمم المتحدة. وطلب توضيح لاستبعاد الإشارات إلى خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، وإلى إعلان بربادوس، وبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وطلب توضيح

لدور برنامج البيئة في إيجاد بيئة مواتية على الصعيد الوطني للتعامل مع تغير المناخ، بوسائل منها تعزيز الأطر الوطنية التشريعية والاقتصادية والمؤسسية المشار إليها في الفقرة ١١-٩. وطلب توضيح أيضا لما يتوخاه برنامج البيئة من تعزيز مكاتبه الإقليمية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار إلى صيغة قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ الذي أكدت فيه من جديد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لولايته، ينبغي ألا يتورط في كشف التزايدات أو اتقائها أو تسويتها. وطرح سؤال عن مبادرات توعية الجماهير التي سيضطلع بها البرنامج.

١٦٨ - وذهب أحد الآراء إلى أن الحوكمة البيئية، التي تناقش في الفقرة ١١-١٢ والتي هي أيضا البرنامج الفرعي ٤، هي مفهوم لا يزال قيد المناقشة في الجمعية العامة؛ وكان هناك رأي آخر طالب بإيراد إشارات واضحة في البرنامج الفرعي إلى الولايات والمسائل ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وأعرب عن رأي مفاده أن الاقتراحات لم تطرح أسئلة بشأن التعاون الضروري في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية، ومع ذلك فإن هناك حاجة إلى استعراض متعمق. وأعرب عن الترحيب بدعم برنامج البيئة للاتساق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، وذهب أحد الآراء إلى أن هذا الدعم سيؤدي إلى نتائج للجيل الحالي والأجيال القادمة.

١٦٩ - وأعرب عن الثناء لالتزام برنامج البيئة بإدراج منظومة مساواة وإنصاف الجنسين وتعميم مراعاته في جميع برامج الفرعية. وطلب توضيح لطريقة دعم برنامج البيئة لإدارة النظم الإيكولوجية كما ورد في الفقرة ١١-١١. وطرحت أسئلة بشأن المنهجية التي يطبقها برنامج البيئة لقياس النتائج المتحققة، وهل راعى، في صياغته لبرنامج للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، الدروس المستفادة في تحديد التدابير الجديدة.

١٧٠ - وطلب توضيح، في إطار البرنامج الفرعي ١، لطريقة قياس الإنجاز في مجال إدماج التكيف مع تغير المناخ. وطرح سؤال أيضا بشأن الفقرة ١١-٢٣ (ب)، وبخاصة دور برنامج البيئة في الإسهام في منع التزايدات وبناء السلام، عن طريق المشاركة في عمليات بناء السلام، وعمليات السلام التي تقودها الأمم المتحدة، عن طريق معالجة العنصر البيئي. وأعرب عن رأي مؤداه أن الفقرة الفرعية ١١-٢٢ (أ) من استراتيجية البرنامج الفرعي ١ يجب أن تُفصّل، حيث إنها تتعلق بدور برنامج البيئة في دعم وكالات الأمم المتحدة، بغية جعل منظومة الأمم المتحدة محايدة مناخيا. وذهب أحد الآراء إلى وجوب الإشارة، في إطار البرنامج الفرعي ١، إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

١٧١ - وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، ذهب أحد الآراء إلى أن الاستراتيجية الواردة في الفقرة الفرعية ١١-٢٣ (ب) من البرنامج الفرعي ٢ والمتعلقة

بالإسهام في منع التزاعات وبناء السلام عن طريق المشاركة في عمليات بناء السلام، لا تعكس الإسهام المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الدول الأعضاء، ولا ولاية استراتيجية برنامج البيئة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وكان هناك رأي مؤداه أن هدف البرنامج الفرعي ٢ يجب أن يركز أيضا على الأمن البيئي والتنسيق مع سائر منظمات الأمم المتحدة. وذهبت عدة آراء أيضا إلى أن الجوانب المتعلقة بالتزاع في البرنامج الفرعي ٢ يجب أن تعاد مواءمتها مع الولايات المسندة إلى برنامج البيئة، وبخاصة جوانب الاستراتيجية المطروقة في الفقرة الفرعية ١١-٢٣ (ب) بشأن منع التزاعات وبناء السلام، التي تثير مسائل خلافية. وذهب رأي آخر إلى وجوب إدراج استراتيجية المياه في البرنامج الفرعي.

١٧٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن عمل برنامج البيئة المتوخى في إطار البرنامج الفرعي ٣ في إدارة النظام الإيكولوجي يتجاوز الإطار المحدد له، وأن موضوع اتباع نهج متكامل في إدارة المياه العذبة والنظم البرية والساحلية والبحرية لم يتفق عليه بعد. وذهب رأي إلى أن استراتيجية البرنامج الفرعي تغفل الاهتمام بعامل تثقيف البلدان والمناطق في مجال إدارة النظام الإيكولوجي، في حين ذهب رأي آخر إلى أن النهج الكمي اتبع فيما يتعلق بمؤشرات الإنجاز.

١٧٣ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٥، أشار رأي إلى أن الاستراتيجية لا تشير إلى علاقات التعاضد المطلوبة في تنفيذ البرامج الفرعية.

١٧٤ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٦، الكفاءة في استخدام الموارد والاستهلاك والإنتاج المستدامان، ذهب أحد الآراء إلى أن الهدف لا يراعي الواقع في البلدان النامية، ولذلك يتعين النظر في أن يعكس البرنامج الفرعي فكرة النقل.

١٧٥ - وشددت بعض الآراء التي أبدت على أهمية إدراج "الدروس المستفادة" بشكل أكثر انتظاما، حسب المقتضى، في استراتيجيات البرامج الفرعية.

١٧٦ - وشددت بعض الوفود على أهمية تعزيز ودعم تطوير وتنفيذ بدائل أكثر أمنا، ومنها البدائل غير الكيميائية، وعلى ضرورة مراعاة ذلك في صياغة الاستراتيجيات ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالمواد الضارة والنفايات الخطرة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٧ - اعترفت اللجنة بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو العنصر الفاعل الرئيسي في مجال البيئة، وشددت على الدور الرئيسي الذي يتعين أن يستمر في أدائه على المسرح الدولي للمساعدة في التعامل مع التهديدات والتحديات الخطيرة التي يتعرض لها مستقبل

الكوكب وموارده الطبيعية، ومنها تغير المناخ، وارتفاع مستوى البحر، وفقد التنوع البيولوجي، والتصحر، والكوارث الطبيعية التي تصيب جميع البلدان وجميع الشعوب.

١٧٨ - ورحبت اللجنة بالتركيز على تعزيز تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، والاعتراف بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الآليات الرئيسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية.

١٧٩ - وحثت اللجنة برنامج البيئة، باعتباره الوكالة المنفذة لرفق البيئة العالمية، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية النامية الصغيرة.

١٨٠ - وأوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ١١، البيئة، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١١-٥

يستعاض عن الجملة الثانية بالجملة التالية:

”وفي هذا الصدد فإن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والنتائج الأخرى لمؤتمر القمة العالمي للتنمية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، تقدم توجيهات واضحة للبرنامج“.

الفقرة ١١-٩

في الجملة الأولى تدرج عبارة ”وبروتوكول كيوتو الملحق بها“ بعد عبارة ”منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ“.

الفقرة ١١-١٠

يستعاض عن الفقرة بما يلي:

”سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على بناء القدرات الوطنية من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأخطار التي تهدد رفاهية البشر نتيجة للأسباب والعواقب البيئية للكوارث الراهنة والمحتملة، الطبيعية والتي من صنع الإنسان، وسيقوم بالتوعية بالأخطار البيئية المتصلة

بالتراعات في سياق قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٨، وذلك باتباع نهج متكامل يشمل ثلاث دعائم تنفيذية رئيسية، هي الحد من الضعف والأخطار، والاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش، وإدراج البيئة في الأنشطة الرئيسية. وسيركز برنامج البيئة، ضمن هذه الدعائم، على أهمية التصدي للأخطار وأوجه الضعف البيئية، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً للتنمية المستدامة، وسيسعى لإدراج الاحتياجات المتعلقة بالإدارة البيئية في خطط الإنعاش الخاصة بالأطراف المعنية في الأمم المتحدة.

الفقرة ١١-١٦

في الجملة الثالثة تدرج عبارة "والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية" بعد عبارة "البلدان النامية".

الفقرة ١١-٢٠

في الجملة الأولى يستعاض عن عبارة "ومنع التراعات البيئية" بعبارة "والإنذار المبكر".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في عنوان جدول كل برنامج فرعي، تضاف عبارة "من الأمانة العامة" بعد عبارة "الإنجازات المتوقعة".

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

هدف المنظمة

تدرج عبارة "، وبخاصة البلدان النامية"، بعد لفظة "البلدان".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في نهاية الإنجاز المتوقع (ج) تضاف عبارة "وآلية التنفيذ المشتركة".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (هـ) تدرج بعد لفظة "زيارات" عبارة "وتزيارات من"

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٢

في الجملة الثالثة تضاف عبارة "وبروتوكول كيوتو الملحق بها" بعد عبارة "منها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ".

الفقرة ١١-٢٢ (أ)

يستعاض عن عبارة "تحول البلدان" بعبارة "تحول البلدان، وبخاصة البلدان النامية".

يستعاض عن لفظة "التحالفات" بلفظة "الشراكات".

الفقرة ١١-٢٢ (ب)

بعد لفظة "البلدان" تدرج عبارة "، وبخاصة البلدان النامية".

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتزاعات

هدف المنظمة

يستعاض عن عبارة "للتزاعات والكوارث" بعبارة "للكوارث الراهنة والمحتملة، الطبيعية والتي من صنع الإنسان".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن الإنجاز (أ) بما يلي:

"القدرة المعززة للدول الأعضاء في الإدارة البيئية للإسهام في الحد من أخطار الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان".

يستعاض عن الإنجاز (ب) بما يلي:

"التقييم البيئي السريع والموثوق به في أعقاب التزاعات والكوارث، عند الطلب".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) '٢' يستعاض عن عبارة "التوسط بين" بعبارة "التعامل مع"، وينقل المؤشر بكامله إلى البرنامج الفرعي ٤ ويعاد ترقيمه ليصبح "ج" '٤'.

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٣ (أ)

في بداية الفقرة الفرعية تدرج عبارة "في حدود الولايات القائمة"، وبعد عبارة "الأراضي الجافة" تدرج عبارة "والأراضي الملوثة بالإشعاع".

الفقرة ١١-٢٣ (أ) '١'

تُحذف عبارة "ومنع التفاعلات بين الدول وبين الفئات".

الفقرة ١١-٢٣ (أ) '٢'

يستعاض عن عبارة "التصدي للأخطار البيئية الشديدة في إطار عمليات الاستجابة للكوارث أو بعد التفاعلات من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن من" بعبارة "المساعدة في التصدي للأخطار البيئية في إطار عمليات الاستجابة للكوارث أو بعد التفاعلات وتوفير الإنذار المبكر في التقليل إلى أدنى حد ممكن من".

الفقرة ١١-٢٣ (ب)

يستعاض عن الفقرة ١١-٢٣ (ب) بما يلي:

"بناءً على طلب الدول الأعضاء، توفير الإنذار المبكر فيما يتعلق بالبيانات البيئية، والخبرة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية العابرة للحدود والمشاركة ذات الصلة بالمبادرات ذات الصلة التي تقودها الأمم المتحدة".

الفقرة ١١-٢٣ (ج)

بعد عبارة "الصعيد العالمي" تُحذف عبارة "مثل لجنة بناء السلام، واللجنة العلمية الدولية لمنطقة القطب الشمالي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث".

البرنامج الفرعي ٣
إدارة النظام الإيكولوجي
الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٤

في الجملة الثالثة بعد عبارة "كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة"، تحذف عبارة "في سياق توحيد الأداء".

البرنامج الفرعي ٤
الحوكمة البيئية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ) يستعاض عن عبارة "إظهار منظومة الأمم المتحدة" بعبارة "قيام منظومة الأمم المتحدة بالتدريج، في إطار احترام ولاية كل كيان، بتحقيق التعاضد، وإظهارها".

مؤشرات الإنجاز

في المؤشر (أ) '١' يستعاض عن عبارة "التي يعالجها" بعبارة "التي يتفق عليها ويقررها".

ويضاف مؤشر جديد (أ) '٤' نصه كما يلي: "زيادة عدد الأنشطة المنسقة بين أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة".

ويضاف مؤشر جديد (ب) '٢' نصه كما يلي: "زيادة عدد المنظمات الدولية التي تنظر في توجيهات السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال البيئة، بما في ذلك مبادئ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات".

ويعاد ترقيم المؤشر الحالي (ب) ليصبح "ب) '١'"، وينقل المؤشر "أ) '٢'" بصيغته المنقحة من البرنامج الفرعي ٢ إلى هذا البرنامج الفرعي، ويعاد ترقيمه ليصبح المؤشر "ج) '٤'".

في المؤشر (د) '٢' تدرج بعد لفظة "زيارات" عبارة "وتتريلات من".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٥ (أ)

بعد عبارة "تنفيذها على نحو فعال" تضاف عبارة "، في إطار احترام ولاية كل كيان".

البرنامج الفرعي ٥

المواد الضارة والنفايات الخطرة

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد (ج) '٣' نصه كما يلي: "زيادة عدد التدابير المتخذة لتحسين التعاضد فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات".

الاستراتيجية

الفقرة ١١-٢٦ (ج)

في نهاية الفقرة تضاف الجملة التالية: "اتساقا مع مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة د-١٠/١، يمكن لتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بال وروتروام واستكهولم أن يسهم بشكل إيجابي في تنفيذ المبادئ التي تزود عنها هذه الاتفاقيات فيما يتعلق بإدارة المواد الضارة والنفايات الخطرة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة دعم عملية التعاضد التي بدأت في هذا الصدد بين هذه الاتفاقيات الثلاث".

الولايات التشريعية

قرارات الجمعية العامة

بعد القرار ٢٣٠/٦١ في المجموعة الأولى من قرارات الجمعية العامة، يدرج القرار التالي:

"٩/٦٢ - تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها".

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

١٨١ - نظرت اللجنة في جلستها ١٧ المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.12)).

١٨٢ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٨٣ - أُعرب عن التقدير لجانبي العرض والمضمون من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وعن الترحيب بموافقة مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة على الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، مع الإشادة بما تم من تنسيق بين موئل الأمم المتحدة وبين وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومنها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٨٤ - وأشيد بما تم من صقل للخطة البرنامجية المقترحة لضمان توافمها واتساقها مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. والتُمس توضيح لما إذا كانت الاتفاقية الجديدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة قد روعيت في التخطيط الحضري. ورُحّب بمجالات التركيز الخمسة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، وفعالية الدعوة والرصد وإقامة الشراكات، وممارسة التخطيط والإدارة والحوكمة على أساس تشاركي في المناطق الحضرية، وتوفير الأراضي والسكن لصالح الفقراء، وكفالة هياكل أساسية سليمة بيئياً وخدمات ميسورة التكلفة، وتعزيز نظم تمويل المستوطنات البشرية. كما أشيد بالمجال السادس للتركيز، وهو الامتياز في الإدارة.

١٨٥ - وأشير إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي أثار مسألة أن برنامج موئل الأمم المتحدة واسع النطاق أكثر مما ينبغي، وأشار بأن يواصل البرنامج التركيز على إحراز أهداف قابلة للإنجاز في إطار موارده المحدودة. وأُعرب عن شواغل لأن الخطة البرنامجية لفترة السنتين تضم مؤشرات إنجاز أكثر مما ينبغي بحيث يصعب قياسها.

١٨٦ - وساد التسليم بتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة المشار إليه في الفقرة ١٢-٣، فضلاً عن التشديد على حقيقة أن غالبية سكان البلدان النامية يعيشون في مستوطنات عشوائية. وأعرب عن الرأي بأن التمويل من القطاع الخاص عادةً ما يركّز على السكان ذوي الدخل

المتوسطة والمرتفعة، ومن ثم يحتاج البرنامج إلى التركيز على تمويل المأوى لذوي الدخل المنخفض. وأشيد باستراتيجية تحسين حياة الفقراء المشار إليها في الفقرة ١٢-٨ (أ) من التوجه العام.

١٨٧ - وأعرب عن الرأي بأن القوة التي يتمتع بها موئل الأمم المتحدة تكمن في الأنشطة المعيارية وفي دعوة وإدارة المعرفة في مجابهة التحديات المرتبطة بفوضوية التحول الحضري وهو أمر ينبغي تسليط الضوء عليه. وأشيد بموئل الأمم المتحدة لقيامه بحملة عالمية للتحضر المستدام، ولكن طُلب توضيح لما إذا كانت هناك نتائج ملموسة.

١٨٨ - وفي البرنامج الفرعي ١، توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، التُمست توضيحات فيما يتصل بمعنى "اللامركزية المالية والسياسية" المشار إليها في مؤشر الإنجاز (ب) '١' وفيما يتصل بعبارة "الصلات مع الجامعات" الواردة في الفقرة ١٢-١١ (د). ورُحِّب باستراتيجية العمل في أنشطة الدعوة المشار إليها في الفقرة ١٢-١١ (ب).

١٨٩ - وتم التشديد على أهمية البرنامج الفرعي ٢، رصد جدول أعمال الموئل. وأشيد بإدراج "تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتعزيز تمكين المرأة" في مؤشر الإنجاز (ج) '١'. وأعرب عن الرأي بضرورة إدراج تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ضمن الخطة البرنامجية لفترة السنتين المقبلة.

١٩٠ - أما بالنسبة للبرنامج الفرعي ٣، التعاون الإقليمي والتقني، فقد أعرب عن الرأي بضرورة أن يستقي موئل الأمم المتحدة أفضل الممارسات من أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها للتصدي لمشاكل حضرية معينة.

١٩١ - ولوحظ في البرنامج الفرعي ٤، تمويل المستوطنات البشرية، أن خطة العمل لفترة السنتين ستتركز في مجال المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية، ورؤي أن الأمر يقتضي التعبير عن هذا التركيز في الهدف. والتُمس توضيح لماهية مبادرات التمويل الجديدة والمبتكرة التي تهدف إلى زيادة إسهامات المجتمعات المحلية. وأعرب عن الرأي بأنه لا ينبغي تقديم الأنشطة التجريبية المشار إليها في البرنامج الفرعي على أنها محور الأنشطة المنفذة باعتبار أن لجنة التوجيه والرصد لا تراول مهامها؛ ومن ثم لا يتضح ما يمكن تحقيقه.

١٩٢ - وأعرب عن الرأي بضرورة أن يعمل موئل الأمم المتحدة على توسيع الأنشطة البيئية التي يقوم بها، نظراً للتدهور الذي يصاحب التحضر السريع، الذي تتضح آثاره بالذات في

تلوث المياه والأنهار، حيث الضرر لا يرجى إصلاحه. وأعرب عن الرأي بعدم كفاية الممارسات الجيدة الواردة ضمن البرنامج.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩٣ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٢-٤

في السطر الرابع، تُدرج عبارة "بمن فيهم المعوقون" بعد عبارة "الفئات المحرومة".

الفقرة ١٢-٥

في السطرين الرابع عشر والخامس عشر، يستعاض عن عبارة "على نحو يتماشى مع إصلاحات الأمم المتحدة الجارية على الصعيدين العالمي والوطني" بعبارة "على الصعيدين العالمي والوطني، على نحو يتماشى مع الإصلاحات المعتمدة للأمم المتحدة".

في السطر الثامن عشر بعد كلمة "فرق"، تُحذف عبارة "على نحو يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة".

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (د)، تضاف في نهاية الفقرة عبارة "والنهوض بنهج إيجابي لاتقاء المخاطر الطبيعية المنظورة".

مؤشرات الإنجاز

إضافة مؤشر الإنجاز الجديد التالي:

"(هـ) '٤' زيادة عدد الطلاب الذين تدرّبهم مؤسسات الدراسات العليا".

البرنامج الفرعي ٢

رصد جدول أعمال الموئل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز (أ)، يستعاض عن كلمتي "أهداف إعلان" بعبارة "الأهداف الإنمائية وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ".

الاستراتيجية

الفقرة ١٢-١٢ (أ)

إضافة عبارة "وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ" بعد عبارة "القرار ٢/٥٥".

البرنامج الفرعي ٣

التعاون الإقليمي والتقني

مؤشرات الإنجاز

إضافة عبارة "والتحقق منها" في نهاية مؤشر الإنجاز (ج) ٢'.

الاستراتيجية

في الفقرة ١٢-١٣ (أ)، يستعاض عن عبارة "مع جدول أعمال إصلاح الأمم المتحدة، لا سيما نظام الأمم المتحدة واحدة على المستوى القطري" بعبارة "مع إصلاحات الأمم المتحدة المعتمدة".

البرنامج الفرعي ٤

تمويل المستوطنات البشرية

هدف المنظمة

تضاف عبارة "وعلى رأسها المياه والصرف الصحي" بعد عبارة "البنى الأساسية والخدمات".

الاستراتيجية

في الفقرة ١٢-١٤ (و)، تضاف عبارة "من قبيل الدراجات" بعد عبارة "وسائل النقل غير المزودة بمحركات".

البرنامج ١٣

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

١٩٤ - نظرت اللجنة في جلستها ١٣، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog. 13)).

١٩٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

١٩٦ - أعرب عن تأييد للبرنامج ١٣ من الخطة البرنامجية لفترة السنتين المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ولمكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات. وأشار إلى أن الوثيقة طرحت نهجا شاملا لمواجهة مسائل مراقبة المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب.

١٩٧ - وأعرب عن أسف لأنه، نتيجة للتعديلات في الجدول الزمني لعمل اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، لم تتح للجنة فرصة إجراء استعراض تحليلي للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، التي كانت قد عُمت مع ذلك خلال دورتي لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعقودتين في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٨ على التوالي.

١٩٨ - وحظي بالترحيب الاهتمام الذي أولي لسيادة القانون. وشُدّد على أهمية برامج التدريب في إطار البرنامج الفرعي ١، سيادة القانون، ولا سيما الموفرة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً. وأشار إلى أن المبادرات التشريعية تتطلب تعاونا قويا متعدد الأطراف. وطلب إيضاح بشأن الطريقة التي يرصد بها المكتب استخدام الدول الأعضاء للأدوات القانونية واستفادتها من أفضل الممارسات والدروس المستفادة، والطريقة التي استخدمها المكتب للحصول على تعليقات في هذا الصدد. وشُدّد على ضرورة تحديث الأدوات والصكوك القانونية.

١٩٩ - والتمس إيضاح بشأن مدى فعالية برامج التنمية البديلة التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك بشأن تقييم التغيرات الملحوظة في المستفيدين المستهدفين ومساءلة الدول الأعضاء. وأعرب عن رأي مفاده أن عدد البلدان التي تتلقى مساعدة مقدمة من المكتب ليس مؤشرا كافيا على الإنجاز.

٢٠٠ - وُطِّلِبَ إيضاح عن كيفية تنفيذ البرنامج لاستراتيجية المكتب، وكذلك معايير اختيار الولايات التشريعية.

٢٠١ - ولوحظ أن أهمية مسألة الاتجار بالأفراد، التي لها أولوية عليا على جدول الأعمال العالمي، لم تبرز بوضوح كاف في الوثيقة. وُطِّلِبَ إيضاح بشأن مدى تعاون المكتب مع كيانات إنفاذ القانون في مختلف البلدان.

٢٠٢ - وأُولِيت أهمية خاصة لمنع تعاطي المخدرات لأنه يقوض الموارد البشرية اللازمة للتنمية، وخاصة الشباب. وأُعرب عن ترحيب بالإنشاء المتوخى لمكتب دون إقليمي في طرابلس تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٣ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ١٣، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، وذلك رهنا بالتعديلات التالية:

على طول البرنامج، يُستعاض عن عبارة "الإرهاب" بعبارة "الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره".

التوجه العام

الفقرة ١٣-٩

تُحذف الجملة الأولى.

البرنامج الفرعي ١

سيادة القانون

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يُضاف بعد عبارة "بشأن تطبيق" ما يلي، "الاتفاقيات الدولية لمكافحة المخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية" وتُحذف بقية الجملة.

في مؤشر الإنجاز (ب) '٤'، تُدرج عبارة "والاتجار بالمخدرات" بعد عبارة "والجريمة"، ويُستعاض عن عبارة "والفساد" بعبارة "والفساد والاتجار بالبشر".

في مؤشري الإنجاز (د) '١' و '٢'، يُستعاض عن عبارة "النسبة المئوية لأعضاء" بعبارة "عدد متزايد من أعضاء".

الاستراتيجية

الفقرة ١٣-١٥

في الفقرة الفرعية (ط)، يُستعاض عن عبارة "التنسيق والتعاون" بعبارة "تيسير التنسيق والتعاون"، وتضاف بعد عبارة "والإقليمي ودون الإقليمي" عبارة "، بما في ذلك وضع خطط عمل عالمية وإقليمية ودون إقليمية لمكافحة الاتجار بالبشر".

البرنامج الفرعي ٣

الوقاية والعلاج وإعادة الإدماج والتنمية البديلة

هدف المنظمة

في السطر الثالث، يُستعاض عن عبارة "وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق تعاطي المخدرات" بعبارة "وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المرتبط بحقن متعاطي المخدرات".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تُحذف عبارة "بما في ذلك زراعة المحاصيل غير المشروعة" ويُستعاض عن عبارة "المرتبطة بتعاطي المخدرات" بعبارة "المرتبط بحقن متعاطي المخدرات".

ويُضاف إنجاز متوقع جديد (هـ) وفيما يلي نصه: "(هـ) تعزز قدرة الدول الأعضاء على رعاية وتدعيم التعاون الدولي استناداً إلى مبدأ المشاركة في المسؤولية في مجال التنمية البديلة المستدامة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، يُستعاض عن عبارة "المرتبطة بتعاطي المخدرات" بعبارة "التي ترتبط بحقن متعاطي المخدرات".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، يُستعاض عن عبارة "التنمية البديلة" بعبارة "التنمية البديلة المستدامة".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٥'، تُدرج بعد عبارة " وإعادة تأهيل" عبارة "، بما في ذلك إعادة الإدماج الاجتماعي".

في مؤشر الإنجاز (ج) '٣'، يُستعاض عن عبارة "استرداد/إعادة الأصول" بعبارة "التعاون القضائي، وخاصة استرداد/إعادة الأصول الناشئة عن الفساد".

في نهاية مؤشر الإنجاز (ج) '٤'، تُضاف عبارة "و ضمان إعادة التأهيل الاجتماعي للمجرمين".

ويُضاف مؤشر إنجاز جديد (ج) '٥' وفيما يلي نصه: " (ج) '٥' تعزيز قدرات البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في محاربتها للاتجار غير المشروع بالمخدرات".

ويُضاف مؤشر إنجاز جديد (هـ) '١' وفيما يلي نصه: " (هـ) '١' حدوث زيادة في عدد البلدان التي تتلقى مساعدة من المكتب، في تصميم وتنفيذ برامج التنمية البديلة المستدامة، ومن بينها، حسب الاقتضاء، برامج التنمية البديلة الوقائية في السياق الأعم للتنمية فيها بهدف منع وتقليل القضاء على الزراعة غير المشروعة لحشاش الأفيون وشجيرات الكوكا والقنب".

ويُضاف مؤشر إنجاز جديد (هـ) '٢' وفيما يلي نصه: " (هـ) '٢' زيادة التوعية بمسألة التنمية البديلة وتعميمها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، برامج التنمية البديلة الوقائية بين المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والشبكات الإنمائية".

ويُضاف مؤشر إنجاز جديد (هـ) '٣' وفيما يلي نصه: " (هـ) '٣' زيادة عدد الشراكات بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وكيانات المجتمع المدني ذات الصلة والقطاع الخاص، التي تعزز قدرة الدول الأعضاء في مجال الأنشطة التعاونية لتحقيق التنمية البديلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، التنمية البديلة الوقائية".

الولايات التشريعية

الاتفاقيات

في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، تُحذف عبارة "وبروتوكولاتها الثلاثة" وعبارة "و ٢٠٠١".

وبعد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، يضاف ما يلي:

"بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠، بدء السريان: ٢٠٠٣)،"

"بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (٢٠٠٠، بدء السريان: ٢٠٠٤)،"

"بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (٢٠٠١، بدء السريان: ٢٠٠٥)".

البرنامج ١٤

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٢٠٤ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog.14)).

٢٠٥ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي أُثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٠٦ - أعرب عن التأييد للتوجه العام للبرنامج. ولوحظ مع الاهتمام أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستغل الدروس المستفادة من تنفيذ برنامج العمل في فترة السنتين السابقة، مع أن البرنامج حسب السرد الوارد عنه يبدو أنه طموح، مما يقتضي التركيز على الأنشطة التي

يمكن تحقيقها في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقد طُلبت توضيحات عن كيفية مراعاة التحديات التي لم يُتَح التغلب عليها، عند صياغة البرنامج.

٢٠٧ - وأعربَ كذلك عن الدعم للأولوية التي منحتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتقديم الدعم لمكاتبها دون الإقليمية لكي تمارس العمل والإنجاز بوصفها مراكز دون إقليمية لإدارة المعرفة وإقامة سبل التواصل، ولتلبية الاحتياجات الإنمائية المحددة لكل منطقة. وأعربَ عن رأي مفاده أنه في ضوء المعلومات المقدمة في الجزء الأول - موجز الخطة، بأن أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي تتعرض حاليا لخطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، يظل البرنامج ١٤ ضروريا لمساعدة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج التي تفضي إلى نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية مستدامين. كما أعربَ عن آراء أخرى بأن أفريقيا تحتاج إلى المجتمع الدولي لكي تتصدى للتحديات التي تواجهها، وعن رأي بشأن الحاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف خلال فترة زمنية معقولة. وقد دُعيت الأمم المتحدة إلى أن تتعاون مع غيرها من المنظمات، لا سيما الاتحاد الأفريقي، لكي تصبح النتائج المحرزة أفضل كثيرا من المتوقع. كما أعربَ أيضا عن رأي بأن النتائج المحرزة ستكون أفضل كثيرا في ظل المزيد من التعاون، لا سيما عن طريق الحلقات الدراسية التدريبية والإعداد المهني.

٢٠٨ - ورؤي أن التقدم الذي تحرزه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تركيز الجهود على تحقيق الاتساق بين الأولويات العالمية والإقليمية أمر جوهري لتجنب الازدواجية، كما سيكون مفيدا للدول الأعضاء في المنطقة. وطُرح سؤال عن كيفية تقديم اللجنة المساعدة للمنظمات الإقليمية من أجل موازنة برنامج عملها. كما أُثير سؤال عما إذا كان هناك أوجه تكامل وتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى. كما طُرح تساءلات عن التدابير التي تستخدمها اللجنة الاقتصادية في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها، لا سيما في معالجة أو تحسين احتياجاتها في مجال الطاقة. ورؤي أن الزراعة هي من المجالات الأساسية التي يجب على اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعزز جهودها فيها.

٢٠٩ - وقد أُشيد بتجربة الشراكة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي عن طريق ما تم من دعم التعاون، والإعلان المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي يوفر الإطار لبرنامج بناء القدرات للاتحاد الأفريقي، الذي يستغرق عشر سنوات، والذي أسفر أيضا عن مزيد من التركيز على تعزيز التكامل الإقليمي. وجرى الترحيب بتركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وعلى التصدي للتحديات العالمية الناشئة، كما جرى حث اللجنة على أن تدرج أزمة الغذاء الحالية ضمن أولوياتها، حيث أن جميع المؤشرات تشير إلى أن الأزمة الحالية لن تكون مؤقتة، بل أن أفريقيا ستكون أكثر المتضررين من جراء ذلك التحدي.

٢١٠ - وطُرح سؤال عن أثر الشواغل الأمنية على البرنامج الفرعي ٢ وإمكانية إدراج ذلك المجال الجوهري ضمن البرنامج الفرعي.

٢١١ - وأُعربَ عن الدعم لتركيز البرنامج الفرعي ٣ على تحسين ممارسات الحكم الرشيد، بما يكفل المساهمة في عمليات التنمية والحوكمة وتدعيم أسس التنمية المستدامة. وأُعربَ عن الرأي إزاء الأهمية الكبرى المولاة للأدوات التي تكفل دعم الدول الأعضاء في رصد وتقييم التقدم المحرز نحو الأخذ بنهج الحكم الرشيد، ومن ذلك مثلاً تقرير الحوكمة في أفريقيا الذي أُشير إليه ضمن البرنامج الفرعي ٣. ورؤي أيضاً أنه يجب إدراج تقرير بشأن التدريب في مجال الحكم الرشيد لكي يُستخدم بوصفه أحد مؤشرات الإنجاز ضمن البرنامج الفرعي ٣.

٢١٢ - وجرى الترحيب بمواصلة تعميم الشواغل الجنسانية في البرنامج الفرعي ٦ وفي جميع البرامج الفرعية الأخرى من البرنامج. وأُعربَ عن الدعم لتعميم منظور جنساني في السياسات والبرامج الإنمائية الوطنية، وعن رأي بأن تمكين المرأة وتحسين ظروف معيشتها أمران جوهريان لنجاح أفريقيا، فضلاً عن كونهما مبدأين كرسهما الاتحاد الأفريقي، كما أن تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة يشكل أحد الأهداف الطويلة الأمد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢١٣ - وأُعربَ عن التقدير لجهود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعديل البرنامج الفرعي ٧ لزيادة الفعالية والكفاءة في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١٤ - كما جرى الترحيب بدعم القدرة الإحصائية للدول الأعضاء حسب المتوخى في البرنامج الفرعي ٩. وجرى الإعراب عن الدعم لاستراتيجية البرنامج الفرعي ٩ من حيث تعزيز الأفرقة العاملة في مجال المواءمة الإحصائية بين مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد حلقات عمل، وتقديم المساعدة التقنية.

٢١٥ - وأُحيط علماً بتنقيح البرنامج الفرعي ١٠ مع الترحيب بالجهد المبذول لتعزيز القدرة على تحقيق الحد من الفقر تمشياً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق تركيز ينصب على التنمية الاجتماعية. وأُعربَ عن الرأي بأن هدف البرنامج الفرعي ١٠، وهو تعزيز القدرة الوطنية والإقليمية على تلبية الأهداف الإنمائية للألفية، يتهدده ما استجد مؤخراً من خطر أزمة الغذاء العالمية وتحديات تغيرات المناخ. ورؤي أنه بالرغم من تركيز استراتيجية البرنامج الفرعي على تحقيق أهم أولويات التنمية البشرية والاجتماعية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فالأمر يقتضي أيضاً إدراج مسألة الملاريا.

الاستنتاجات والتوصيات

٢١٦ - أقرت اللجنة بالدور الهام الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورحبت بجهود المواءمة بين الأهداف العامة للجنة وبين أهداف وأولويات الشراكة وبتعزيزها على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ومنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وفي البيانات الختامية للمؤتمرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة، وفي الاتفاقات الدولية.

٢١٧ - وحثت لجنة البرنامج والتنسيق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على أن تضيف أزمة الغذاء الحالية إلى أولوياتها وأن تتولى، بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة في هذا المجال، وضع استراتيجيات ينجم عنها أثر محدد على الأمن الغذائي للفئات الفقيرة والمستضعفة في أفريقيا، بما يؤدي إلى تجنب وقوع كارثة وحدوث مزيد من النكسات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١٨ - وشددت اللجنة على الحاجة إلى صياغة الإنجازات المتوقعة بصورة أدق وأكثر توجهاً نحو النتائج، إضافة إلى ضرورة وضع مؤشرات كمية للإنجاز في الإطار الاستراتيجي للبرنامج مستقبلاً.

٢١٩ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٤، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٤

تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

هدف المنظمة

تُضاف بعد لفظة "التقييم" عبارة "بما في ذلك على الصعيد الإقليمي".

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

٢٢٠ - نظرت اللجنة في جلستها ١٥، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog.15)).

٢٢١ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٢٢ - أعرب عن التقدير والدعم للبرنامج ولعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأبدي رأي بشأن المناقشات المطولة التي أجريت فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة خلال الدورة الرابعة والستين للجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وبشأن النتائج الإيجابية التي جسدها التنقيحات الواردة في الوثيقة E/AC.51/2008/CRP.1.

٢٢٣ - وأعرب عن أهمية تحديد مجالات تركيز برنامج العمل بشكل أدق، والسعي الدؤوب لتحقيق مزيد من التوازن في تلبية احتياجات أعضاء اللجنة، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، من أجل ضمان قدر أكبر من التآزر والتكامل في العمل. وحظيت بالترحيب الجوانب التي ركز عليها التوجه العام، على النحو المفصل في الفقرة ١٥-٨ على وجه الخصوص. وأعرب عن رأي بشأن ضرورة زيادة تنسيق الأنشطة فيما بين اللجنة والمنظمات الأخرى سعياً إلى المزيد من الاتساق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتمس تقديم إيضاحات بشأن مدى الجهود المبذولة والمقرر بذلها في المستقبل لضمان تحقيق قدر أكبر من التعاون والتآزر بين اللجنة والمنظمات الإقليمية، بما فيها رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٢٢٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن التوجه العام للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ يركز أكثر على الجوانب الاجتماعية وأنه كان من الممكن السعي إلى إقامة توازن مع البعد الاقتصادي.

٢٢٥ - والتمس تقديم إيضاحات بشأن مفهوم "التنمية الشاملة والمستدامة" المطروح في التوجه العام وفي بعض البرامج الفرعية من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٢٢٦ - وأعرب عن رأي مؤداه أن الإشارات إلى تغير المناخ وأثره في المنطقة وإلى الجفاف والتصحر السائدين في المنطقة لم ترد في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأشار إلى أهمية إدراج تلك الإشارات في بعض البرامج الفرعية، ولا سيما البرنامج الفرعي ٤، البيئة والتنمية.

٢٢٧ - ولوحظ وجود تنوع وتباين هائلين في المنطقة، كما تدل على ذلك حالة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعرب عن رأي يقول بضرورة اتباع نهج متوازن من أجل ضمان تنمية متساوية في المنطقة.

٢٢٨ - ولوحظ فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، البيئة والتنمية، أن النهج المتبع إزاء المسائل البيئية يركز أساساً على الجوانب الاقتصادية. والتمس تقديم إيضاحات بشأن الأهمية التي أوليت للتنمية المستدامة.

٢٢٩ - وحظي البرنامج الفرعي ٥ الجديد، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث، بالترحيب، وخصوصاً من حيث تركيزه على الحد من أخطار الكوارث. ونظراً إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ عرضة للكوارث الطبيعية بشكل خاص، فقد تم التأكيد على ضرورة تعزيز العمل في هذا المجال.

٢٣٠ - وأثيرت تساؤلات بشأن تشابه الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الخاصة بالعناصر الخمسة للبرنامج الفرعي ٨، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٣١ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٥-١٦

تضاف جملة بعد الجملة الثانية كالتالي:

”وستتوخى اللجنة نهجاً متوازناً إزاء معالجة المسائل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، بما فيها المسائل المتصلة بتنمية التجارة والنقل والهيكل الأساسية، من أجل النهوض بالنمو والتنمية المستدامين“.

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تضاف في الإنجاز المتوقع (ج) بعد عبارة "وصوغ الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق" عبارة "الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك".

البرنامج الفرعي ٣

النقل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تُحذف في الإنجاز المتوقع (ج) كلمة "وسلامة"، وتضاف في نهاية الجملة عبارة "فضلاً عن السلامة على الطرق".

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن عبارة "سلامة النقل" بعبارة "السلامة على الطرق" في مؤشر الإنجاز (ج) "١".

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية في أوروبا

٢٣٢ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة عشرة، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog. 16)).

٢٣٣ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٣٤ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج، بما في ذلك أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصعيد دون الإقليمي.

٢٣٥ - وأعرب عن التأييد للتوجه العام الذي اتخذته البرنامج، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالبعد الجنساني للتنمية. وأعرب عن الرأي الذي يطالب بضرورة الإبقاء على البعد الجنساني

للتنمية وتعزيزه وأنه ينبغي تحديد منهجية للأسلوب الذي يتعين على اللجنة الاقتصادية لأوروبا تطبيقه في تفعيل ذلك البعد.

٢٣٦ - كما أعرب عن الارتياح لكون أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا موجهة إلى بلدان شرق وجنوب شرقي أوروبا ووسط آسيا والقوقاز. وعن الترحيب بالإنجاز الجديد المتوقع فيما يتصل بتيسير التجارة والنقل في إطار البرنامج الفرعي ٢، النقل.

٢٣٧ - وفي إطار البرنامج الفرعي ١، البيئة، طرح الرأي باستصواب إدراج مؤشر للإنجاز ليعكس العدد المتزايد من الإجراءات المتخذة لزيادة حصول الجمهور على معلومات بيئية، على نحو ما ورد في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين المعتمدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٢٣٨ - ورحب بمجال تركيز البرنامج الفرعي ٤ المقترح، التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي. وأشار في هذا الصدد إلى أن ما ورد في البرنامج الفرعي من إحالة مشددة إلى المشاريع الجديدة ومن التركيز على زيادة عدد المشاريع الجديدة قد يكون مفيداً. ولوحظ أن بعض مؤشرات الإنجاز المقترحة للبرنامج الفرعي المقترح يمكن زيادة صقلها.

٢٣٩ - وجرى التأكيد على أهمية البرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات. وأعرب عن الرأي بأن المعايير الدولية للإحصاءات ينبغي مواصلة صياغتها وتوسيع نطاقها لكي تتوجه إلى فئات أوسع من الجمهور.

٢٤٠ - وأعرب أيضاً عن الرأي بشأن تعذر القياس الكمي، على ما يبدو، لبعض عناصر البرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة.

٢٤١ - والتُمست توضيحات فيما يتعلق بأعمال اللجنة في ضوء الاتساق الحاصل على نطاق المنظومة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٢ - شددت اللجنة على أهمية النهوض بالبعد الجنساني المتصل بدور المرأة في الاقتصاد، وأوصت في هذا الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل إيلاء الاعتبار الكافي لهذه المسائل المترابطة.

٢٤٣ - وأعربت اللجنة عن التقدير للتقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تحسين موثوقية الإحصاءات الرسمية وقابليتها للمقارنة في البرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات،

وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة ومضاعفة الجهود المبذولة لتطوير توحيد البيانات الإحصائية المتصلة بأعمال المنظمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مع تحسين فرص حصول الجمهور على هذه البيانات.

٢٤٤ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإجراء التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٧

الأخشاب والغابات

هدف المنظمة

يستعاض عن النص الموجود بالنص التالي: "لتعزيز قطاع الغابات ومساهمته في التنمية المستدامة في كل أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

تحت الإنجاز المتوقع (أ) ٣٦، وبعد عبارة "استخدام الأخشاب في الأسواق المحلية وأسواق التصدير بشكل سليم" يُضاف ما يلي: "للأغراض المادية وأغراض الطاقة".

الاستراتيجية

يستعاض عن الفقرتين ٣٦-١٦ و ٣٧-١٦ بما يلي مع إعادة ترقيم الفقرات التالية تبعاً لذلك:

"٣٦-١٦ يضطلع بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي قسم الأخشاب، في شعبة التجارة والأخشاب. ويهدف البرنامج الفرعي إلى استحداث أدوات للتحليل والرصد وتطبيقها على كل من مجال السياسات ومجال التطورات في الميدان، وجمع وتحليل المعلومات والتحقق منها ونشرها، وإضافة إلى الحث على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات وبذل جهود مشتركة لقياس ما يُحرز من تقدم. وسيكفل البرنامج الفرعي إطاراً للمناقشات المواضيعية، آخذاً في الاعتبار تغير بيئة السياسات، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتغير المناخ والطاقة الحيوية. وفضلاً عن ذلك فلسوف يعزز دور الغابات في التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه.

”١٦-٣٧ وسيعزز البرنامج الفرعي الإدارة المستدامة للغابات، إضافة إلى الاستخدام السليم والقانوني لمنتجات الغابات، وللمواد الأولية والطاقة، وخدمات الغابات، استناداً إلى السياسات والمؤسسات الملائمة، مسترشداً بالنسبة لأولويات الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس المعني بحماية الغابات في أوروبا، مع التأكيد من خلال قرارات وارسو على ”الغابات والأخشاب والطاقة“، والتنسيق المشترك بين القطاعات، بما في ذلك ”الغابات والمياه“ وهو ما أكدت عليه نتائج الاستعراض الاستراتيجي للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الذي شدد بصفة رئيسية على تغير المناخ والطاقة الحيوية ونقل الأخشاب. وكما أعيد التشديد مجدداً على أهمية الإدارة المستدامة للغابات، وعلى السياسات والمؤسسات القطاعية، وأسواق منتجات الغابات، والتعاون المشترك بين القطاعات.

”١٦-٣٨ وفيما تفيد جميع البلدان من التعاون الدولي من خلال البرنامج الفرعي، فلسوف يولي البرنامج عناية خاصة لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات عن طريق أنشطة بناء القدرات وتشجيع مشاركة تلك البلدان في الأنشطة الدولية بالمنطقة.

”١٦-٣٩ وفي إطار استراتيجية تنفيذ البرنامج الفرعي، سوف تتعاون اللجنة في تنفيذ أعمالها مع منظمة الأغذية والزراعة والمؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا وتسهم بمدخلات إقليمية في منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولجنة منظمة الأغذية والزراعة المعنية بالغابات.

”١٦-٤٠ وسعياً إلى دعم إدارة الغابات، بما في ذلك استخدام الأخشاب ومنتجات الغابات، على نحو مستدام من الناحية الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية، يتوجب الحفاظ على حسن التوازن بين تلك الجوانب الثلاثة، بحيث يستند إلى توافق وطيد بين الآراء بشأن الأهداف والأساليب بين جميع الجهات صاحبة المصلحة، مع كفالة دمج هذه الاستراتيجية بشكل جيد ضمن إطار السياسات المتصل بالقطاعات الأخرى (النهج الشامل لعدة قطاعات). وبينما يُعد تحقيق إدارة مستدامة للغابات مسؤولية وطنية سيادية بالدرجة الأولى، إلا أن التعاون الدولي الإقليمي، والتعاون الأقاليمي، سيسهمان في ذلك، من خلال البرنامج الفرعي المتعلق بالأخشاب والغابات وشركائه، عن

طريق تطوير ونشر المفاهيم والمعلومات ذات الصلة، فضلا عن التواصل وتبادل الخبرات وتحديد أدوات قياس (مؤشرات) موحدة من أجل الإدارة المستدامة للغابات“.

الولايات التشريعية

تحت ”قرارات الجمعية العامة“، يُضاف ما يلي: ”٩٨/٦٢، صكوك غير ملزمة قانونا بشأن جميع أنواع الغابات“.

البرنامج ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢٤٥ - نظرت اللجنة في جلستها ١٥ المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog.17) و Corr.1).

٢٤٦ - وتولى ممثل الأمين العام عرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت في أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٤٧ - أبدت اللجنة تأييدا تاما للبرنامج ١٧ ولجميع برامج الفرعية. وأثنت أيضا، على اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعملها الذي جعل منها مركزا للأداء المتفوق. ولاحظت أن اللجنة المذكورة تؤدي دورا هاما في سبيل المضي قدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وشددت، أيضا، على أهمية الجهد الذي تسهم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات القضاء على الفقر وتعزيز التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي، وتقوية الاتجاه إلى تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في السياسات العامة. وسلمت بقلّة منعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إزاء الكوارث الطبيعية وبالحاجة إلى برامج للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته.

٢٤٨ - وذكرت اللجنة أن إدراج برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطة يعد، في رأيها، أمرا مهما. وأحيطت اللجنة علما بأن من بين التكاليفات الصادرة عن دورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الثانية والثلاثين التي عقدت في سانتو دومينغو، في الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، تكليف بوضع منهجية لتنظيم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وإعداد سجل إلكتروني بالاحتياجات

والقدرات المتاحة لذلك النوع من التعاون في المنطقة مما تُجنب معه الازدواجية ويكفل التكامل مع المنظمات الدولية الأخرى، مثل المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وأرتقى، فضلا عن ذلك، أنه ينبغي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تركز على تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وتوفير الطاقة المتجددة لأغراض التنمية المستدامة وعلى بناء توافق في الآراء بشأن مسألة التماسك الاجتماعي في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية مع إيلاء عناية خاصة لموضوع الهجرة.

٢٤٩ - والتُمست إيضاحات بشأن الكيفية التي يمكن أن تتعامل بها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع الأزمة الغذائية وأثرها على المنطقة وأحيطت اللجنة علما بأن تلك المسألة أدرجت في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الوقت الراهن وأن اللجنة المذكورة تناولتها، أيضا، في دورتها الثانية والثلاثين. كما أن إحدى الوحدات الإدارية باللجنة ذاتها وهي الوحدة المختصة تحديدا بالزراعة التي تولت جزئيا المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٢، تتعاون، حاليا، مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في تحليل البُعد الإقليمي لإعلان روما المتعلق بالأمن الغذائي العالمي المعتمد في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، توطئة لعقد منتدى إقليمي لمناقشة الممارسات والسياسات الواجب اتباعها لمعالجة أثر الأزمة الغذائية. واستفسرت اللجنة أيضا، عما إذا كانت الصعوبات التي صادفتها عملية جمع موارد خارجة عن الميزانية من بعض مؤسسات بريتون وودز في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويمكن أن تؤثر على برنامج العمل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. والتُمست، أيضا، إيضاحات فيما يتعلق بمسألة تضمين عملية التخطيط الدروس المستفادة من تنفيذ السياسات الناجحة وفيما يتصل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التصدي للكوارث الطبيعية.

٢٥٠ - ولاحظت اللجنة أنه من المنظور، في إطار الخطة البرنامجية، زيادة التعاون والتنسيق واستفسرت عن كيفية تحقيق ذلك. وأشارت إلى أن معظم مؤشرات الإنجاز تتضمن عبارة "بما يتماشى مع توصيات اللجنة" واستفسرت عن الكيفية التي ستعمم بها تلك التوصيات وتنشر على البلدان الأعضاء.

٢٥١ - وفيما يتعلق بمؤشر الإنجاز (أ) '٢' من البرنامج الفرعي ٢، استفسرت اللجنة عن الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأعضاء الاستفادة من "أنشطة التعاون التقني التي ينظمها البرنامج الفرعي".

٢٥٢ - وأعربت اللجنة عن تأييدها للبرنامج الفرعي ٤، التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وأشارت إلى ضرورة اتباع نهج نوعي يراعى فيه تنوع بلدان المنطقة. ورأت،

أيضا، أن استراتيجية البرنامج الفرعي تستجيب لما اتفقت عليه الآراء بشأن أركان التنمية الثلاثة على نحو ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

٢٥٣ - وأثنت اللجنة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية بما يشمل تعزيز الحقوق الإنسانية للرجل والمرأة، على نحو ما جاء في البرنامج الفرعي ٥. واستفسرت عما إذا كان يجري التنسيق في هذا الصدد، بين اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة التابع للأمم المتحدة.

٢٥٤ - ورحبت اللجنة بإدراج مسألة الهجرة الدولية في البرنامج الفرعي ٦، السكان والتنمية.

٢٥٥ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لتضمين البرنامج الفرعي ٨ إنجاز متوقع يصل بتعزيز قدرة حكومات المنطقة وغيرها من الجهات المعنية على متابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥٦ - وأبدت اللجنة تأييدها للبرنامج الفرعي ١٢، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، واستفسرت عن الكيفية التي يمكن بها للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعزيز القدرة الوطنية على التخفيف من حدة آثار الكوارث الطبيعية. وأحيطت اللجنة علما بأن اللجنة المذكورة لديها في مقرها دون الإقليمي في المكسيك جهة وصل مهمتها تنسيق أعمال منظومتها عند تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية المترتبة في المنطقة على الكوارث الطبيعية وإسداء المشورة فيما يتعلق بالحد من المخاطر وزيادة المنعة. وتوجد أيضا لدى تلك اللجنة شبكة من الاختصاصيين في مجالات متعددة جاهزين لتلبية طلبات التقييم وإعداد مشاريع التعافي. وقد وفر موظفو اللجنة للاختصاصيين والخبراء والسلطات الوطنية ودون الإقليمية التدريب على استعمال منهجيتها في تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية للكوارث الطبيعية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٥٧ - توصي اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ١٨

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٢٥٨ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة عشرة، المعقودة في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.18)).

٢٥٩ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج وتولى الرد على الاستفسارات التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٦٠ - تم الإعراب عن تأييد البرنامج وعن التقدير للدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في المنطقة عن طريق مساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة تحديات التنمية وصياغة حلول اقتصادية مستدامة في ظل ظروف انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة.

٢٦١ - وأثير استفسار بشأن الولاية التشريعية للبرنامج في معالجة المسائل المتعلقة بالحكم الرشيد. وبالإضافة إلى ذلك، طلب توضيح بشأن المعنى الدقيق لـ "تعزيز السياسات الاجتماعية المتكاملة".

٢٦٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١، لوحظ أن هناك حاجة إلى أن يكون السرد أكثر وضوحا في معالجة النظم الإيكولوجية الهشة والتحديات التي تواجهها المنطقة بسبب شح المياه والتزاعات. وعلاوة على ذلك، تم الإعراب عن القلق إزاء عدم ورود إشارة إلى الحالة والأنشطة الإنمائية في الأراضي المحتلة. وتم الإعراب عن رأي مفاده أنه ينبغي النظر في إدراج التحديات التي تتعلق بالتصحر والجفاف والتلوث في أنشطة البرنامج الفرعي.

٢٦٣ - وتم الإعراب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي النظر في إبراز منظور جنساني في حالات النزاع.

٢٦٤ - وتم التأكيد على أهمية البرنامج الفرعي ٧، تخفيف حدة النزاعات والتنمية، ولا سيما مسألة الاحتلال الذي يعتبر عائقا أمام التنمية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على سرد البرنامج ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ١٨-٤

يستعاض عن الجمل الثلاث الأولى بما يلي:

”أحرزت المنطقة قدرا متفاوتا من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية، وخاصة في قطاعي التعليم والصحة. وقام بعض البلدان بإنشاء آليات للاستثمار في فائض المدخرات الرأسمالية الناجمة من ارتفاع أسعار الطاقة الذي ساهم في إسراع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولا يزال لانعدام الاستقرار السياسي والاحتلال الأجنبي والافتقار إلى الإصلاحات الملائمة تأثير على الأداء الاقتصادي في بلدان المنطقة.

الفقرة ١٨-٥

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

”رغم أن إعلان الوزراء العرب أكد على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بدعم البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، في مواجهة تحديات تغير المناخ، فقد أكد الإعلان التزام الوزراء، في جملة أمور، بإدراج سياسات تتناول قضايا تغير المناخ في جميع القطاعات ضمن السياسات الوطنية والإقليمية للتنمية المستدامة بطريقة تتواءم مع النمو الاقتصادي المستدام وجهود القضاء على الفقر، وباعتماد خطط عمل وطنية وإقليمية للتعامل مع تغير المناخ“.

الفقرة ١٨-٧

يُدرج ما يلي بعد الجملة الأولى:

”وأصبح رصد ما للاحتلال الأجنبي من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة يتسم بأهمية متزايدة“.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "المناسبة والرخيصة و" قبل عبارة "السليمة بيئياً".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، تضاف عبارة "الجديدة و/أو الموجودة" بعد كلمة "المؤسسات".

في مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، تضاف عبارة "المناسبة والرخيصة و" قبل عبارة "السليمة بيئياً".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١٢

في الجملة الرابعة، يستعاض عن كلمة "المياه" بعبارة "الطاقة المائية".

الفقرة ١٨-١٤

في نهاية الفقرة الفرعية (أ)، تضاف عبارة "، ولا سيما الجماعات المحرومة".

الفقرة ١٨-١٥

تضاف عبارة "المناسبة والرخيصة و" قبل عبارة "السليمة بيئياً".

الفقرة ١٨-١٦

تضاف عبارة "أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، وأمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ" بعد عبارة "المكتب الإقليمي لغرب آسيا التابع لـ"، وتحذف عبارة "الأمم المتحدة" من عبارة "أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي".

البرنامج الفرعي ٢ السياسات الاجتماعية المتكاملة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تضاف عبارة "التغيرات الديموغرافية مع التأكيد بوجه خاص على" قبل عبارة "تزايد أعداد الشباب".

في الإنجاز المتوقع (ج)، تضاف عبارة "حوار السياسة الاجتماعية و" بعد عبارة "تعزيز مشاركة المجتمع المدني في".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ب) ٢٠، تضاف عبارة "التغيرات الديموغرافية مع التأكيد بوجه خاص على" قبل عبارة "تزايد أعداد الشباب".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-١٩

في نهاية الجملة الأخيرة، تضاف العبارة التالية:

"، والاعتراف في الوقت نفسه بدور شبكات السلامة التابعة للمجتمع المدني في صون الاستقرار الاجتماعي والسياسي".

الفقرة ١٨-٢٠

في نهاية الجملة الأولى، تضاف عبارة "بما في ذلك إيجاد الآليات اللازمة لتمويل التنمية الاجتماعية".

البرنامج الفرعي ٣ التنمية والتكامل الاقتصاديان

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ١٠، يستعاض عن كلمة "عدد" بعبارة "النسبة المئوية ل".

في مؤشر الإنجاز (د) ٢٠، يستعاض عن عبارة "بناء على توصيات الإسكوا" بعبارة "بمساعدة من الإسكوا بناء على طلب البلدان الأعضاء".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٢٣

في نهاية الفقرة الفرعية (أ)، تضاف عبارة "بما في ذلك تنويع الإنتاج والاقتصادات المبنية على المعرفة، دون الاقتصار على ذلك".

الفقرة ١٨-٢٥

في الجملة الأولى، تحذف عبارة "والنقل المتعدد الوسائط" من عبارة "الاتفاقات والاتفاقيات الدولية في مجال النقل البري والنقل بالسكك الحديدية والنقل البحري، والنقل المتعدد الوسائط".

وبعد الجملة الأولى، يضاف ما يلي:

"وسيعمل البرنامج الفرعي عن كثب مع جامعة الدول العربية على وضع وتنفيذ اتفاق إقليمي للنقل متعدد الوسائط للمنطقة العربية بانتظار الانتهاء من صياغة مشروع اتفاقية عقود النقل الدولي للبضائع بطريق البحر كلياً أو جزئياً (مشروع اتفاقية لجنة الأمم المتحدة القانون التجاري الدولي)".

الفقرة ١٨-٢٦

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "من خلال التعاون بين بلدان الجنوب" بعبارة "وفقاً لاتفاقات اقتصادية إقليمية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، مع التأكيد بوجه خاص على التعاون بين بلدان الجنوب".

الفقرة ١٨-٢٧

في الجملة الأخيرة، وبعد عبارة "الهيئات الحكومية وغير الحكومية" تضاف عبارة "بما في ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية".

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن كلمة "القطاع" بعبارة "قطاعي الإنتاج والخدمات".

وفي نهاية الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "مع التركيز بوجه خاص على توفير الخدمات الإلكترونية باللغة العربية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ١٠، يستعاض عن كلمة "القطاع"، بعبارة "قطاعي الإنتاج والخدمات".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٢٨

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي:

"بالرصد المستمر للأنشطة المتصلة بخطة عمل جينف وخطة تونس المنبثقين عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل الإقليمية للإسكوا لبناء مجتمع المعلومات، وبالتنسيق مع الاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي وضعتها جامعة الدول العربية، سيعمل البرنامج الفرعي على تكييف نتائج مؤتمر القمة لكي تخدم المنطقة بشكل أفضل وتصلح خطط العمل لبناء مجتمع معلومات شامل يركز على الناس ويستند إلى قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية المنتجة".

الفقرة ١٨-٣٠

في الجملة الأولى، وبعد عبارة "القدرة الوطنية"، تضاف عبارة "مع التركيز بوجه خاص على تنمية الموارد البشرية".

الفقرة ١٨-٣٢

في نهاية الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "جهود جمع الأموال الرامية إلى تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية"، بعبارة، الجهود الرامية إلى تسخير العلم والتكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأغراض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

البرنامج الفرعي ٥

إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البيانات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، يستعاض عن عبارة "التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم" بعبارة "التي تعتبر أقل نموا من الناحية الإحصائية". وفي الإنجاز المتوقع (ب)، وقبل عبارة "البيانات المفصلة بحسب نوع الجنس"، تضاف عبارة "مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية و".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، يستعاض عن عبارة "التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم" بعبارة "التي تعتبر أقل نموا من الناحية الإحصائية".

وفي مؤشر الإنجاز (أ) '٢'، وبعد عبارة "المكاتب الإحصائية الوطنية"، تضاف عبارة "بمساعدة الإسكوا".

ويضاف مؤشر الإنجاز الجديد التالي:

"(ب) '٣' زيادة النسبة المئوية من الخبراء الإحصائيين الذين طبقوا المعارف والمهارات التي اكتسبوها من خلال التدريب الذي تقدمه الإسكوا على المستوى الوطني".

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٣٣

في نهاية الجملة الأخيرة، يستعاض عن عبارة "إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية"، بعبارة "إعلان اسطنبول بشأن قياس تقدم المجتمعات".

الفقرة ١٨-٣٤

في البند (ب) يستعاض عن عبارة "لإصدار إحصاءات ومؤشرات جيدة ونشرها" بعبارة "لإصدار إحصاءات ومؤشرات جيدة وتحليلها ونشرها".

الفقرة ١٨-٣٥

في الجملة الثانية من الفقرة الفرعية (ج)، يستعاض عن عبارة "التي تكون فيها الإحصاءات غير مكتملة المعالم"، بعبارة "التي تعتبر أقل نمواً من الناحية الإحصائية".

الفقرة ١٨-٣٦

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

"في المجال الثاني، سيواصل البرنامج الفرعي تحسين معارف ومهارات المكاتب الإحصائية الوطنية لزيادة توفر الإحصاءات الاجتماعية - الاقتصادية الأساسية وتواترها ودقة مواعيدها لاعتماد تصنيفات ومعايير اقتصادية واجتماعية دولية جديدة ومنقحة. كما سيسهم البرنامج الفرعي في توليد تبادل دقيق ومجد وفي حينه لإحصاءات السلع والخدمات والإحصاءات القطاعية، وإعمال نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣ وصيغته المنقحة، مع التركيز بوجه خاص على القطاع غير الرسمي ونظام الحسابات الوطنية الربع سنوية".

وفي نهاية الجملة الأخيرة، تضاف عبارة "وتحديد النهج الإقليمية لقياس تقدم المجتمعات التي تكمل إطار الرصد التقليدي للأهداف الإنمائية للألفية".

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

مؤشرات الإنجاز

يُحذف المؤشر (ب) '١' ويستعاض عنه بما يلي:

"(ب) '١' زيادة عدد التدابير الطوعية التي تتخذها البلدان الأعضاء، بمساعدة من الإسكوا المقدمة بناء على طلبها، لإعادة النظر في القوانين وتعديلها بما يتفق مع أحكام الاتفاقية".

في مؤشر الإنجاز (ب) ٢٠، تضاف عبارة ”، بمساعدة من الإسكوا،“ بعد عبارة ”تدخل وسائط الإعلام“.

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٣٩

في الجملة الثالثة، تحذف عبارة ”وازدادت حالة المرأة تدهورا“، ويستعاض عنها بعبارة ”وتدهورت حالة المرأة“. وتضاف عبارة ”في بعض بلدان المنطقة“ بعد كلمة ”المرأة“.

الفقرة ١٨-٤١

يستعاض عن الجملة الأخيرة بما يلي: ”واستجابة للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان الأعضاء، سوف يستهدف البرنامج الفرعي تعزيز قدرة أصحاب المصلحة أولئك على تناول المسائل الفاتكة الأهمية واتخاذ تدابير ملموسة في ذلك الصدد“.

الفقرة ١٨-٤٢

في الجملة الأخيرة، تحذف عبارة ”في الأردن“ بعد عبارة ”منظمة المرأة العربية“.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة التزاعات والتنمية

الاستراتيجية

الفقرة ١٨-٤٣

يستعاض عن هذه الفقرة بما يلي:

”تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق القسم المعني بالمسائل الناشئة والمسائل المتصلة بالتزاعات. وأثرت التزاعات أو التوترات السياسية القائمة في العراق وفلسطين ولبنان واليمن التي تنطوي على تضارب مصالح الديناميات الإقليمية والدولية، تأثيرا عميقا في الاستقرار، كما أدت إلى تراجع التنمية في عدد من البلدان الأعضاء.“

وتقترن تلك التحديات ببطء تنمية المؤسسات الديمقراطية العامة وإعمال حقوق الإنسان والمعايير المدنية. ولا تزال هذه الحالة تسبب نشوء مجموعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك تنامي التوترات داخل المجتمعات وفيما بينها، واستمرار تدفق المشردين، وظهور جهات فاعلة من غير الدول، في عدد من البلدان الأعضاء. ويرجح أن يكون لهذه العوامل مجتمعة تأثير سلبي على مستقبل شباب المنطقة، وأن تضع عقبات خطيرة في وجه الجهات الفاعلة المدنية والعامة في التصدي لهذه التحديات، في مجالي الحكم الرشيد والبيئة، بما في ذلك الأخطار الناجمة عن شح المياه والاحترار العالمي.

الفقرة ١٨-٤٤

في البند (ب)، يستعاض عن عبارة "القيم المدنية" بعبارة "قيم المواطنة".

الفقرة ١٨-٤٥

في الجملة الثانية، تضاف كلمة "والاحتلال" بعد عبارة "أطلقتها التزاعات".

يستعاض في الجملة قبل الأخيرة عن عبارة "مناطق الصراع" بعبارة "التزاع والاحتلال".

الفقرة ١٨-٤٦

يستعاض عن الجملة الأولى بما يلي:

"وأما في المجال الثاني، سيبحث البرنامج الفرعي تطبيق مبادئ الحكم الرشيد بناء على مبادئ حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً، بما في ذلك قيم المواطنة مع إيلاء الاعتبار الواجب لخصوصيات المنطقة التاريخية والثقافية".

ويستعاض، في الجملة الثانية، عن عبارة "القيم المدنية" بعبارة "قيم المواطنة".

البرنامج ١٩

حقوق الإنسان

- ٢٦٦ - نظرت اللجنة في جلستها العاشرة المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog. 19)).
- ٢٦٧ - وقام ممثل الأمين العام بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٢٦٨ - أعرب عن التأييد للبرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. كما أعرب عن التأييد لتنفيذ عملية الإصلاح في مجال حقوق الإنسان التي دُعي إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ ولاستقلالية مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأعرب عن التقدير لما تم الاضطلاع به من أنشطة في إطار البرنامج من أجل تقديم الدعم للدول في مجال أعمال حقوق الإنسان.
- ٢٦٩ - وأعرب عن رأي مفاده أن تحقيق أهداف البرنامج كما ترد في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ سيحتاج على ما يبدو إلى فترة أطول من فترة السنتين. وأعرب عن رأي آخر بأن بعض جوانب الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لم تراعى فيها بعض الجوانب الهامة من الخطة البرنامجية لفترة السنتين الحالية والخطط السابقة. وأشار البعض إلى أن الولايات التشريعية للبرنامج كثيرة وينبغي أن يسترشد بها في صياغة الخطة البرنامجية لفترة السنتين، في حين رأى آخرون أن بعض جوانب الخطة مثل "النهج القائم على أساس الحقوق" لم تعتمد الهيئات الحكومية الدولية.
- ٢٧٠ - وأعرب عن الترحيب بإدراج التأييد لآلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. وأعرب عن آراء مفادها أن سرد البرنامج أعطى مصداقية لإنشاء مجلس حقوق الإنسان منذ سنتين، وأن المجلس دعم مكانته ضمن الأمم المتحدة وأسهم في جعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية، ولكنه بحاجة إلى تعزيز مساهمته على الصعيد العالمي. وأشار بعضهم إلى أنه ينبغي إيراد إشارات في الخطة إلى تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي.
- ٢٧١ - وطرح أسئلة بشأن التدابير القائمة لمعالجة عدم التوازن في التوزيع الجغرافي للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها ضمن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على النحو المشار إليه في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (JIU/REP/2007/8). كما طلب توفير معلومات

أيضا بشأن التدابير التي اتخذتها المفوضية لتعزيز التنوع الجغرافي للموظفين في المفوضية وفي أماكن عملها في الميدان.

٢٧٢ - وأثيرت تساؤلات بشأن الآليات القائمة لإشراك الدول الأعضاء في استعراض مشروع برنامج العمل وما يرتبط بذلك من احتياجات في الميزانية بشأن أنشطة حقوق الإنسان في ضوء الأولويات التي وضعها مجلس حقوق الإنسان.

٢٧٣ - وأعرب عن رأي مفاده أن بعض مؤشرات الإنجاز المتعلقة بالبرنامج ١٩ تستند إلى تدابير تتعلق بالكمية وينبغي أن تشمل أيضا تدابير تتعلق بالتنوع. وأشار أحدهم إلى أن العديد من مؤشرات الإنجاز يقيس على ما يبدو الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء، غير أن المهمة الأساسية التي يتعين تناولها هي قياس ما قامت به المفوضية من أعمال وما قدمته من مساعدة إلى الدول الأعضاء.

٢٧٤ - وأعرب عن رأي مفاده أن هدف البرنامج الفرعي ١ ألف، مراعاة حقوق الإنسان، كان يفتقر إلى الوضوح وينبغي إعادة صياغته ليتماشى مع الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعرب عن الترحيب بإدراج "البعد الجنساني" في هدف البرنامج الفرعي ١ ألف، ولكنه أشار إلى أنه ينبغي أيضا أن تدرج مثل هذه المسائل في الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز للبرنامج الفرعي. وطلب تقديم توضيح في ما يتعلق بإدماج منظور لحقوق الإنسان في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال سيادة القانون، المشار إليه في الفقرة ١٩-٩ (أ). وأعرب عن رأي مفاده أن التأكيد الذي ورد في الفقرة ١٩-٩ (ج) بشأن تعزيز إدماج حقوق الإنسان فعليا في برامج التنمية لا ينبغي أن يستخدم كحجة لفرض الشروط على تقديم المساعدة الإنمائية.

٢٧٥ - وأعرب عن آراء مفادها أن التخفيف من وطأة الفقر وتقديم المشورة التقنية والربط الشبكي والمعونة والتجارة أصبحت كلها مجالات بالغة الأهمية ولها صلة بحياة العديد من الناس؛ وبالتالي فإن هدف البرنامج الفرعي ١ باء، الحق في التنمية، لم يصغ بطريقة واضحة وقد ينشأ عن ذلك صعوبات في تنفيذ البرنامج الفرعي. كما أعرب عن آراء مفادها أنه ينبغي الترويج للحق في التنمية وينبغي أن يحظى بما يلزم من الاهتمام.

٢٧٦ - وأثير تساؤل عن معنى عبارة "آليات الديمقراطية" في الإنجاز المتوقع (هـ) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم، البحث والتحليل. وأشار إلى أن الأساس الذي تستند إليه المفوضية في رصد تعزيز وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان المشار إليها في الإنجاز المتوقع (و) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم ليس واضحا. ويبدو أن المفوضية ستتجاوز حدود ولايتها. وأعرب عن رأي مفاده أن نص الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج

الفرعي ١ جيم ينبغي أن يكون النص نفسه الوارد في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مع إضافة كلمة "القسري" بعد كلمة "الاختفاء" من أجل مراعاة الصيغة المستخدمة في قرار الجمعية العامة ١٧٧/٦١. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أن إدراج عبارة "الأشخاص ذوي الإعاقة" يدل بوضوح على الالتزام باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. وأعرب عن رأي آخر مفاده أن نص الإنجاز المتوقع (أ) في إطار البرنامج الفرعي ١ جيم جاء ضعيفا في ضوء مؤتمر ديربان الاستعراضي.

٢٧٧ - وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، أعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي حذف الإشارة إلى الأمم المتحدة في الهدف. وأثير تساؤل في ما يتعلق بعبارة "الجهات الفاعلة الوطنية والدولية" في الإنجاز المتوقع (ج).

٢٧٨ - وأعرب عن رأي مفاده أن الإشارة في هدف البرنامج الفرعي ٣ إلى "الجهود المبذولة" من قبل الأمانة العامة كانت ضعيفة. وطلب تقديم توضيح بشأن معنى كلمة "حماية" في الهدف. وفي ما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، طلبت معلومات عن مكاتب المفوضية في الميدان ومكاتبها القطرية وعلاقة هذه المكاتب ببعثات حفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك معلومات عن الموارد المخصصة لهذه الأنشطة.

٢٧٩ - وأثيرت تساؤلات بشأن السبب المنطقي لذكر جميع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان في إطار البرنامج الفرعي ٢. وطلب أيضا تقديم توضيح بشأن تقديم الدعم التنظيمي المعزز إلى مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته. وأعرب أيضا عن رأي مفاده أنه يبدو أن هناك ازدواجية في ولايات البرنامج الفرعي ٤. وطلب توضيح كيفية تفادي هذه الازدواجية.

٢٨٠ - ورغم أن اللجنة أقرت تبادلا في الآراء، أعربت عدة وفود عن أسفها أنه نظرا لضيق الوقت لم يكن من الممكن استعراض التعديلات التي اقترحتها الوفود.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٨١ - أوصت اللجنة، نظرا لضيق الوقت، أن يقوم رئيس لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين بإحالة النتائج والتعديلات المقترحة بشأن البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى رئيس اللجنة الثالثة في الدورة الثالثة والسنتين للجمعية العامة.

٢٨٢ - وتوصي اللجنة بأن تحيل الجمعية العامة البرنامج ١٩، حقوق الإنسان، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى اللجنة الثالثة لاستعراضه واتخاذ إجراء بشأنه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج".

البرنامج ٢٠

توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين

٢٨٣ - نظرت اللجنة في جلستها الحادية عشرة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.20)).

٢٨٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وأجاب على الاستفسارات المطروحة أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٨٥ - جرى الإعراب عن التقدير للخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لا سيما بساطة الوثيقة، التي ألفت بوضوح بين أعمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما وجه الثناء إلى المفوضية لقيادتها الجهد المبذول لتقديم الحماية للاجئين والتماس حل دائم لمشكلتهم وضمان المساعدات لهم.

٢٨٦ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن اتقاء مسببات التحركات السكانية القسرية ينبغي، على النحو المذكور في الفقرة ٢٠-٤ (أ) من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، أن يتولاه الآخرون الذين ربما يملكون ولاية تخولهم ذلك. كما جرى الإعراب عن رأي مفاده أن عبارة "استدامة عودة" قد تعبر عن الفكرة أفضل من عبارة "تخفيف حدة.... ومنع مسبباتها" الواردة في الفقرة المذكورة.

٢٨٧ - والتمس إيضاح لكيفية قيام المفوضية بتطوير قدرات التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ والتأهب لها، على النحو المذكور في الفقرة (٢٠-٤ هـ)، وبشأن تعاونها مع الكيانات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة لضمان التوصل إلى نهج نظامي منظم. وقيل أيضا إن خطة العمل ذات النقاط العشرة التي وضعت لتناسب منطقة البحر الأبيض المتوسط يمكن أن تستعرضها اللجنة التنفيذية لتنظر في مدى إمكان تطبيقها في مناطق أخرى من العالم.

٢٨٨ - والتمس إيضاح بشأن معنى "الاعتبارات البيئية" المشار إليها في الفقرة ٢٠-٤ (و).

٢٨٩ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أنه فيما يتعلق بالفقرة ٢٠-٧ لا يوجد مؤشر لإنجاز متصل بالموضوع يختص برصد مدى مراعاة الدول للمعايير المقبولة دولياً بشأن معاملة اللاجئين.

٢٩٠ - وفيما يتعلق بـ "حركات الهجرة المختلطة" المشار إليها في الفقرة ٢٠-٨، جرى الإعراب عن رأي مفاده أن المفوضية لا تملك ولاية فيما يتعلق ببعض فئات الأشخاص، الأمر الذي يثير مسألة كيفية وضع حلول لكل حالة. والتمس إيضاح فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة لتقرير وجود حالة "هجرة مختلطة".

٢٩١ - وجرى الترحيب بالجهود المبذولة لتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاستجابة لاحتياجات الحماية اللازمة للاجئين من النساء والأطفال والمراهقين، المشار إليها في الفقرة ٢٠-٩؛ وتحسين الميزنة القائمة على النتائج وتحسين البيانات الديموغرافية المستمدة من أدوات التسجيل المعززة؛ واستعمال معايير ومؤشرات لقطاعات المساعدة بالمفوضية.

٢٩٢ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن النهج التشاركي المذكور في الفقرة ٢٠-١١ أدى إلى تحسن برامج مساعدات المفوضية، وأن من الضروري الاعتراف صراحة بأن ذلك النهج قد يشمل أيضاً البلدان المضيفة وأعضاء اللجنة التنفيذية للمفوضية.

٢٩٣ - وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن عبارة "الأشخاص موضع الاهتمام" شديدة الغموض وغير دقيقة وأن من المستحسن وضع تعريف أدق لها.

٢٩٤ - وفيما يختص بالإنجاز المتوقع (ب)، تبين أنه يقتصر، من حيث المعايير، على إبراز استنتاج واحد من استنتاجات اللجنة التنفيذية؛ وطلب التماس بشأن كيفية قياس الامتثال لاستنتاجات اللجنة المتعلقة بالنساء والفتيات المعرضات للخطر وبالأطفال المعرضين للخطر. وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (ج)، أشير على وجه التحديد إلى ضرورة إدراج حماية اللاجئين؛ وجرى الإعراب عن رأي مفاده أن مؤشرات الإنجاز ينبغي أن يعاد ترتيبها بحيث يأتي مؤشر الإنجاز '٢' الحالي أولاً ثم يليه المؤشر '١' فالمؤشر '٣'.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٩٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٠، توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين.

البرنامج ٢١

اللاجئون الفلسطينيون

٢٩٦ - نظرت اللجنة في جلستها العاشرة، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.21)).

٢٩٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٢٩٨ - أعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج ولعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأعرب عن أهمية حل القضية الفلسطينية وتسوية مسألة الشرق الأوسط بالطرق السلمية.

٢٩٩ - وطلبت توضيحات بشأن التوجه العام، وخصوصاً فيما يتعلق بالفقرتين ٢١-٣ و ٢١-٥، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ مقارنة بالخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعرب عن رأي مفاده أن الصياغة السابقة لنص الخطة البرنامجية لفترة السنتين كانت تفسر توجه البرنامج على نحو أكمل وأوضح.

٣٠٠ - ولوحظ أن الإشارة إلى "زيادة إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية" الواردة في الإنجاز المتوقع (أ) للبرنامج الفرعي ١، التعليم، في الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تغيرت فأصبحت "زيادة شمول" في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأعرب عن رأي مفاده أن الصياغة السابقة كانت تفسر الأمر على نحو أكمل وأوضح.

٣٠١ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٢، الصحة، أعرب عن رأي مفاده أن بعض جوانب الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وخصوصاً ثلاثة إنجازات متوقعة، لم تُدرج ضمن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. كذلك، طُلبت توضيحات في إطار الاستراتيجية بشأن حذف جملة "تحسين كفاءة توزيع المعونة الغذائية" الواردة في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وأعرب عن رأي مفاده أن الصياغة السابقة كانت تفسر الأمر على نحو أكمل وأوضح.

٣٠٢ - وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي استكمال قائمة الولايات التشريعية الصالحة للتطبيق على البرنامج بحيث تشمل القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة أثناء دورتها الثانية والسنتين.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٠٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن ترحّب بالجهود التي تبذلها الأونروا لترشيد أعمالها وتحديد أولوياتها وتعزيز تنسيقها مع الأطراف الأخرى الدولية والداخلية الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية.

٣٠٤ - وأوصت اللجنة الجمعية العامة بالموافقة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢١، اللاجئين الفلسطينيين، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢١-٥

في الجملة الأولى، يُستعاض عن عبارة "بسبب النزاع الدولي والداخلي" بعبارة "ضمن مناطق عملياتها نتيجة للتراعات، بما في ذلك العمليات العسكرية".

الفقرة ٢١-٦

في الجملة الثانية بعد كلمة "الحماية"، تُضاف عبارة "والبرمجة والعمليات والدعوة".

البرنامج الفرعي ١ التعليم

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تُضاف عبارة "وإمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية" بعد كلمة "التعليم".

البرنامج الفرعي ٢ الصحة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) كالتالي:

” (د) مواءمة السياسات الصحية ومعايير الخدمة مع سياسات ومعايير السلطات المضيفة“.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر إنجاز جديد (د) كالتالي:

” (د) تعزيز وتحسين نوعية اتفاقات الشراكة والبرامج المشتركة مع السلطات المضيفة“.

الاستراتيجية

في الفقرة ٢١-٩ (د)، يُستعاض عن عبارة ”واتباع نهج مناصر للفقراء ومراع للشؤون الجنسانية وقائم على حقوق الإنسان“ بعبارة ”واتباع نهج مناصر للفقراء ومراع للشؤون الجنسانية واحترام حقوق الإنسان“.

وفي الفقرة ٢١-٩ (هـ)، بعد كلمة ”الصحية“، تُضاف عبارة ”الطويلة الأجل“؛ وبعد عبارة ”العواقب الصحية الطويلة الأجل“، تُضاف عبارة ”مثل الصدمات النفسية“.

البرنامج الفرعي ٣

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

الاستراتيجية

يستعاض عن نص الفقرة الفرعية ٢١-١٠ (و) بما يلي:

” (و) تعزيز القدرة المؤسسية للمنظمات الأهلية عن طريق التدريب والمساعدة التقنية من أجل تعزيز مشاركة اللاجئين في إعداد وتنفيذ الخدمات الاجتماعية المقدمة للفئات الضعيفة في مجتمعاتهم“.

وفي الفقرة ٢١-١٠، تُضاف فقرة فرعية جديدة (ط) كالتالي:
 ”(ط) تحسين كفاءة توزيع المعونة الغذائية“.

البرنامج الفرعي ٤

التمويل البالغ الصغر والمشاريع الصغيرة

هدف المنظمة

يُستعاض عن كلمة ”تحسين“ بعبارة ”مواصلة السعي نحو الاضطلاع بدور تنسيقي معزز إزاء مقدمي الخدمات البديلين بغرض تحسين“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُضاف إنجاز متوقع جديد (أ) كالتالي:

”(أ) التعامل المستمر مع مقدمي الخدمات البديلين“.

ويعاد ترتيب الإنجازات المتوقعة اللاحقة وفقاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر الإنجاز الجديد (أ) كالتالي:

”(أ) عدد التعاملات التي تجري مع مقدمي الخدمات البديلين“.

ويعاد ترتيب مؤشرات الإنجاز اللاحقة وفقاً لذلك.

الولايات التشريعية

في قائمة قرارات الجمعية العامة، يغير الرقم ”١١٢/٦١“ بالرقم ”١٠٢/٦٢“؛ ويغير الرقم ”١١٣/٦١“ بالرقم ”١٠٣/٦٢“؛ ويغير الرقم ”١١٤/٦١“ بالرقم ”١٠٤/٦٢“.

البرنامج ٢٢

المساعدة الإنسانية

٣٠٥ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة عشرة، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.22)).

٣٠٦ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج، ورد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٠٧ - أعرب عن التقدير والدعم للأعمال التي قام بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٠٨ - والتمس إيضاح بشأن توزيع الأعمال بين مكثي جنيف ونيويورك، والانتقال من عمليات الغوث إلى الإنعاش، ونهج المجموعات الفتوية وآليات التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في تقديم المساعدة الإنسانية، وأثر استعراض الولاية الحالية على إعداد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، والطريقة التي ورد بها مفهوم المساءلة في الخطة. وأعرب عن رأي مفاده أن الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية ومن الميزانية العادية تحتاج إلى تنسيق جيد بحيث لا يتعارض بعضها مع بعض. وأعرب عن القلق بشأن الكيفية التي ستؤثر بها الآثار البيئية على الإصلاح والإنعاش في أعقاب الكوارث الطبيعية.

٣٠٩ - والتمس إيضاح أيضا بشأن مفهوم الأمن البشري، وأسس إنشاء وحدة الأمن البشري، وأنشطة تلك الوحدة.

٣١٠ - وأعرب عن رأي مفاده ضرورة تحسين وصقل بعض الأهداف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز.

٣١١ - وأعرب عن القلق فيما يتعلق بإعداد وتعزيز سياسة موحدة بشأن القضايا الإنسانية من حيث أن كل حالة إنسانية تعد مختلفة. وأعرب عن رأي مفاده أن التضافر بين السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالغ الأهمية من أجل نجاح الاستجابة للأزمات الإنسانية. كما أعرب عن رأي مفاده أن الملكية الوطنية على صعيد أي استجابة للكوارث الطبيعية أمر بالغ الأهمية أيضا بالنسبة للاستجابة الدولية والمحلية المنسقة بصورة جيدة.

٣١٢ - وأعرب عن الأسف لأنه لم ترد إشارة في الوثيقة إلى مشاركة متطوعين من ذوي "الخوذ البيض" في العمليات الإنسانية. وأعرب عن القلق بشأن الجرائم المرتكبة ضد موظفي الإغاثة والتي زادت حالة المدنيين سوءا. وأعرب عن القلق أيضا لأنه بالرغم من أهمية نشر المعلومات عبر الإنترنت، فإن موقع الإغاثة على الشبكة العالمية غير متاح إلا باللغة الانكليزية.

٣١٣ - وأعرب عن رأي مفاده ضرورة التشديد على قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٦ الذي يعد أساس أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما أعرب عن القلق لأن بعض الأنشطة التي يضطلع بها المكتب تتجاوز ولاياته.

وأعرب عن القلق أيضا لأن نهج المجموعات الفتوية قد أدرج ومع ذلك لا يزال موضوعا قيد المناقشة بين الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١٤ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٢٢، المساعدة الإنسانية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٢-٢

في الجملة الأخيرة، يستعاض عن عبارة "لمواجهة" بعبارة "تقديم المساعدة الإنسانية".

وفي ذيل الجملة الأخيرة تضاف عبارة "بحسب كل ولاية من ولاياته".

الفقرة ٢٢-٣

في الجملة الثالثة يستعاض عن عبارة "القطاعات" بعبارة "جميع المجالات".

البرنامج الفرعي ١

السياسة العامة والتحليل

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، تحذف عبارة "واستجابتهم الخاصة بالسياسة العامة".

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

في عنوان البرنامج الفرعي، يستعاض عن عبارة "الأعمال" بعبارة "المساعدة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ج)، يستعاض عن عبارة "استراتيجيات الاستجابة في حالات الطوارئ" بعبارة "المساعدة الإنسانية".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (ج) بعد عبارة "الحالات التي تعالج فيها على نحو فعال احتياجات المرأة والطفل" تضاف عبارة "بصفة خاصة".

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٩

تُحذف عبارة "البلدان المعرضة لخطر نشوء أزمات"، ويستعاض عن عبارة "مما يجري تحديده عن طريق" بعبارة "استنادا إلى".
وفي نهاية الفقرة تضاف عبارة "والقرار ٥٨/١١٤".

الفقرة ٢٢-١٠

في بداية الفقرة تضاف عبارة "ستقدم الشعبة أيضا الدعم من أجل تعزيز التعاون بين البلدان المقدمة للمساعدة والبلدان المتلقية لها".

الفقرة ٢٢-١١

في مستهل الجملة الثانية تضاف عبارة "وفي هذا الصدد"؛ وبعد عبارة "وكالات الأمم المتحدة"، تضاف عبارة "الدول الأعضاء"؛ وبعد عبارة "المنظمات غير الحكومية"، تضاف عبارة "والسلطات المعنية"؛ وتُحذف عبارة "الدول الأعضاء، والبرلمانيين الإقليميين".

وفي الجملة السابعة، يستعاض عن عبارة "مواد ورصد" بعبارة "موارد ومتابعة"؛ وقبل عبارة "المانحين" تضاف عبارة "الدول الأعضاء وغيرها من".

وفي الجملة الثالثة عشرة، يستعاض عن عبارة "نظام للاستجابة الإنسانية منهجي ومنظم ومدار جيدا" بعبارة "آليات لتنسيق الاستجابة الإنسانية معززة ومنظمة ومدارة جيدا".

الفقرة ٢٢-١٢

وبعد عبارة "جدول أعمال"، تُحذف عبارة "إصلاح" وبعد عبارة "تتضمن ... ومنسقي الأنشطة الإنسانية"، تُحذف عبارة "السياسات"؛ ويستعاض عن عبارة "قيادة الجهود في كل بلد من أجل تطبيق مبادئ وطرائق" بعبارة "تطوير"؛

وبعد عبارة "نُهج المجموعات الفتوية"، تضاف عبارة "مع الأخذ في الاعتبار المناقشات الحكومية الدولية الجارية"؛ وقبل عبارة "يكفل أن تتوافر لدى جميع موظفي في الميدان" تضاف عبارة "وفي هذا الصدد"؛ وبعد عبارة "المجموعات الفتوية على الصعيد الميداني"، تضاف عبارة "حسب الاقتضاء"؛ وفي نهاية الفقرة، يستعاض عن عبارة "وقيادات المجموعات الفتوية، من أجل تطبيق نهج المجموعات الفتوية على النحو ملائم وفعال إلى أقصى درجة" بعبارة "من أجل توفير مزيد من المعلومات بشأن تنفيذها".

البرنامج الفرعي ٣

الحد من الكوارث الطبيعية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-١٦

في الجملة الثالثة، يستعاض عن عبارة "البلدان التي ترتفع فيها معدلات المخاطر" بعبارة "البلدان المعرضة للكوارث".

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم في حالات الطوارئ

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-١٨

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "تطوير وتعزيز قدرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على الاستجابة" بعبارة "تطوير وتعزيز قدرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تنسيق الاستجابة في الحالات الإنسانية".

الفقرة ٢٢-١٩

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "الشركاء في الأنشطة الإنسانية وغيرهم من الشركاء" بعبارة "الشركاء المعنيين"؛ وبعد عبارة "الحكومية الدولية"، تضاف عبارة "ذات الصلة"؛ وبعد عبارة "التنسيق بين القطاعات العسكرية" تضاف عبارة "بناء على طلب الدول الأعضاء"؛ ويستعاض عن عبارة "بوسائل تشمل ضمن ما تشمل"، بعبارة "من خلال تنفيذ".

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٢-٢١

في الجملة الأولى، وبعد عبارة "المبادئ الإنسانية"، تضاف عبارة "على النحو المبين في القرارين ١٨٢/٤٦ و ١١٤/٥٨".

الفقرة ٢٣-٢٢

وفي الجملة الأخيرة، يستعاض عن عبارة "معايير قياسية وممارسات ... لإدارة المعلومات الإنسانية، والعمل في نهاية المطاف من أجل" بعبارة "أدوات من أجل".

الولايات التشريعية

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

يضاف قرار الجمعية العامة التاليان:

١١٤/٥٨ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

١٢٤/٦٠ تعزيز المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

ويضاف قرار مجلس الأمن التالي:

١٦٧٤ (٢٠٠٦) حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح

البرنامج ٢٣

الإعلام

٣١٥ - نظرت اللجنة في جلستها ١٤ المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.23)) و (Corr.1).

٣١٦ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣١٧ - أعرب عن تأييد عام لعمل البرنامج وبرامجه الفرعية الثلاثة. وأشار أيضا إلى أن إدارة شؤون الإعلام، بصفتها صوت الأمم المتحدة، تضطلع بدور هام في إحداث أكبر تأثير على الجمهور وفي إيصال رسالتها إليه عالميا.

٣١٨ - وإذ جرى الإقرار بأهمية مسألة تغير المناخ، شدّد على أن أركان المنظمة الثلاثة هي التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء الإشارة إلى تغير المناخ في الفقرة ٢٣-٢، وذكر أن موضوع "تغير المناخ" يجب أن يقع ضمن نطاق المجال الأوسع الذي توليه الأمم المتحدة اهتمامها، ألا وهو التنمية المستدامة.

٣١٩ - وأعرب عن الدعم القوي لتعدد اللغات وجرى التشديد على ضرورة معاملة اللغات الرسمية الست كافةً بالمثل. وأبدي قلقٌ إزاء اللامساواة في معاملة اللغات الرسمية الست على مواقع الأمم المتحدة على الإنترنت. وأعرب عن رأي مماثل بشأن النشرات الصحفية التي ينبغي توفيرها بجميع اللغات الرسمية. وفي ما يتعلق بالأخبار والمواد الإعلامية، أفاد رأي بأن تعدد الاحتياجات اللغوية لمتلقي المعلومات ينبغي أن يقابل بضرورة توفير معلومات جيدة النوعية في الوقت المناسب.

٣٢٠ - وأشار أيضا إلى ضرورة تعزيز استخدام اللغات المحلية من أجل الوصول إلى أوسع جمهور من القراء والمستمعين في أنحاء العالم. وجرى تشجيع استخدام اللغات المحلية بشدة كوسيلة لتبادل المعلومات وللتواصل بين البلدان والأمم المتحدة. وشدّد بشكل خاص على الأعداد الكبيرة للناطقين باللغة البرتغالية في الأمم المتحدة وفي أنحاء العالم، وأعرب عن الأمل في أن تأخذ إدارة شؤون الإعلام في الاعتبار هذا الجمهور الواسع في إطار برنامج عملها.

٣٢١ - وأقرّ بالدور الهام الذي تضطلع به مراكز الأمم المتحدة للإعلام. وبشكل خاص، أثني على مركز الإعلام في ريو دي جانيرو وأشار إلى اقتراح أنغولا استضافة أحد مراكز الأمم المتحدة للإعلام في لواندا. وأشار أيضا إلى أن هذه المراكز، رغم تقديمها خدمات إعلامية ميدانية فعالة ومتكيفة مع الاحتياجات، قد فشلت في تلبية الطلب المتزايد على الخدمات بسبب نقص الموارد.

٣٢٢ - وأقرّ بالدور الذي يضطلع به الشركاء في مجال تكثيف المعلومات التي تقدمها الإدارة وتوسيع نطاقها، وشجّعت الإدارة على مواصلة التركيز على الشباب والمرئيين. ودُعيت إلى توثيق التعاون مع إدارة عمليات حفظ السلام. وأعرب عن دعم الاستعراض السنوي لأثر البرامج وتعزيز القدرات على التقييم.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٢٣ - شددت اللجنة على أهمية التوعية على الصعيد العالمي بعمل الأمم المتحدة وصورها والمسائل التي تهم بها وتعزيز إدراك هذه الأمور، وأوصت بأن تشجع الجمعية العامة إدارة شؤون الإعلام على مواصلة تزويد الدول الأعضاء، بشكل منتظم، بمعلومات مفصلة وبيانات إحصائية عن تطور أنشطتها وأثر هذه الأنشطة.

٣٢٤ - وشددت اللجنة على أهمية استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بالشكل الملائم في جميع أنشطة إدارة شؤون الإعلام، بما فيها خدمات الأنباء.

٣٢٥ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الجزء السردى من البرنامج ٢٣، الإعلام، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات أدناه:

التوجه العام

الفقرة ٢٣-٢

يستعاض عن الجملة الثانية بما يلي: "وتحقيقاً لهذه الغاية، ستركز الإدارة، مسترشدة بإعلان الألفية، على المواضيع التي تدعم الأركان الثلاثة للمنظمة وهي: التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، بما في ذلك المواضيع ذات الأولوية مثل حفظ السلام وتغير المناخ والأمن الغذائي".

وتضاف بعد العبارة الثانية عبارة جديدة هذا نصها: "وستواصل الإدارة تقديم الدعم لنشر المعلومات المتعلقة بمبادرات الأمم المتحدة، ولا سيما الحوار بين الحضارات وثقافة السلام".

يستعاض عن عبارة "وفي إطار هذه المواضيع الأربعة الواسعة ذات الأولوية" بعبارة "وفي إطار هذه المواضيع والمبادرات".

البرنامج الفرعي ١
خدمات الإعلام الاستراتيجية
الاستراتيجية

الفقرة ٢٣-٧

في الجملة الأولى، يستعاض عن عبارة "باللغات الرسمية واخلية" بعبارة "مع مراعاة الأولوية الكاملة للغات الرسمية واخلية".

الولايات التشريعية

تضاف قرارات الجمعية العامة التالية:

٤/٦٠	برنامج عالمي للحوار بين الحضارات
٤٥/٦١	العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠
٢٦٦/٦١	تعدد اللغات
٢٣٦/٦٢	المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

البرنامج ٢٤

خدمات الإدارة والدعم

٣٢٦ - نظرت اللجنة في جلستها الثانية عشرة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.24)).

٣٢٧ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج ورد على الاستفسارات التي طُرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٢٨ - اعتُبر البرنامج أحد أهم البرامج. وأعرب عن آراء داعمة للبرنامج وللدور الهام الذي يضطلع به في توفير كل ما هو حيوي من دعم وخدمات من أجل إنجاز برنامج عمل المنظمة. وشدد على أهمية الفعالية والكفاءة في أداء الخدمات المتعلقة بالشؤون المالية والموارد

البشرية والدعم. وأعرب عن التأييد لإدراج مسائل مثل المساواة، والكفاءة، والفعالية، وحسن التوقيت، والشفافية، في الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين. وأشار إلى زيادة التشديد على المساواة وإدراجها في البرنامج، وإلى أن إدارة الشؤون الإدارية ستدعم الإصلاح الإداري وتقود جهود الإصلاح. واعتُبرت المساواة على المستوى الرفيع مسألة هامة وبحاجة إلى الرصد. ولوحظ في الوقت نفسه أن بعض مؤشرات الإنجاز الواردة في إطار مختلف البرامج الفرعية تتسم بطابع عام وتحتاج إلى المزيد من التنقيح لتصبح محددة وقابلة للتحديد الكمي وللقياس.

٣٢٩ - وأشار إلى ضرورة النظر إلى جميع مراكز العمل على قدم المساواة من ناحية تخصيص الموارد والإدارة. وأعرب عن رأي يفيد بضرورة إياد الظروف التي تنفرد بها مراكز العمل. كما أعرب عن التقدير لما تقدمه الدائرة الطبية من خدمات طبية دعماً لصحة الموظفين ولياقتهم، وعن أهمية هذه الخدمات. وجرى الإعراب في هذا الصدد عن رأي يفيد بضرورة إتاحة هذه الخدمات في كل مراكز العمل على قدم المساواة.

٣٣٠ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقرير الشامل والزاهر بالمعلومات عن خدمات الإدارة والدعم. كما أثنت على الأمانة العامة لجهودها المستمرة الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات إلى الدول الأعضاء، وإدارة الموارد البشرية.

٣٣١ - كما أعربت اللجنة عن دعمها لما تبذله الأمانة العامة من جهود لتبسيط تقديم الخدمات وإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك تحسين ظروف الموظفين.

٣٣٢ - وحثت اللجنة أيضاً الأمانة العامة على أن تواصل إيلاء اهتمام خاص للتكافؤ بين الجنسين فيما يتعلق بتعيين الموظفين وترقيتهم، وأن تعكس هذا الجانب الديمغرافي في المنظمة بأسرها. وشجعت اللجنة الأمانة العامة على تحقيق هذا الهدف.

٣٣٣ - كما حثت اللجنة الأمانة العامة على مواصلة تعيين موظفين من البلدان النامية، ولا سيما من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وشددت على ضرورة تحقيق هذا الهدف.

٣٣٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء عدم كفاية مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في أنشطة المشتريات التي تضطلع بها المنظمة. وحثت الأمانة العامة على بذل المزيد من الجهد من أجل توسيع قاعدة البائعين من البلدان النامية.

٣٣٥ - وفي إطار عنصر الخدمات الإدارية في البرنامج الفرعي ١، خدمات الإدارة وإقامة العدل والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق، شدد على أن عدم وجود إدارة جيدة سيؤثر على عمل المنظمة سلباً. وأعرب عن رأي

متفائل مفاده أن النظام الجديد لإقامة العدل سيعمل بفعالية وكفاءة وبأسلوب يتسم بحسن التوقيت والشفافية، وسيُسفر عن نتائج طيبة.

٣٣٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، شدد على تبسيط العمليات الإدارية وتقاسم الخبرات والدروس المستفادة فيما بين مراكز العمل. وأعرب عن رأي مفاده أن بعض المؤشرات تتسم بالعموم إلى حد ما ويصعب قياسها، وأن من الضروري وجود مؤشرات أداء لقياس تنفيذ الميزانية. كما أعرب عن رأي يفيد بأنه، في إطار البرنامج الفرعي ٢ (ب)، الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، يتعين إدراج مؤشر إنجاز يتعلق بتقديم الميزانية وتقارير الأداء قبل المواعيد النهائية.

٣٣٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، أعرب عن آراء مؤيدة لسياسة التنقل، والجهود المبذولة من أجل تحسين التوظيف، وتقاسم الخبرات والأدوات فيما بين مراكز العمل والمنظمات. كما يعد وضع خطة استراتيجية مفصلة للتنقل وضرورة أن تكون المنظمة على دراية بأنواع المهارات المطلوبة من الأمور الجوهرية.

٣٣٨ - ولوحظ أن عدد الأيام اللازمة للتوظيف البالغ ١٧٤ يوما يمكن أن يكون نتيجة عدم إلمام مدير البرنامج بالسياسات والأدوات. وأشار إلى أن تجربة التوظيف في فيينا، حيث تعد فترة التوظيف أقصر، يتعين اتباعها في مراكز العمل الأخرى.

٣٣٩ - وأعرب عن التقدير لإدراج الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالتمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين، ولا سيما من البلدان غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا ناقصا. فيما أعرب عن رأي يفيد بضرورة وجود مؤشرات لقياس مستويات الوظائف التي يشغلها الموظفون حسب المنطقة الجغرافية وتحديد كميا. وأعرب عن وجهة نظر ترى ضرورة أن يرد تنوع الموظفين في الأمانة العامة في الإطار الاستراتيجي للبرنامج الفرعي ٣.

٣٤٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، شدد على أهمية كفالة إتاحة الفرص للبائعين ومشاركتهم في مشتريات الأمم المتحدة، فضلا عن الحاجة إلى زيادة تحسين إتاحة الفرص للبائعين من البلدان النامية. كما أعرب عن التقدير لإدراج الإنجازات والمؤشرات المتعلقة بمشاركة البائعين في مشتريات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، أُقر بضرورة معالجة المسائل التي تثير القلق فيما يتعلق بالمشتريات. وأعرب عن القلق من عدم تطور مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المتوقع لأسباب كثيرة، مما يمكن أن يؤثر على تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وبالتالي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٤١ - أشارت اللجنة أيضا إلى أن الخدمات الطبية للموظفين ليست متاحة على قدم المساواة في كل مراكز العمل، وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام النظر في مسألة كفاءة الخدمات الصحية على قدم المساواة للموظفين في كل مراكز العمل.

٣٤٢ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٤، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٤-٦

في الجملة الثانية، تضاف عبارة "وفقا لمقررات الجمعية العامة" بعد عبارة "النظام الحاسوبي المؤسسي لتخطيط الموارد".

ألف - المقرر

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية، وإقامة العدل، والخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

(أ) الخدمات الإدارية

هدف المنظمة

يُستعاض عن عبارة "قدرات الإدارة ودوائر الشؤون" بكلمة "الخدمات".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يُحذف الإنجازات المتوقعة (ب) و (ج) ويعاد ترتيب الإنجاز المتوقع (د) باعتباره الإنجاز المتوقع (ب).

مؤشرات الإنجاز

يُعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح المؤشر (أ) '١'.

وفي مؤشر الإنجاز (ب)، تُحذف عبارة "بشأن الضوابط الداخلية".

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح المؤشر (أ) '٢'.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ج) '١' ليصبح المؤشر (أ) '٣'.

ويستعاض عن مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بما يلي:

"(ج) '٢' تحسين إدارة التكلفة الإدارية العامة لكل من موظفي الأمم المتحدة"

ويعاد ترتيبه ليصبح المؤشر (أ) '٤'.

ويستعاض عن مؤشر الإنجاز (د) بما يلي:

"(د) تنفيذ تدابير ملموسة، من قبيل جدول التخطيط، بغية رصد مهام الخدمات الإدارية"

ويعاد ترتيبه ليصبح المؤشر (ب).

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تخطيط البرامج والميزنة

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (ب)، تُحذف عبارة "والأنشطة الخارجة عن الميزانية".

ويستعاض عن الإنجاز المتوقع (ج) بما يلي:

"(ج) تحسين رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية وخدمات الزبائن".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٢' يستعاض عن عبارة "أمناء الهيئات الحكومية الدولية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية" بعبارة "الدول الأعضاء".

والاستعاضة عن عبارة "الذين يعربون عن رضاهم" بعبارة "التي تعرب عن رضاها".

في مؤشر الإنجاز (ب) '١'، تضاف عبارة "وإلغاء التزامات الفترات السابقة" بعد عبارة "الالتزامات غير المصفاة"

- ويعاد ترتيب المؤشر (ب) '١' ليصبح المؤشر " (ب)".
- ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ب) '٢' ليصبح المؤشر (ج) '٢'.
- يستعاض عن المؤشر (ج) '٣' بما يلي:
- " (ج) '٣' تخفيض عدد الزبائن غير الراضين إلى صفر في المائة".

(ب) الخدمات المالية المتعلقة بعمليات حفظ السلام

مؤشرات الإنجاز

- يعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح المؤشر " (أ) '١'".
- ويستعاض عن مؤشر الإنجاز (أ) '٢' بالمؤشر (أ) '٢' الوارد ضمن البرنامج الفرعي ٢ (أ)، تخطيط البرامج والميزنة المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بالصيغة التالية:
- " (أ) '٢' زيادة النسبة المئوية لتقارير الميزانية والأداء المقدمة بحلول المواعيد النهائية للوثائق".

(ج) المحاسبة والتقارير المالية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

- يستعاض عن الإنجاز المتوقع (د) بالإنجاز المتوقع (أ) الوارد ضمن البرنامج الفرعي ٢ (هـ) تحديد وتجهيز الأنصبه المقررة المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ليصبح كالتالي:
- "تقديم الوثائق اللازمة في حينها لتتخذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأنصبه المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات".

ويحذف الإنجاز المتوقع (هـ).

مؤشرات الإنجاز

- يحذف مؤشر الإنجاز (هـ).

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) السياسات والتخطيط الاستراتيجي

مؤشرات الإنجاز

تعداد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح المؤشر (أ) '١'.

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (أ) '٢' نصه كما يلي:

”(أ) '٢' الحد من الفروق بين الأهداف المقررة والأهداف المحققة في الموارد البشرية“.

(ب) التوظيف وتوفير الموظفين

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يحذف الإنجاز المتوقع (ج).

يحول الإنجاز المتوقع (ب) ليصبح مؤشر الإنجاز (أ) '٦'.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '٣'، يستعاض عن عبارة ”ولا سيما من“ بعبارة ”بما فيها“ وتضاف في آخر الجملة عبارة ”وبخاصة على مستويات الإدارة العليا“.

وتضاف في الجملة الأخيرة للمؤشر (أ) '٤' عبارة ”في جميع مراكز العمل“.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح المؤشر (أ) '٥'.

ويحذف مؤشرا الإنجاز (ج) '١' و (ج) '٢'.

(د) الخدمات الطبية

هدف المنظمة

يستبدل النص الوارد ضمن البرنامج الفرعي ٣ (ج)، الخدمات الطبية بالهدف المعتمد للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالصيغة التالية:

”هدف المنظمة: ضمان أن تتوافر في جميع الموظفين، بمن فيهم الموظفون المتدربون للعمل في بعثات، اللياقة الصحية اللازمة للقيام بواجباتهم“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
يحذف الإنجازات المتوقعة (ج) و (د).

مؤشرات الإنجاز
تحذف مؤشرات الإنجاز (ج) '١' و (ج) '٢' و (د).

البرنامج الفرعي ٤
خدمات الدعم

(أ) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هدف المنظمة

يستعاض عن الهدفين ١ و ٢ بما يلي:
”هدف المنظمة: تيسير تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمنظمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
ضمن الهدف السابق ١، تحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د). وضمن الهدف السابق ٢، يحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب).
وفي الهدف الوحيد الجديد، تضاف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) على النحو التالي:

”(أ) تحسين قدرة المنظمة في إدارة الخدمات وتقديمها
”(ب) تحسين ما تقدمه شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خدمات لبلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة“
”(ج) زيادة سرعة الاستجابة لسد الثغرات التنفيذية“.

مؤشرات الإنجاز

ضمن الهدف السابق ١، تحذف مؤشرات الإنجاز (أ) '١' و (أ) '٢'، و (ب) و (د) '٢'.

ويدرج نص مؤشر الإنجاز (أ) الوارد ضمن الهدف السابق ٣ بوصفه الإنجاز المتوقع (أ) ضمن الهدف الجديد الوحيد، بالصيغة التالية:

”(أ) زيادة عدد الخدمات التي تشغل آليا“

ويدرج مؤشر الإنجاز (ج) الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز المتوقع (ب) ضمن الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

”(ب) زيادة عدد الخدمات التي تفي بالمستويات المتوقعة للخدمة“.

ويدرج مؤشر الإنجاز (د) '١' الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز المتوقع (ج) ضمن الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

”(ج) زيادة عدد الخدمات المقدمة وفقا لأفضل الممارسات، على نحو ما تقرره المنظمات ذات المكانة الدولية كالمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس“.

باء - مكتب الأمم المتحدة في جنيف

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (جنيف)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تحذف عبارة ”والموارد الخارجية عن الميزانية“.

ويستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

”(ب) تحسين رصد الأنشطة الخارجية عن الميزانية والخدمات المقدمة إلى الزبائن“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تضاف عبارة ”وإلغاء التزامات الفترات السابقة“ بعد عبارة ”الالتزامات غير المصافة“.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) '١' ليصبح المؤشر (أ).
 ويحذف مؤشر الإنجاز الحالي (ب) '٢' ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز
 (أ) '٢' ليصبح المؤشر (ب) '٢'.
 ويضاف مؤشر جديد (ب) '٣' نصه كما يلي:
 " (ب) '٣' تخفيض عدد الزبائن غير الراضين إلى صفر في المائة".

البرنامج الفرعي ٣
 إدارة الموارد البشرية (جنيف)
 الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
 يحذف الإنجاز المتوقع (أ) ويعاد ترتيب الإنجازات المتوقعة اللاحقة
 تبعاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز
 يحذف مؤشرا الإنجاز (أ) '١' و '٢' ويعاد ترتيب المؤشرات اللاحقة
 تبعاً لذلك.

البرنامج الفرعي ٤
 خدمات الدعم (جنيف)
 (أ) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
 هدف المنظمة
 يستعاض عن الهدفين ١ و ٢ بما يلي:
 "هدف المنظمة: تسهيل تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمنظمة
 من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
 في الهدف السابق ١، تحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د).
 وفي الهدف السابق ٢، يحذف الإنجازان المتوقعان (أ) و (ب).

وفي الهدف الوحيد الجديد، تضاف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) بالصيغة التالية:

- ” (أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة الخدمات وتقديمها“
 ” (ب) تحسين الخدمات التي تقدمها شعبة خدمات المعلومات والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة“
 ” (ج) زيادة سرعة الاستجابة لسد الثغرات التنفيذية“.

مؤشرات الإنجاز

في الهدف السابق ١، تحذف مؤشرات الإنجاز (أ) ١ و (أ) ٢ و (ب) و (د) ٢.

ويضاف مؤشر الإنجاز (أ) الوارد ضمن الهدف السابق ٢ بوصفه الإنجاز المتوقع (أ) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

” (أ) زيادة عدد الخدمات التي تشغل آليا“.

ويدرج مؤشر الإنجاز (ج) الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز المتوقع (ب) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

” (ب) زيادة عدد الخدمات لبلوغ مستويات الخدمة المتوقعة“.

ويدرج مؤشر الإنجاز (د) ١ الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز المتوقع (ج) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

” (ج) زيادة عدد الخدمات المقدمة وفقا لأفضل الممارسات، على نحو ما تقرره المنظمات ذات المكانة الدولية مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس“.

جيم - مكتب الأمم المتحدة في فيينا

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (فيينا)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تحذف عبارة ”والموارد الخارجة عن الميزانية“.

ويستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:
 ”(ب) تحسين رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية والخدمات المقدمة إلى الزبائن“.

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) ’١‘، تضاف عبارة ”وإلغاء التزامات الفترة السابقة“ بعد عبارة ”الالتزامات غير المصفاة“.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) ’١‘ ليصبح المؤشر (أ).

ويحذف مؤشر الإنجاز الحالي (ب) ’٢‘ ويعاد ترتيب المؤشر (أ) ’٢‘ ليصبح مؤشر الإنجاز الحالي (ب) ’٢‘.

ويضاف مؤشر جديد (ب) ’٣‘ كما يلي:

”(ب) ’٣‘ تقليص عدد الزبائن غير الراضين إلى صفر في المائة“.

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية (فيينا)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يحذف الإنجاز المتوقع (أ) ويعاد ترتيب الإنجازات المتوقعة اللاحقة تبعاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشرا الإنجاز (أ) ’١‘ و ’٢‘، ويعاد ترتيب المؤشرات اللاحقة تبعاً لذلك.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (فيينا)

(أ) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هدف المنظمة

يستعاض عن الهدفين ١ و ٢ بما يلي:

”هدف المنظمة: تسهيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الهدف السابق ١، تحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د).
وفي الهدف السابق ٢، يحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب).
وفي الهدف الوحيد الجديد، تضاف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج)
بالصيغة التالية:

”(أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة الخدمات وتقديمها“

”(ب) تحسين الخدمات التي تقدمها شعبة خدمات المعلومات
والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة“
”(ج) زيادة سرعة الاستجابة لسد الثغرات التنفيذية“.

مؤشرات الإنجاز

في الهدف السابق ١، تحذف مؤشرات الإنجاز (أ) ١ و (أ) ٢ و (ب)
و (د) ٢.

ويدرج مؤشر الإنجاز (أ) الوارد ضمن الهدف السابق ٢ بوصفه الإنجاز
المتوقع (أ) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:
”(أ) زيادة عدد الخدمات التي تشغل آليا“.

ويدرج مؤشر الإنجاز (ج) الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز
المتوقع (ب) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:
”(ب) زيادة عدد الخدمات التي تفي بمستويات الخدمة المتوقعة“.

ويدرج مؤشر الإنجاز (د) ١ الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه
الإنجاز المتوقع (ج) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

”(ج) زيادة عدد الخدمات المقدمة وفقا لأفضل الممارسات، على نحو
ما تقررره المنظمات ذات المكانة الدولية مثل المنظمة الدولية
لتوحيد المقاييس“.

دال - مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات (نيروبي)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الإنجاز المتوقع (أ)، تحذف عبارة "الموارد الخارجة عن الميزانية".

ويستعاض عن الإنجاز المتوقع (ب) بما يلي:

"(ب) تحسين رصد الأنشطة الخارجة عن الميزانية والخدمات المقدمة إلى الزبائن".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تضاف عبارة "وإلغاء التزامات الفترة السابقة" بعد عبارة "الالتزامات غير المصفاة".

ويعاد ترتيب المؤشر (أ) '١' ليصبح المؤشر (أ).

ويحذف مؤشر الإنجاز الحالي (ب) '٢'، ويعاد ترتيب المؤشر (أ) '٢' ليصبح (ب) '٢'.

ويستعاض عن المؤشر (ب) '٣' بما يلي:

"(ب) '٣' تقليص عدد الزبائن غير الراضين إلى صفر في المائة".

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية (نيروبي)

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يحذف الإنجاز المتوقع (أ) ويعاد ترتيب الإنجازات المتوقعة اللاحقة تبعاً لذلك.

مؤشرات الإنجاز

يحذف مؤشرا الإنجاز (أ) '١' و '٢' ويعاد ترتيب مؤشرات الإنجاز اللاحقة تبعاً لذلك.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم (نيروي)

(أ) خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هدف المنظمة

يستعاض عن الهدفين ١ و ٢ بما يلي:

”هدف المنظمة: تيسير تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

في الهدف السابق ١، تحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج) و (د).
وفي الهدف السابق ٢، يحذف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب).
وفي الهدف الوحيد الجديد، تضاف الإنجازات المتوقعة (أ) و (ب) و (ج)
بالصيغة التالية:

(أ) تحسين قدرة المنظمة في مجال إدارة وتقديم الخدمات

(ب) تحسين الخدمات التي تقدمها شعبة خدمات المعلومات
والتكنولوجيا من أجل بلوغ الأهداف الاستراتيجية للمنظمة

(ج) زيادة سرعة الاستجابة لسد الثغرات التنفيذية.

مؤشرات الإنجاز

في الهدف السابق ١، تحذف مؤشرات الإنجاز (أ) ١ و (أ) ٢ و (ب)
و (د) ٢.

ويدرج مؤشر الإنجاز (أ) الوارد ضمن الهدف السابق ٢ بوصفه الإنجاز
المتوقع (أ) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

(أ) زيادة عدد الخدمات التي تشغل آليا.

ويدرج مؤشر الإنجاز (ج) الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز
المتوقع (ب) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

(ب) زيادة عدد الخدمات التي تفي بمستويات الخدمة المتوقعة.

ويدرج مؤشر الإنجاز (د) '١' الوارد ضمن الهدف السابق ١ بوصفه الإنجاز المتوقع (ج) تحت الهدف الوحيد الجديد، بالصيغة التالية:

"(ج) زيادة عدد الخدمات المقدمة وفقاً لأفضل الممارسات، على نحو ما تقرره المنظمات ذات المكانة الدولية مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس".

البرنامج ٢٥

الرقابة الداخلية

٣٤٣ - نظرت اللجنة في جلستها ٨ المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ((A/63/6 (Prog.25)).

٣٤٤ - وعرض ممثل الأمين العام البرنامج وردّ على الاستفسارات التي أثّرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٤٥ - أشير إلى أن الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ تختلف اختلافاً كبيراً عن خطة الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونظراً لعدم وجود تغيير في ولاية البرنامج، طُلب توضيح الأسباب الكامنة وراء التغييرات، لا سيما في إطار البرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، والبرنامج الفرعي ٣، التحقيقات. كما طُلب توضيح ما إذا كان مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد استشار اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وقت صياغة الاقتراح. وأعرب عن القلق إزاء الاستخدام المتكرر لكلمة "مستقل" في جميع الاقتراحات.

٣٤٦ - وأعرب عن رأي يقول بعدم وجود تمييز واضح بين الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز التي تنعكس في البرامج الفرعية الثلاثة. وطُلب تعريف كل برنامج فرعي وكذا الاختلاف بين تقييم البرنامج وتقييم تنفيذ البرنامج. وأشير أيضاً إلى أنه يلزم في بعض الحالات صقل مؤشرات الإنجاز التي لا ترتبط في بعض الأحيان بالإنجازات المتوقعة.

٣٤٧ - وأشير في البرنامج الفرعي ١، المراجعة الداخلية للحسابات، إلى أن شعبة المراجعة الداخلية للحسابات ستتمى القدرات الملائمة، كجزء من الاستراتيجية، لمواجهة التحديات الناشئة. وطُلب توضيح بشأن نوع القدرات التي سيطورها المكتب لمواجهة التحديات الناشئة.

٣٤٨ - وبالنسبة للبرنامج الفرعي ٢، التفتيش والتقييم، أشير إلى أنه في حين لم يحدث أي تغيير في الوظائف في إطار البرنامج الفرعي، اقترح إحداث تغييرات هامة تتعلق بالخطوة البرنامجية لفترة السنتين، تشمل تغيير اسم البرنامج الفرعي من "الرصد والتقييم والمشورة" إلى "التفتيش والتقييم". وكما طُلب توضيح بشأن مؤشر الإنجاز (ب) '١' بخصوص المقصود من "التوصيات العامة الناشئة عن عمليات التفتيش والتقييم على نطاق المنظمة".

٣٤٩ - وفي إطار البرنامج الفرعي ٣، التحقيقات، أشير إلى أن الهدف والإنجاز المتوقع ومؤشرات الإنجاز تغيرت وصارت تعكس شروطاً أكثر تحديداً بالمقارنة مع الخطوة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي ذلك الصدد، أثّرت مخاوف بشأن ما إذا كان المكتب سيتمكن من الالتزام بالشروط البالغة التحديد التي تنعكس في الخطوة المقترحة.

٣٥٠ - ولوحظ أن شعبة التحقيقات ستقوم، كجزء من الاستراتيجية المحددة في إطار البرنامج الفرعي ٣، بتيسير زيادة التأزر بين الشُعَب المختلفة التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأُعرب عن القلق، على وجه الخصوص إزاء التحقيقات، بسبب السرية التي تحيط بالعمل.

٣٥١ - وأشير إلى أن وظائف مكتب خدمات الرقابة الداخلية في ازدياد في مختلف القطاعات وأضحت أكثر تنوعاً. وفي ذلك الصدد، أُعرب عن رأي يقول بأن معالجة المسائل المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام مهمة حساسة، لا سيما فيما يتعلق بحالات للاستغلال الجنسي أضرت بصورة المنظمة. وأثّرت تساؤلات بشأن صحة استخدام التعرض للخسائر الاقتصادية لبيان الأثر السلبي للاستغلال والاعتداء الجنسيين.

النتائج والتوصيات

٣٥٢ - أشارت اللجنة إلى أن وظيفة التحقيق التي يضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تشكّل أداة مفيدة للحد من تعرض المنظمة للمخاطر، وأوصت الجمعية العامة في هذا الصدد بمراعاة الحاجة إلى ضمان أن يصاحب عملية التحقيق ضمانات كافية لتوفر الشفافية والمساءلة والحيدة.

٣٥٣ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٥، الرقابة الداخلية، من الخطوة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنًا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٥-٣ (ج)

تُحذف كلمة "وكفاءة".

البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي:

"تعزيز عمليتي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية اللتين تضطلع بهما المنظمة والإسهام في تحسين الحوكمة".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض في الإنجاز المتوقع (أ) عن الكلمات "مراجعات مستقلة للحسابات" بالكلمات "مراجعات داخلية للحسابات".

ويستعاض في الإنجاز المتوقع (ب) عن كلمة "مسائلة" بالكلمات "المسائلة من جانب".

مؤشرات الإنجاز

يضاف مؤشر جديد للإنجاز (أ) '١' يكون نصه كما يلي:

"(أ) '١' ذكر تقارير شعبة المراجعة الداخلية بشكل أكبر في القرارات التي تتخذها الدول الأعضاء".

ويستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (أ) '١' القديم بالنص التالي:

"زيادة النسبة المئوية لمديري البرامج الذين يعربون عن رضاهم عن دقة تقارير شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وفائدتها".

ويعاد ترتيب المؤشر ليصبح المؤشر (أ) '٣'.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (أ) '٢' ليصبح المؤشر (أ) '٣'.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٥-٥

يستعاض في الجملة الثانية عن الكلمات "تنمية القدرات الملائمة لمواجهة التحديات الناشئة" بالكلمات "تطوير تنظيمها لمواجهة التحديات في المستقبل".

البرنامج الفرعي ٢

التحقيق والتقييم

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي:

"تعزيز المساءلة والأهمية والكفاءة والفعالية والأثر في تنفيذ البرامج".

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي: "أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى عمليات التفتيش والتقييم التي يقوم بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما فيها نتائج التقييم الذاتي، مما يعزز الأهمية والكفاءة والفعالية في تنفيذ البرامج والبرامج الفرعية".

ويستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (ب) بالنص التالي: "ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على اتخاذ قرارات استناداً إلى استنتاجات وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية المتعلقة بالممارسات الشاملة داخل الأمانة العامة".

ويحذف الإنجاز المتوقع (ج).

مؤشرات الإنجاز

تضاف الكلمتان "في التنفيذ" في مؤشر الإنجاز (أ) '١' بعد كلمة "وأهميتها".

ويستعاض في مؤشر الإنجاز (ب) '١' عن الكلمات "على نطاق المنظمة" بالكلمات "الموضوعية والمستفيضة".

يحذف مؤشر الإنجاز (ب) '٢'.

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ج) (أ) '٢' ليصبح المؤشر (ب) '٢'.
ويحذف مؤشر الإنجاز (ج) '٢'.

البرنامج الفرعي ٣ التحقيقات

هدف المنظمة

ينقح نص الهدف ليصبح كما يلي:

”صون مصالح المنظمة وأصولها ومواردها عن طريق الحد من تعرضها للمخاطر التنظيمية، وذلك من خلال التحقيقات“.

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يستعاض عن نص الإنجاز المتوقع (أ) بالنص التالي:

”(أ) تحسين التوصيات المتعلقة بالتحقيقات والتي تسهم إسهاماً فعالاً في الحد من تعرض المنظمة للمخاطر وتزيد من فعاليتها ومساءلتها“.

مؤشرات الإنجاز

يستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (أ) بالنص التالي:

”(أ) زيادة عدد التوصيات المتعلقة بالتحقيقات والتي تسهم إسهاماً فعالاً في الحد من تعرض المنظمة للمخاطر وتزيد من فعاليتها ومساءلتها“.

وتُدرج في مؤشر الإنجاز (ب) كلمة ”المقبولة“ بعد كلمة ”للتوصيات“.

ويستعاض عن نص مؤشر الإنجاز (ج) بالنص التالي:

”(ج) زيادة النسبة المئوية لمديري البرامج الذين تلقوا تدريباً أساسياً في التحقيقات وقيموه تقييماً إيجابياً“.

الاستراتيجية

الفقرة ٢٥-٧

تُحذف الجملة الثانية.

البرنامج ٢٦

الأنشطة المشتركة التمويل

٣٥٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الثامنة المعقودة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في البرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين (A/63/6 (Prog.26)).

٣٥٥ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وردوا على الاستفسارات التي أثارت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٣٥٦ - وفيما يتعلق بالعنصر باء من البرنامج ٢٦، وحدة التفتيش المشتركة، طلب توضيح بشأن أهمية تحليل اللجنة للإطار الاستراتيجي للوحدة في هذا الوقت، نظرا للإصلاح الداخلي الجاري في الوحدة حاليا، ولكون برنامج عملها سيقدم في تقريرها السنوي. وأعرب عن رأي مفاده أن الأهداف الواردة في الإطار الاستراتيجي تشير فقط إلى أمانة الوحدة، بينما سيقدم الإطار الاستراتيجي للوحدة نفسها إلى الجمعية العامة مباشرة كجزء من برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٩.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٥٧ - أوصت اللجنة بأن تقرر الجمعية العامة السرد البرنامجي للبرنامج ٢٦، الأنشطة المشتركة التمويل، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

ألف - لجنة الخدمة المدنية الدولية

الاستراتيجية

الفقرة ٢٦-٢

في الجملة الأولى، تدرج عبارة: "ومع مراعاة القيود التي تفرضها الدول الأعضاء على الخدمة المدنية الوطنية فيها"، بعد عبارة: "لتحقق اللجنة أهدافها".

باء - وحدة التفتيش المشتركة

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تُدرج عبارة "وتنفيذ" بعد كلمة "تقبل".

وفي مؤشر الإنجاز (ب) '٢'، تُدرج عبارة "وتنفيذ" بعد كلمة "تقبل".

جيم - مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

يضاف إنجاز متوقع جديد (د) كالتالي:

"(د) وتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق
باعتتماد وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقا للجدول الزمني
المتفق عليه".

مؤشرات الإنجاز

في مؤشر الإنجاز (أ) '١'، تُدرج عبارة "والمنسقة" بعد كلمة "المنسقة".

ويعاد ترتيب مؤشر الإنجاز (ب) ليصبح (ب) '١'، ويضاف مؤشر إنجاز
جديد (ب) '٢' كالتالي:

"(ب) '٣' عدد التدابير المتخذة، وتقييم الأثر على جميع
التعليمات والمبادئ التوجيهية المناظرة، عند الضرورة".

ويضاف مؤشر إنجاز جديد (د) كما يلي:

"(د) عدد الاجتماعات المعقودة وتدابير المواءمة المتفق عليها
داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن السياسات والممارسات المحاسبية بهدف
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب".

البرنامج ٢٧

السلامة والأمن

٣٥٨ - نظرت اللجنة في جلستها ١٢ المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في
البرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين
(A/63/6 (Prog.27)).

٣٥٩ - وتولى ممثل الأمين العام عرض البرنامج، وردّ على الاستفسارات التي طرحت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

- ٣٦٠ - أعرب عن التقدير والدعم للتوجه العام للبرنامج.
- ٣٦١ - وأعرب عن وجهة نظر مؤداه أن بعض مؤشرات الإنجاز المتعلقة بالبرنامج الفرعي ١، تنسيق السلامة والأمن تتطلب مزيداً من الصقل أو التوضيح.
- ٣٦٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (أ) التنسيق الإقليمي للعمليات الميدانية، طُلبت إيضاحات بشأن نظام التنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ورأى البعض أن الاستراتيجية المتبعة في هذا البرنامج الفرعي وتشمل تعزيز الشراكات مع البلد المضيف، تتسم بأهمية شديدة.
- ٣٦٣ - وأشار إلى الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وطلب إيضاح ما إذا كانت الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين مرنة بما فيه الكفاية لتغطية أي توصيات قد تصدر عن الفريق.
- ٣٦٤ - وأعرب عن رأي مؤداه أن الموازنة بين المعايير الأمنية مشروع هام، وطلب إيضاح حالة المشروع في الوقت الراهن.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٣٦٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ٢٧، السلامة والأمن، من الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرة ٢٧-٢ (ب)

بعد عبارة "على نطاق المنظومة" تضاف عبارة: "بالتعاون الكامل مع السلطات الوطنية والبلدان المضيفة".

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم الميدانيان الإقليميان

(أ) التنسيق الإقليمي للعمليات الميدانية

مؤشرات الإنجاز

في نهاية مؤشر الإنجاز (أ) (١) تضاف عبارة: "بالتعاون الكامل مع السلطات الوطنية والبلدان المضيفة".

جيم - التقييم

١ - التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني

٣٦٦ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني (E/AC.51/2008/2).

٣٦٧ - وعرض وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد ممثلو مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدارة الشؤون السياسية على الأسئلة التي طُرحت أثناء مناقشة التقرير.

المناقشة

٣٦٨ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وأثنى العديد منها على جودته. وأعربت الوفود أيضا عن موافقتها عموما على الاستنتاجات الواردة في التقرير وأعرب عدد من الوفود عن دعمه لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٣٦٩ - واتفقت الوفود على أن للبعثات السياسية الخاصة دور هام تضطلع به في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام ومنع نشوب النزاع. وأشار البعض بقلق إلى الملاحظات التي أبدتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن الدور الذي تضطلع به البعثات السياسية الخاصة، ودورها في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام ومنع النزاعات، وشراكاتها مع أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، غير محددة تحديدا جيدا. وأعربت الوفود أيضا عن القلق بشأن عدم كفاية التنسيق بين البعثات السياسية الخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة.

٣٧٠ - وأحاطت الوفود علما بما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أنه ليس من السهل قياس ما إذا كانت البعثات السياسية الخاصة تنفذ ولاياتها بفعالية. ويضعف من هذه الصعوبة عدم وجود معلومات أداء منهجية، وعدم وجود تقييم لأثر عمل البعثات

السياسية الخاصة في الفترات المشمولة بالتقارير السابقة. واتفقت الوفود على ضرورة أن يكون هناك المزيد من التمهيد لأداء البعثات السياسية الخاصة، ولأهمية أنشطتها وعملاً إذا كانت تحقق النتائج المرجوة.

٣٧١ - وأشار بعض الوفود إلى ضرورة تحسين التخطيط الاستراتيجي والميزنة للبعثات السياسية الخاصة وأثير تساؤل عن مدى ملاءمة إعداد البعثات لاستراتيجيات الانسحاب كجزء من التخطيط الاستراتيجي والميزنة للبعثات. وأشار وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لوضع استراتيجيات لانسحاب البعثات بحيث تساعد على تحديد الموعد المتوقع لانتهاؤ البعثة والتخطيط له. وأشارت قلة من الوفود بقلق إلى عدم قدرة عمليات التعيين على توفير موظفين يتحلون بالمهارات المطلوبة للعمل في البعثات السياسية الخاصة في الإطار الزمني المقرر فضلاً عن تدني تمثيل الموظفين داخل البعثات، وأبدى العديد من الموظفين الذين جرت مقابلتهم اعتقادهم بعدم كفاية التدريب الذي يتلقونه.

٣٧٢ - وأثيرت تساؤلات عن الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية في معالجة النتائج الواردة في التقرير وعن ماهية المبادرات الجارية حالياً داخل الإدارة بغية تنفيذ التوصيات. ورد ممثلو الإدارة بأن بعض الخطوات قد اتخذت بالفعل لتنفيذ التوصيات، كما سيتناول تنفيذ اقتراحات الأمين العام من أجل تعزيز الإدارة بعض النتائج الواردة في التقرير أيضاً.

الاستنتاجات والتوصيات

٣٧٣ - أوصت اللجنة الجمعية العامة بإقرار التوصيات من ١ إلى ٤ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (E/AC.51/2008/2) رهناً بالأحكام الواردة أدناه.

٣٧٤ - وأوصت اللجنة بأن تنقح الجمعية العامة التوصية رقم ١ (الفقرة ٥٥) على النحو التالي: تضاف عبارة "في إطار ولايتها" بعد عبارة "يتعين أن تضع".

٣٧٥ - وفي هذا الصدد، أشارت اللجنة على وجه الخصوص إلى ضرورة تحسين الإدارة الشاملة للبعثات السياسية الخاصة فضلاً عن (أ) الدور الشامل المتوخى للبعثة وأهدافها، (ب) الأنشطة المتوخى من البعثة القيام بها وكيفية إسهام هذه الأنشطة في تحقيق ولاية البعثة، (ج) الوقت المتوقع اللازم لتحقيق الولاية، و (د) المؤشرات أو المعايير التي يمكن أن تستخدم لقياس التقدم الذي تحرزه البعثة وتحديد ما إذا كان يمكن القول بأن البعثة قد أنجزت ولايتها.

٣٧٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ضمان قيام البعثات السياسية الخاصة وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية بتعزيز تعاونها التنسيق فيما بينها بغية تحقيق النتائج المرجوة وتعزيز فعالية عمل الأمم المتحدة وكفاءته.

٢ - التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٣٧٧ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (E/AC.51/2008/3).

٣٧٨ - وقام وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بتقديم التقرير، وتولى نائب مدير مكتب نيويورك لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) الإجابة على ما طرح من أسئلة إبان نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٧٩ - أعربت وفود عدة عن تقديرها للاستعراض الشامل الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة والمنبثقة عن استعراضها المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما أعرب عدد من الوفود عن موافقتهم على الاستنتاجات التي تضمنها الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات.

٣٨٠ - وأثنت وفود عدة على الطريقة الفعالة التي اتبعتها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تطبيق توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وكنتيجة لذلك أصبح البرنامج أكثر كفاءة، كما حسن التنسيق مع شركائه واستخدم الموارد المحدودة المتوفرة له بصورة أفضل. وكان للبرنامج دور هام في زيادة وضوح الرؤية فيما يتعلق بتحسين الأحياء الفقيرة والمستوطنات البشرية، وفي الجمع بين أصحاب المصلحة بشأن هذه المسائل. ونوه بعض الوفود إلى أن على البرنامج الاستناد إلى إنجازاته لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات. وطرح عدد وفود أسئلة عن الآثار المترتبة بالنسبة للبرنامج جراء تنفيذ هذه التوصيات. وأوضح ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن الإصلاح عملية مستمرة وأن البرنامج ماضٍ بحق في الاستفادة من إنجازاته.

الاستنتاجات والتوصيات

- ٣٨١ - رحبت اللجنة بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- ٣٨٢ - وأثنت اللجنة على البرنامج لتنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، ولما يبذله من جهود لتحسين كفاءة وفعالية البرنامج بصورة عامة.
- ٣٨٣ - كما أثنت اللجنة على البرنامج لمواءمته بين أنشطته وأنشطة الأمم المتحدة في جميع المجالات ذات الصلة.

٣ - تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية

٣٨٤ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي طرحتها اللجنة في دورتها الخامسة والأربعين بشأن تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية (E/AC.51/2008/4).

٣٨٥ - وعرض وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير المذكور، وعرض مدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تعليقات الأمين العام عليه (انظر الوثيقة E/AC.51/2008/4/Add.1). وردّ ممثل مجلس الرؤساء التنفيذيين على الأسئلة التي طرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٨٦ - رحبت الوفود بالتقرير وأعربت عن موافقتها عموماً على ما خلص إليه من نتائج. وأعرب عن التأييد لضرورة تعزيز التفاعل والتنسيق بين الوكالات.

٣٨٧ - وطرحت أسئلة بشأن السبب في عدم العمل بتوصية مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تشكيل فريق عامل للنظر في أدوار هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات، وعدم تنفيذ توصية المكتب بشأن إدراج التنسيق والتعاون في نظم تقييم الأداء في إدارات الأمانة العامة. وردّ ممثل أمانة المجلس على تلك الأسئلة، فأشار إلى أنه عملاً بنتائج الاستعراض الذي أجري مؤخراً لوظائف المجلس وهيكله، بما في ذلك علاقاته مع سائر

هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات، وبالقرار الذي أُتخذ بعد ذلك لإدماج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطاره المشترك بين الوكالات من أجل تعزيز الصلات المعيارية والتشغيلية داخل المنظومة، فقد تقرر أنه لم تعد ثمة حاجة إلى تشكيل فريق عامل إضافي. وفيما يخص نظم تقييم الأداء، أشار إلى أنه بالنظر إلى ما يتسم به العمل الذي تقوم به إدارات الأمانة العامة من تنوع، لا تعد مهمة توحيد نظم تقييم الأداء مهمة سهلة. إلا أن شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى قد أدرجت هذا البند في جدول أعمالها للدورات المقبلة، على أمل أن تُعالج هذه المسألة في سياق خطة العمل الخاصة بمواءمة ممارسات تسيير الأعمال في منظومة الأمم المتحدة (CEB/2008/HLCM/11).

الاستنتاجات والتوصيات

٣٨٨ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أن يواصل، في ضوء النتائج التي حققها المجلس بالفعل، جهوده لكفالة تعزيز التعاون فيما بين هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات، فيما يخص القضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية.

٣٨٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة تنفيذ باقي التوصيات.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

٣٩٠ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة، المعقودة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في التقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (E/2008/58).

٣٩١ - وعرض مدير أمانة المجلس التقرير ورد على الاستفسارات التي أثارت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٣٩٢ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير الاستعراضي السنوي المقدم من المجلس للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وكذلك لدور المجلس في تعزيز التنسيق والفعالية في منظومة الأمم المتحدة. ورحبت أيضا بدمج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، باعتبار ذلك خطوة هامة في الجهود المتواصلة التي ترمي إلى تعزيز المجلس وتحقيق التنسيق في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٣٩٣ - ورحبت الوفود بالعمل الذي يضطلع به المجلس بشأن تغير المناخ وأزمة الغذاء العالمية والتنمية في أفريقيا، مؤكدة أن هذه قضايا ذات أولوية للمجلس دور تنسيقي أساسي يجب أن يقوم به فيها. وأعرب عن رأي مفاده أن أزمة الغذاء العالمية تُعرض للخطر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في أفريقيا. وأعربت عدة وفود كذلك عن تقديرها لجهود التنسيق التي يضطلع بها المجلس فيما يتعلق بقضايا بناء السلام، والحد من أخطار الكوارث، والأشخاص ذوي الإعاقة.

٣٩٤ - وأبرزت عدة وفود عمل المجلس في وضع خطة عمل لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، لا سيما فيما يخص جوانب الموارد البشرية من الخطة. ولاحظ عدد من الوفود الدور المعزز الذي يضطلع به المجلس في هذا الصدد، وحذروا من أن ذلك لا ينبغي أن يجهض قيام الدول الأعضاء بالنظر في ممارسات تسيير الأعمال كجزء من المناقشات الجارية في الجمعية العامة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة.

٣٩٥ - وشددت عدة وفود على أن اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة تنظر في مسألة المشتريات المستدامة كجزء من نظرها في إصلاح نظام المشتريات، وأن المجلس ينبغي أن ينتظر نتيجة تلك المناقشات قبل الشروع في مبادراته الخاصة في هذا الصدد.

٣٩٦ - وأبرز عدد من الوفود أيضا أهمية حملة الدعوة لحقوق الإنسان التي تستمر طوال العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة احتفالاً بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وشجعوا أعضاء المجلس على المشاركة في ذلك المشروع.

٣٩٧ - وطلبت عدة وفود توضيحات من مدير أمانة المجلس عن قضايا محددة تناولها التقرير تتعلق بما يلي: تعاون المجلس مع لجنة بناء السلام؛ وفعالية مجموعة أدوات العمالة؛ وتقديم الدعم إلى المشاريع التجريبية لـ "توحيد الأداء"؛ والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تؤثر على أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، وكذلك تنسيق المجلس مع الفريق المستقل المعني بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومكاتبها؛ وأنشطة الشبكة القانونية التي أنشئت مؤخرا؛ والمبادرات الرامية إلى تحسين التعاون مع وحدة التفتيش المشتركة، وحالة التقييم المستقل للمشاريع التجريبية الثمانية لـ "توحيد الأداء" الذي أوعز المجلس إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بأن يجريه.

٣٩٨ - وأبرز بعض الوفود حقيقة أن التقرير قد أغفل مسألة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، التي كانت مشمولة في التقريرين السابقين من تقارير المجلس الاستعراضية السنوية. وأعرب عن رأي مفاده أن التقارير الاستعراضية السنوية المقبلة ينبغي أن تقدم معلومات إضافية عن أثر قرارات المجلس ونتائجها، وكذلك العقوبات التي تحول دون التنسيق التي صودفت.

٣٩٩ - وردا على الأسئلة المقدمة من الوفود، أشار مدير أمانة المجلس إلى أن صيغة التقرير تحول دون النظر المستفيض في كثير من القضايا الهامة. ولا يعني عدم ذكر موضوع معين أنه لم يكن هناك أي نشاط بشأنه. وتضطلع مؤسسات المنظومة حاليا بعمل منسق ونشط فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية. وبالنسبة إلى جدول أعمال بناء السلام، أشار إلى أن العمل قد بدأ لتحديد أفضل طريقة يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تصطف وراء الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام. وشدد كذلك على أن التفاعل الفعال بين مجلس الرؤساء التنفيذيين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أمر أساسي، وأن الجهد التعاوني بشأن مجموعة أدوات العمالة مثال جيد في هذا الصدد. وتُجري منظمات الأمم المتحدة في الوقت الراهن تقييمات ذاتية فيما يتعلق بتنفيذ مجموعة الأدوات. وفيما يخص مسألة الأمن والسلامة، تواجه الأمم المتحدة بيئة متغيرة، كما يتبين من الأحداث المأساوية التي وقعت في الجزائر.

٤٠٠ - وأوضح مدير أمانة المجلس أن عمل شبكة المشتريات التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ما زال استكشافيا، ولن يحول دون أن يسفر نظر اللجنة الخامسة في المشتريات المستدامة عن نتيجة. وكذلك، فإن عمل الشبكة القانونية ما زال في مرحلة مبكرة، ويتركز

على تبادل أفضل الممارسات. وجرى التشديد على أن جهوداً تبذل لزيادة الشفافية في عمل المجلس، وعلى وجود خطط جارية حالياً لوضع نظام لتسجيل التدفقات والإحصاءات المالية، ولرصد القرارات، ولجعل الموقع الشبكي أكثر سهولة في الاستخدام. وبشأن مسألة مواءمة ممارسات تسيير الأعمال، ذكر المدير أن هذه المبادرات تنطلق من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ بشأن إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. وما زالت منظومة الأمم المتحدة ملتزمة بهدف التوصل بحلول عام ٢٠١٠ إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن تحقيق ذلك الهدف يتوقف على التقدم المحرز نحو تحقيق المواءمة بين نظم التخطيط لموارد المؤسسة. وأوعز المجلس أيضاً إلى فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بأن يجري تقييماً مستقلاً للمشاريع التجريبية الثمانية لـ "توحيد الأداء"، التي من المتوقع أن تُستكمل قريباً المرحلة الأولى منها.

٤٠١ - وأعربت الوفود عن ارتياحها للإجراءات التي اتخذها المجلس استجابة لتوصية اللجنة في دورتها السابعة والأربعين التي تدعو إلى توثيق التعاون بين المجلس ولجنة الخدمة المدنية الدولية. ورداً على ذلك، شدد مدير أمانة المجلس على العلاقة الإيجابية مع وحدة التفتيش المشتركة، وأبرز أن العلاقات مع تلك الوحدة تتحسن، وأن الدعوة ستوجه إلى رئيس تلك الوحدة للمشاركة في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٠٢ - أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الاستعراضي السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (E/2008/58).

٤٠٣ - وشددت اللجنة على أن مجلس الرؤساء التنفيذيين ولاية تنسيق الإدارة العليا في منظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، أوصت اللجنة أيضاً بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، ضمان مراعاة قرارات الجمعية العامة ذات الصلة على نحو كامل عند تنسيق مختلف القضايا، بما في ذلك القضايا الإدارية.

٤٠٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، كفالة أن يتضمن التقرير الاستعراضي السنوي للمجلس معلومات عن التدابير التي اتخذها المجلس لتحسين شفافيته ومساءلته.

٤٠٥ - وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات المقدمة بشأن إصلاح مجلس الرؤساء التنفيذيين، وخطة العمل لمواءمة وإصلاح ممارسات تسيير الأعمال، ونظام إدارة الأمن،

وفكرة جعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا. وأوصت اللجنة في ذلك الصدد بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات مفصلة عن تلك القضايا خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين.

٤٠٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم في تقريره الاستعراضي السنوي المقبل معلومات محددة عن أهم الصعوبات التي تصادف في تنفيذ أنشطة التنسيق في مختلف القطاعات، فضلا عن الحلول التي اعتمدت بشأنها، وأثر أنشطة المجلس على منظومة الأمم المتحدة.

٤٠٧ - وأشارت اللجنة إلى إقرار المجلس للتوصية الداعية إلى إجراء تقييم للمشاريع التجريبية الثمانية التي نفذت على المستوى القطري في إطار مبادرة أمم متحدة واحدة. وفي ذلك السياق أكدت اللجنة على أهمية وجود عملية تقييم مستقل وموضوعي ومحايد للمشاريع التجريبية لمبادرة أمم متحدة واحدة. أشارت أيضا إلى أن أية معايير وأية منهجية تُتبع لتقييم أثر المشاريع التجريبية للأمم المتحدة ينبغي أولا أن تنظر فيها الدول الأعضاء وتوافق عليها.

٤٠٨ - وإذ تكرر اللجنة تأكيد الاستنتاج الوارد في الفقرة ١١٤ من تقريرها عن دورتها السابعة والأربعين (A/62/16)، فإنها تشدد على أن تقديم دعم الأمم المتحدة إلى المشاريع التجريبية لـ "توحيد الأداء" ينبغي ألا يمس نتائج المداولات الحكومية الدولية التي تُجريها الجمعية العامة بشأن توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة.

٤٠٩ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس مواصلة رصد التعاون الفعال للجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمكافحة الجوع والفقر.

٤١٠ - وأوصت اللجنة بأن ترحب الجمعية العامة بالتقدم الذي أحرزه مجلس الرؤساء التنفيذيين في تنسيق الأنشطة في منظومة الأمم المتحدة، وأن تطلب إلى الأمين العام تعزيز تنسيق الجهود، لا سيما فيما يخص الأزمات الغذائية العالمية الناشئة، وخاصة على ضوء التهديد الذي تمثله لأوجه التقدم المحرزة نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية، والمتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع.

٤١١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المجلس أن يعرض في تقاريره السنوية التقدم الذي يجري إحرازه فيما يتعلق بالصعوبات الرئيسية التي تواجهها مؤسسات المنظومة في معالجة مسألة سوء التغذية والجوع.

٤١٢ - وأعربت اللجنة عن تأييدها للأولوية العالية التي مازال المجلس يوليها لكفالة قيام منظومة الأمم المتحدة بتقديم دعم فعال ومنسق لأفريقيا وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وطلبت إلى المجلس كفالة أن يظل الدعم المقدم إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أولوية من أولويات منظومة الأمم المتحدة. وشجعت اللجنة المنظمات الأعضاء في المجلس على تحقيق مزيد من المواءمة بين أولوياتها وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعلى مضاعفة جهودها المبذولة لدعم هذه الشراكة.

٤١٣ - وأوصت اللجنة بأن تعيد الجمعية العامة تأكيد قرارها ٢٦٩/٦٢ الذي أشارت الجمعية فيه إلى أنها لم تنظر في الموافقة على مفهوم المشتريات المستدامة والصدقية للبيئة فيما يخص الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريراً شاملاً بشأن مضمون ومعايير هذا المفهوم، يتضمن معلومات تفصيلية عن تأثيره المحتمل على تنوع مصادر البائعين وعلى المنافسة الدولية، بما في ذلك بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتنظر فيه الجمعية في دورتها الرابعة والستين.

٤١٤ - ورحبت اللجنة بالمعلومات المقدمة بشأن التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة، وشجعت المجلس على تعزيز هذا التعاون من خلال مشاركة أكثر تواتراً لوحدة التفتيش المشتركة ولجنة الخدمة المدنية الدولية في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى.

باء - الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤١٥ - نظرت اللجنة في جلسستها السادسة والسابعة المعقودتين في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) (E/AC.51/2008/5).

٤١٦ - وعرض مدير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا تقرير الأمين العام ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٤١٧ - تم الإعراب عن فائق التقدير لإعداد هذا التقرير الشمولي والزاخر بالمعلومات. وأدلى ببيانات أُبدي فيها الدعم الشديد للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشكل خاص وللتنمية في أفريقيا بشكل عام. وأعرب عن التقدير للعمل المميز الذي اضطلعت به وكالات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها دعماً لنيباد، ولازدياد مستوى التعاون بين مختلف

الكيانات. وشددت عدة وفود أيضا على ضرورة مواصلة توثيق التعاون والتنسيق بين الوكالات لكفالة استخدام الموارد بشكل فعال ولتحسين التواصل بين المنظمات.

٤١٨ - وتم التشديد على أنه لا بد للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى نيباد من أن يؤدي إلى تنفيذ أعمال تتمحور حول النتائج. وفي هذا الصدد، أعيد التأكيد أنه ينبغي زيادة التركيز على تقييم أثر مختلف الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعما لنيباد.

٤١٩ - وأشار إلى أن نيباد والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران تجسّدان أولويات أفريقيا. وتم التشديد في هذا الشأن على ضرورة المضي في مواءمة أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة مع أولويات نيباد/مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأقر عدة مندوبين بأهمية تسلم أفريقيا زمام الأمور ودفة القيادة باعتبار ذلك، إلى جانب الشراكات الدولية، عاملا من العوامل الرئيسية لإحراز تقدم في مجال تنفيذ نيباد.

٤٢٠ - وأعرب عدة مندوبين عن قلقهم إزاء عدم سلوك أفريقيا الدرب اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وأقر مندوبون بأن تقدما مشجعا قد أحرز في عدد من المجالات، إلا أنهم استرعوا الانتباه إلى التحديات الكبيرة التي لا تزال تواجهها بلدان عديدة في أفريقيا، التي تشمل ضرورة تعزيز القدرات وحشد المزيد من الموارد، معتبرين أنه يلزم تعميم التجارب الناجحة على صعيد القارة ككل. وسلط الضوء على ضرورة دعم التكامل الإقليمي في أفريقيا وبناء قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية. كما أعرب عن القلق إزاء التقدم البطيء في المفاوضات التجارية لجولة الدوحة.

٤٢١ - وشدد عدد من المتحدثين على ضرورة مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة في أفريقيا، مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة وتغير المناخ. واستأثرت أزمة الغذاء على نحو خاص بالتركيز باعتبارها أحد التحديات التي يمكن أن تعيق الجهود الإنمائية في المجالات كافة. وذكر أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز مرونتها وقدرتها على التكيف، في سياق الدعم الذي تقدمه إلى أفريقيا، مع مراعاة التطورات العالمية وقرارات الجمعية العامة.

٤٢٢ - وشدد عدة مندوبين على الصلة القائمة بين السلام والتنمية. وأشيد في هذا الصدد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتعزيزهما في القارة.

٤٢٣ - وأعرب متحدثون عن أملهم بأن يتم في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية المقرر عقده في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وفي الاجتماع الرفيع المستوى

المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ تحديد الدرب الذي ينبغي سلوكه من أجل تحسين كيفية معالجة التحديات التي تواجهها أفريقيا.

٤٢٤ - وردا على سؤال عن الرابط بين نيباد والمقترحات المتعلقة بالأمن الغذائي التي تقدم بها الفريق التوجيهي المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، قدم مدير مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا شرحا وافيا عن أركان برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

٤٢٥ - وردا أيضا على سؤال عن التوصية التي وردت في التقرير بشأن التمويل المشترك لبرامج جديدة، أشار المدير إلى أن المنظمات والإدارات نفسها ستتفاوض للاتفاق على طرائق التمويل المشترك لأنشطة مشتركة جديدة.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٢٦ - رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤٢٧ - حثت اللجنة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية على أن تواصل، بالتعاون مع الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي ونيباد، تقديم الدعم التام لبرامج العمل التي تساعد على تنفيذ الأولويات التي يحددها قادة القارة.

٤٢٨ - طلبت اللجنة من منظومة الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي وأمانة نيباد والبلدان الأفريقية لاستحداث مشاريع وبرامج ضمن نطاق أولويات نيباد والتشديد بقدر أكبر على تعميم الأنشطة التي تضطلع بها دعما لنيباد والتحقيق من فعاليتها وتقييمها.

٤٢٩ - أقرت اللجنة بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى نيباد، الذي يغطي تسع مجموعات مواضيعية تتناسب بشكل عام مع أولويات نيباد ويشمل أنشطة معينة مثل توفير المساعدة الفنية لتطوير المؤسسات، وبناء القدرات ووضع المشاريع، وحشد الموارد والمناصرة.

٤٣٠ - أشادت اللجنة بالدور الهام الذي تؤديه مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة نيباد لتحقيق أهداف نيباد، ودعت في هذا الصدد إلى توثيق التعاون بين وكالات الأمم المتحدة لضمان إدراج نيباد في جميع الأنشطة المعيارية والتنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز أمانة كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ونيباد عبر بناء قدراتهما على المستويين المؤسسي والفني.

٤٣١ - حثت اللجنة منظومة الأمم المتحدة على استحداث إطار متكامل لدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأقرت بأن السلام والتنمية مترابطان، وحثت منظومة الأمم المتحدة على زيادة الدعم الذي تقدمه إلى المفوضية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما التكامل الإقليمي، إلى جانب مجالي السلام والأمن، بطريقة متوازنة وعادلة. وفي هذا الصدد، ينبغي المضي في تمتين آليات التشاور الموجودة حالياً بين منظومة الأمم المتحدة والمفوضية في سبيل زيادة الدعم المقدم إلى المفوضية وتوسيع نطاقه.

٤٣٢ - أقرت اللجنة بالطابع المتعدد المجالات الذي تتسم به التحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية، ودعت كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة مواءمة سياساتها والدعم الذي تقدمه، بحيث تؤدي جهودها الجماعية والمتضافرة إلى خلق أوجه تآزر على صعيد المجموعات المواضيعية ككل.

٤٣٣ - شددت اللجنة على أن تحسين التعاون في جميع القطاعات يمكن أن يساعد على تنظيم مسائل التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية في سياق المسائل الشاملة لجميع القطاعات.

٤٣٤ - شددت اللجنة على أهمية المبادرات التي اتخذها في السنوات الأخيرة الشركاء في التنمية في أفريقيا، وأكدت في هذا السياق أنه يلزم على منظومة الأمم المتحدة تنسيق هذه المبادرات دعماً لنيباد.

٤٣٥ - أكدت اللجنة أن دمج مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا ينبغي أن يقلص من تركيز منظومة الأمم المتحدة على برامج نيباد ومن دعمها لها.

الفصل الرابع

تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها

٤٣٦ - نظرت اللجنة في جلستها ١٩ المعقودة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨ في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها".

الاستنتاجات والتوصيات

٤٣٧ - أكدت اللجنة من جديد دورها بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة المعنية بشؤون التخطيط والبرمجة والتنسيق.

٤٣٨ - وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقدم المحرز في تحسين أساليب عملها.

٤٣٩ - وكررت اللجنة قرارها بتخصيص المزيد من الوقت للمشاورات غير الرسمية، وشجعت حضور أعضاء رفيعي المستوى من الأمانة العامة في هذه الاجتماعات غير الرسمية بهدف زيادة التركيز على الحوار مع الأمانة العامة والحصول منها على التوضيحات، وأكدت أيضاً على القيمة المضافة للمشاورات "غير الرسمية الجانبية"، بوصفها أداة للتوصل إلى توافق في الرأي.

٤٤٠ - وأكدت اللجنة من جديد أهمية تحسين أساليب العمل وقررت إبقاء المسألة قيد نظرها.

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة

٤٤١ - عملاً بالفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٧٩ والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٣٤، تعرض اللجنة على المجلس والجمعية مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين، مشفوعاً بالوثائق اللازمة، ليقوما باستعراضه.

٤٤٢ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام في مقرره ١٦٣/١٩٨٣ أن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل اعتماد أي قرارات، إلى أي طلب لوثائق تتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعدادها وتجهيزها في موعدها وضمن حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يرجح فيها حدوث ازدواج في إصدار الوثائق و/أو التي قد تتاح فيها فرص لإدماج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متماثلة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٤٤٣ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة. وقد أُعد على أساس الولايات التشريعية الحالية، وستجري تكميلته في نهاية الدورة الحالية على ضوء التوصيات التي تعتمدتها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
 - ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
 - ٣ - المسائل البرنامجية:
- (أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (وفقاً لقراري الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢)؛
- الوثائق
- تقرير الأمين العام

(ب) التقييمات.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق استنتاجاته على التوجيهات المتعلقة بتصميم البرامج وإنجازها وسياساتها (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والأربعين بشأن التقييم المواضيعي لشبكات إدارة المعرفة في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم المتعمق للشؤون السياسية (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١ و ٢٢٤/٦٢ والوثيقة (E/AC.51/2008.L.4/Add.1

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي للدروس المستفادة: البروتوكولات والممارسات (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لهيئات التنسيق التابعة للأمم المتحدة (قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بء، و ٢٤٤/٥٤، و ٢٧٢/٥٩)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا؛ بالإضافة: التقييم المتعمق لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٦١)

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

- تقرير العرض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥)
٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين.
٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجنة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - المسائل البرنامجية:
 - (أ) الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
 - (ب) الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١؛
 - (ج) التقييم.
- ٤ - مسائل التنسيق:
 - (أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛
 - (ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.
- ٦ - تحسين أساليب وإجراءات عمل لجنة البرنامج والتنسيق ضمن إطار ولايتها.
- ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين.
- ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	A/63/6
الجزء الأول: موجز الخطة	
الجزء الثاني: الخطة البرنامجية لفترة السنتين	
شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	A/63/6 (Prog. 1)
الشؤون السياسية	A/63/6 (Prog. 2)
نزع السلاح	A/63/6 (Prog. 3)
عمليات حفظ السلام	A/63/6 (Prog. 4)
استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	A/63/6 (Prog. 5)
الشؤون القانونية	A/63/6 (Prog. 6)
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	A/63/6 (Prog. 7)
أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	A/63/6 (Prog. 8)
دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	A/63/6 (Prog. 9)
التجارة والتنمية	A/63/6 (Prog. 10)
البيئة	A/63/6 (Prog. 11)
المستوطنات البشرية	A/63/6 (Prog. 12)
المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	A/63/6 (Prog. 13)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	A/63/6 (Prog. 14)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	A/63/6 (Prog. 15)
التنمية الاقتصادية في أوروبا	A/63/6 (Prog. 16)
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	A/63/6 (Prog. 17)
و Corr.1	
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	A/63/6 (Prog. 18)
و Corr.1	
حقوق الإنسان	A/63/6 (Prog. 19)
توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة للاجئين	A/63/6 (Prog. 20)

اللاجئون الفلسطينيون	A/63/6 (Prog. 21)
المساعدة الإنسانية	A/63/6 (Prog. 22)
الإعلام	A/63/6 (Prog. 23)
	و Corr.1
خدمات الإدارة والدعم	A/63/6 (Prog. 24)
الرقابة الداخلية	A/63/6 (Prog. 25)
الأنشطة المشتركة التمويل	A/63/6 (Prog. 26)
السلامة والأمن	A/63/6 (Prog. 27)
تقرير الأمين العام عن الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧	A/63/70
تقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))	E/2008/58
جدول الأعمال المؤقت المشروع للجنة البرنامج والتنسيق	E/AC.51/2008/1
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للشؤون السياسية: البعثات السياسية الخاصة الميدانية التي تقودها إدارة الشؤون السياسية وتدعمها إدارة الدعم الميداني	E/AC.51/2008/2
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	E/AC.51/2008/3
تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي اتخذتها لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والأربعين بشأن تقييم الصلات بين أنشطة المقرر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة للألفية	E/AC.51/2008/4
تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	Add.1 و E/AC.51/2008/5

رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق من رئيس الفريق العامل المعني بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	E/AC.51/2008/6
مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق	E/AC.51/2008/L.1
مذكرة من الأمانة العامة عن تقارير وحدة التفتيش المشتركة	E/AC.51/2008/L.2
مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة (قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ١٨٩٤ (د-٥٧))	E/AC.51/2008/L.3
مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين	E/AC.51/2008/L.4
	و Add.1-35
مذكرة من الأمانة العامة بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١: استعراض الجزء الثاني: الخططة البرنامجية لفترة السنتين، حسب الهيئات القطاعية والفنية والإقليمية	E/AC.51/2008/CRP.1
قائمة الوفود	و Add.1-2
	E/AC.51/2008/INF.1

